عبد اللطيف المنوني / محمد عياد

الحركة العمالية المغربيّة

صراعات وتحولات

المعرفة الاجتماعية







الحركة العمالية المغربية

صراعات وتحولات

لعبد اللطيف المنوني

☆ الحركة النقابية العمالية بالمغرب (فرنسية)
دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1979

☆ تاريخ الفكر السياسي (فرنسية)
دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1985.

الحركة العمالية المغربية

صراعات وتحولات

عبد اللطيف المنُوني   محمد عيَّاد

دار توبقال للنشر
5، زنقة شارل فيل، بلفيدير، الدار البيضاء، 05، المغرب
الهاتف : 24.41.35، تلكس M 25005

تمَّ نشرُ هذا الكتاب ضِمن سِلْسِلة

المعرفة الاجتماعية

الطبعة الأُولى، 1985

تصدر طبعة مشتركة لهذا الكتاب عن «دار عويدات» بيروت ـ باريس

رقم الإيداع القانوني 1985/232

تقديــــم

يصعب على قراءة مًّا أن تكونَ محايدة، خصوصا إذا ما تعلق الأَمر بقراءة الواقع التـاريخي الحـامل لعـلامـات ومقـاصـد القـوى الاجتماعية الفاعلة فيه. فكل قراءة تتضمن عملية بنـاء؛ عمليـة نرى ضرورة توفرهـا لـدى القـارئ الـذي يتوخى استقراء دلالات وأبعـاد النصوص التي قررنا نشرها في هذا الكتاب.

إن هذه النصوص، التي نعرضهـا اليوم، على القـارئ العربي، هي من صنف خاص. إذ هي، **أولاً**، بالرغم من كونهـا تتمفصل في حلقات، تشكل في العمق كلا لا يتجزأُ؛ كلا يتأسس على إشكالية واحدة : ما هو السبيل التاريخي الملموس لجعل المصالح الطبقيـة للطبقة العاملة في وضع مهيمن داخل الحركة العماليـة المغربيـة ؟ وكيف يمكن التغلب على الجمـود وعلى العـوائـق النفسيـــة والإيديولوجية، وعلى الخطاطـات الـدوغمـائيـة اللاتـاريخيـة التي تـذكي الانتظـار والتـواكـل المتفـائـل ؟ ثم، **ثـانيـا**، لأَن هـذه النصـوص، التي هي استمرار للرصيـد النظري الـوطني، ذي البعـد العربي، تشكل بتداخلها مع الفعل التـاريخي لحظـة حيـة نظريـة

وعملية امتلكها المشروع التصحيحي للحركة النقابيـة، حتى تصبح جزءا من تـاريخ الحركـة التقـدميـة في المغرب. وهـذا هو السبب الرئيسي الذي يفسر امتناعنا عن إدخال أي تغيير عليها.

والآن، وقـد مرت سبـع سنـوات على تـأسيس الكـونفـدراليـة الـديمقراطيـة للشغـل، فـإن التجـاوز التـاريخي الـذي شكلـه هـذا التأسيس، سنـة 1978، قـد أنجز مهمتـه الأولية، لا بـاعتبـاره بنـاء تلقائيا، سحريا، للبديل التاريخي، ولكن باعتباره مجالا فتح أمـام العمل التقدمي داخل الحركة العمالية، إمكانية موضوعية للتجـاوز، وباعتباره أداة ربط هذه الحركة بحركة التحرر الوطني ببلادنا.

غير أن اعتمـاد مجرد تـوفر هــذا الشرط (الأولي والضروري الذي شكله التأسيس) كافيا، سيكون من الأخطاء التـاريخيـة التي لا تقل سلبية عن تلك التي سقطت فيها الأطر النقابية التي كبلت الحركـة ابتـداء من الستينـات؛ فضلا عن كـون مـا تحقـق لا يقي، وحده، الحركة العمالية من السقوط مرة ثانية في نفس الممارسـات التي كانت تستهدفها عملية التجاوز.

إن مصير الحركة العماليـة أصبح اليوم مرهونـا بنوعيـة العمل النقابي، والممارسة النقابية، وبنزاهة الأطر النقـابيـة وقـدرتهم على الاستفـادة من دروس المـاضي وعِبَره، وبقنـاعـاتهم الـديمقراطيـة والتقـدميـة، وبوعيهم الإيجـابي بضرورة العمل على تطوير حركـة

التحرر الوطني في اتجاه تقدمي يخدم مصالح الطبقة العاملة مرحليا واستراتيجيا.

وهذه النصوص، في الأخير، هي وليدة نضال مشترك، وصداقة وطيدة جمعا بين واضعي هذا الكتاب، فجميع النصوص، باستثناء الأول منها (التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب) والرابع (مع كتاب «الحركة العمالية بالمغرب») كانت موضع تأمل مشترك، وموضع تحرير مشترك أيضا.

الرباط، في مارس 1985
المؤلفان

التطور السياسي للحركة النقابية في المغرب

إن أهمية موضوعنا هذا، أي دراسة التطور السياسي للحركة النقابية في المغرب، تكمن في إبراز الدور الفعال للعمل السياسي داخل الحركة النقابية. وهذا الموضوع يكتسي، بدون شك، في الوقت الراهن طابعا حادا، باعتبار أن غياب التنظيمات النقابية عن ساحة النضال السياسي منذ سنوات أدى إلى إضعاف الحركة العمالية وتشتيت صفوفها وضياع كثير من مكتسباتها، هذا الغياب الذي يفسر ظهور الحركة التصحيحية كانتفاضة واعية.. تاريخية، لجماهير العمال، تحت قيادة العناصر الطليعية والتقدمية، بانتماءاتها المختلفة وفي إطار النقابات الوطنية.

ان الحركة النقابية المغربية، بحكم المواقع التي تحتلها الطبقة العاملة المغربية في النضال الاجتماعي والوطني، مطالبة دائما بربط علاقات نضالية متينة بينها وبين الفصائل الأخرى لحركة التحرر الوطني. وغير خاف أن هذه العلاقات النضالية ذات طبيعة موضوعية، وتلعب دورا أساسيا في تطوير كل من الحركة النقابية ومن حركة التحرر الوطني، باعتبارهما حركتين تربطهما علاقة عضوية وتفاعل مستمر.

لذلك فإننا سنحاول في هذا العرض أن نبرز القوانين الموضوعية التي تتحكم في صيرورة هذه الجدلية وهذا التفاعل.

I - قضايا نظرية أولية

ان الدراسة العلمية لأهمية العمل السياسي بالنسبة للحركة النقابية يجب أن تنطلق من طبيعة الممارسة اليومية للنقابات، أي من طبيعة العمل النقابي ذاته في أشكاله المختلفة.

نلاحظ أولا، في الممارسة النقابية، أن هناك علاقة جدلية بين الطابع الاقتصادي والطابع السياسي، ذلك أن كل عمل تقوم به النقابة في إطار خصوصيتها، أي الدفاع عن العمال، يكتسي طابعا نقابيا محضا لكونه يشكل عملا مطلبيا اقتصاديا من شأنه إما الحفاظ على مكتسبات أو تحسين الوضعية العامة للمنخرطين، كما يكتسي هذا العمل في نفس الوقت طابعه السياسي، باعتباره موجها ضد سيطرة الرأسمال، وبالتالي يشكل ـ بطريقة غير مباشرة ـ احتجاجا ضد النظام الرأسمالي كنظام عام للعلاقات الاجتماعية : ان أهمية كل من الطابع السياسي والطابع الاقتصادي المطلبي تختلف حسب أهمية وشكل النضال النقابي، فإذا كان هذا الأخير مقتصرا على معمل واحد، أو مؤسسة، فمن المؤكد أنه يتضمن طابعا سياسيا غير أنه طابع سياسي محدود في شكل جنيني. وفي هذا المستوى فإن الإضراب أو النضال النقابي يتخذ بالأساس طابعا اقتصاديا، وذلك باعتباره يشكل حافزا لنمو الرأسمال حيث يرغم الرأسمالي على تنظيم الإنتاج بشكل أكثر عقلانية، وعلى تجديد وتحديث الآلات، وبصفة عامة على الرفع من الرأسمال العضوي بالنسبة للرأسمال المتحرك. وخلاصة القول يشكل هذا المستوى من النضال النقابي وسيلة ديناميكية في تطوير النظام الرأسمالي ذاته لكي يصبح احتكاريا أو نصف احتكاري، وفي هذه الحدود الضيقة يظل الإضراب جزءا من السير العادي للرأسمالية ويتخذ صبغة العفوية. ولا بد من التذكير في هذا الصدد بأن الإضرابات

المحدودة قد برزت تاريخيا قبل أي تنظيم نقابي، بل أن نموها واتساعها هو الذي أدى إلى تكوين الحركة النقابية كما يشهد على ذلك تطوير التشريع الاجتماعي بفرنسا. فحق الإضراب في هذا البلد، مثلا، وقع الاعتراف به سنة 1864، أما حق تكوين النقابات فلم يُسَنّ إلا في سنة 1884 .

وحينما يتوسع العمل النقابي ليشمل قطاعا مِهَنيا بأكمله، أو رقعة جغرافية مهمة (إقليم ـ بلد إلخ) فإن الطابع السياسي هو الذي يتغلب على الطابع الاقتصادي، ويتجلى ذلك في التدخل المتزايد والبارز للدولة، اما في شكل القمع واما في شكل الوساطة، ضمن إطار الدفاع عن النظام القائم أو بهما معا. كما يتجلى هذا الطابع السياسي في نوعية المطالب التي تفرض عموميتُها إصدار قوانين وتشريعات، هذا بصفة عامة.

أما بالنسبة للمغرب فإن الطابع السياسي للعمل النقابي كان بارزا منذ نشأة الحركة العمالية، لكون النضال النقابي، بمختلف مستوياته، كان موجَّهاً ضد الرأسمالي الذي هو في نفس الوقت مستغِل ومُستعْمِر. كما أن المطالب النقابية المحضة، مثل الزيادة في الأُجور، اكتست طابعا سياسيا من جراء التمييز الحاصل في المرحلة الاستعمارية بين العمال المغاربة والعمال الأَجانب، بالإضافة إلى أن الحق النقابي كان مطلبا سياسيا بالأَساس (حق الحريات العامة)، وبعبارة أُخرى فإن النضال النقابي في شروط ما يسمى بالعالم الثالث يكتسي طابعا سياسيا، باعتباره موجها ضد الهيمنة الامبريالية من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. وبصفة عامة فإن الطابع السياسي يكون أكثر بروزا عندما تخص المعركة النقابية القطاع العمومي أو الشبه العمومي، أي عندما يكون المشغل هو الدولة.

ولكل هذه الأَسباب المرتبطة جميعها بالطابع المزدوج والجدلي للعمل النقابي يمكن الخروج بخلاصة أساسية، وهي أنه **لا وجود لحركة نقابية بدون**

ممارسة سياسية. هذه هي الملاحظة الأُولى الأَساسية التي يريد أن يبرزها العرض وهي موضوعية الطابع السياسي لكل عمل نقابي.

هذه الخلاصة الأُولى التي وصلنا إليها تطرح علينا إشكالية أُخرى :ما هي طبيعة هذه الممارسة السياسية التي يفرضها الطابع الجدلي لنضال النقابات ؟ هل هي من طبيعة تهدف إلى القضاء على الاستغلال وبالتالي على النظام الذي يكرس هذا الاستغلال أي النظام الرأسمالي، أم تقتصر فقط على الصراع من أجل تحسين شروط العمل ضمن حدود النظام الرأسمالي ؟

إن مضمون الطابع السياسي للعمل النقابي رهين بعنصرين مترابطين : أولُهما المرحلة التي يمر بها النظام الرأسمالي، وثانيهما التكوين الداخلي للطبقة العاملة (أي بنسبة الطبقة العاملة) والأَشكال التاريخية للصراع الطبقي داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال توجد في الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة طبقة عاملة واسعة تكون الأَغلبيةَ الكبرى من الجماهير الشعبية وهي طبقة متميزة داخليا différenciée تضم على الخصوص فئة من المؤهلين تقنيا، وهذه الفئة بواسطة مهارتها المهنية ومستواها التعليمي واستقلالها النسبي عن رب المعمل، أو عن المؤسسة، تمثل الحلقة الاجتماعية التي تزود الحركة العمالية بالأُطر الضرورية لكل طبقة تاريخية. وفي نفس الوقت فإن الرأسمالية في هذه البلدان وصلت إلى مرحلتها الامبريالية الشيء الذي جعلها **تستغل بالإضافة إلى عمالها، عمال وشعوب المناطق الخاضعة لها اقتصاديا وسياسيا**، كما مكنها من تزويد سوقها الداخلية وصناعتها في الدولة الأُم بمواد أولية ومواد غذائية بثمن زهيد، يوفر للرأسمالية أرباحا إضافية طائلة. لذلك فإن الرأسمالية تعمد إلى تمزيق وحدة الطبقة العاملة بفك الأَواصر بين جماهير العمال الذين لا يتمتعون بالمهارات التقنية وفئة العمال المؤهلين، وإلى خلق ارستقراطية عمالية من العناصر المؤهلة موضوعها لتكون أُطرا للحركة العمالية. وفي الدول التي نجحت فيها، إلى حد ما، خطةُ

التمزيق هذه، تتمتع الارستقراطيةُ العمالية بأُجور عالية نسبيا، وباستقرار في العمل، وبامتيازات أُخرى تجعلها قابلة للنظام الرأسمالي وتسعى **فقط** إلى إصلاحه من الداخل.

كما أن توسع الخط الإصلاحي، الذي هو في واقع الأَمر إدخال النظرية والممارسة البورجوازية داخل صفوف الطبقة العاملة، سيجعل النقابات في موقع التنافس والتنافر مع الحركة الاشتراكية، ومن مظاهر هذا التنافس أو التنافر بروزُ شعارات داخل الحركة العمالية مثل استقلال النقابة الذي هو في الحقيقة استقلال النقابة لا عن البورجوازية والنظام السائد ولكن عن التنظيمات الاشتراكية الطليعية، ومثل شعار تفوُّق النقابة عن الحزب كأداة للتغيير.

إن دراسة التطور التاريخي للحركات العمالية الأُوروبية، على الخصوص في أنجلترا وفرنسا، تظهر أن الممارسة الإصلاحية داخل الحركة النقابية نشأت مع تحول الرأسمال، من رأسمال التنافس إلى رأس مال مبني على الاحتكار، أي الامبريالية. ولقد كتب كل من ماركس وانجلز ولينين الكثير عن انقسام الحركة العمالية بين الاختيار الإصلاحي البورجوازي في عمقه واتجاهه، وبين الاختيار الاشتراكي.

لقد وصلت الرأسمالية الاحتكارية في انجلترا إلى استمالة الارستقراطية العمالية، بنهج خطة نقابية إصلاحية بدأت تلجأ إلى أشكال نقابية جديدة، متلائمة مع الهياكل الرأسمالية القائمة، ومع ضرورة استمرارها، مثل الإغراق في العمل الانتخابي والعمل البرلماني، وتوسيع العمل التعاضدي والتركيز عليه. ولقد أدى تطور هذا الاتجاه النقابي الإصلاحي في نهاية القرن 19 إلى خلق الحزب العمالي الذي هو واجِهَتُه السياسية.

أما في فرنسا فقد ظهر الاتجاه النقابي الإصلاحي، تحت غطاء ثورية لفظية، بقيادة الفوضوية النقابية التي كانت تحارب الحركة الاشتراكية السياسية، بدعوى

أن أنجح أداة لتحقيق التحول الثوري داخل المجتمع هو العمل النقابي والتنظيم النقابي بصفة أدق هو الإضراب العام، الذي يقوم به العمال بدون أي تحالف مع باقي الفئات الشعبية الأخرى. غير أن عمقها الإصلاحي المضر انكشف وبشكل مفضوح بعد فشل الإضراب العام لسنة 1901 ومع اندلاع الحرب العمالية الأولى اللذين أثبتا لدى الجماهير الواسعة من العمال خرافةَ الأطروحات الفوضوية.

وما يمكن التركيز عليه من خلال هذه النماذج التاريخية هو أن الإمبريالية يمكن أن تدخل في تجربة خلق الارستقراطية العمالية حتى في البلاد المُستعمَرة وهذا بالضبط ما فعلته في المغرب إبّان الحماية. إن الاستعمار في المغرب جعل من مجموع العمال الأجانب، سواء من الموظفين في الإدارة أو العمال الذين يشتغلون في القطاع الصناعي الخاص والتابع للدولة، ارستقراطية عمالية. فالموظفون الأجانب كانوا يتمتعون بامتيازات واسعة نوجزها فيما يلي :

1 - مضاعفة الأجور بالنسبة لما يتقاضاه الموظف بفرنسا.
2 - إعطاء تعويضات المجيء وتعويضات الإقامة وتعويضات المعيشة.
3 - إعطاء عطل دورية في فرنسا مع الاحتفاظ بالأجر.
4 - إمكانية أخذ رصيدهم المالي للتقاعد بعد 10 سنوات من العمل.

أما العمال الصناعيون الأجانب فقد كانوا هم أيضا يتمتعون بامتيازات في ظل قوانين الشغل المرتكزة على التمييز في الأجور. وقد اعترف ليون جوهو L. Jouhaux نفسه، وهو الكاتب العام لـ س.ج.ت C.G.T بفرنسا، عند مجيئه إلى المغرب في سنة 1930، بأهمية هذه الامتيازات.

وهذا ما يفسر كون التنظيمات النقابية التي خلقتها الشغيلة الأجنبية في المغرب، بما فيها س.ج.ت. C.G.T.، كانت ذات نزعة إصلاحية بالنسبة لنظام الحماية كنظام،أو على الأقل كانت تركزعلى الدور الطليعي للشعب الفرنسي بالنسبة لشعوب ماكان يسمى بشعوب فرنسا وما وراء البحار،في النضال ضد الرأسمالية.ولذلك

فإن نقابة س.ج.ت. .C.G.T التي كانت أكثر تقدما من النقابات الأُخرى لم تتمكن قط، رغم دورها الإيجابي، في شيوع الوعي النقابي لدى العمال المغاربة، من تجاوز حدين في عملها النقابي، وهما: الحد الاقتصادي الذي يعني تجنيد قاعدتها من أجل رفع الميز الحاصل في الأُجور رغم مطالبتها به في السنوات الأَخيرة من عهد الحماية؛ والحد السياسي الذي يعني النضال ضد الاستعمار وأشكاله. هذا النضال الذي ربط ذلك بما كان يسمى بالاتحاد الفرنسي، وهذا يفسر لنا بدوره نشوء وتوسع حركة عمالية مغربية وطنية مرتبطة بالحركة الوطنية، كما يفسر لنا ضعف وصعوبة شيوع الفكر الاشتراكي العلمي.

لنتساءل الآن، وفي مستوى آخر من التحليل، عن شروط أُخرى موضوعية، مكنت بدورها، تاريخيا، من فصل الحركة العمالية الاشتراكية عن الحركة النقابية في بعض البلدان الرأسمالية ذلك أنه لا يكفي لفهم هذا الفصل فقط اعتبار موقف الرأسمالية الاحتكارية من الارستقراطية، بل من الضروري إبراز العوامل الداخلية المرتبطة بسيرالنظام الرأسمالي التي تُمكّن من تواجدالحركة النقابيةفي شروط هذا النظام كحركة نقابية مطلبية. فالحركة النقابية، إذا وضعت استراتيجية نضالها في أفق اصلاحي ضعيف، لن تتمكن من الاستمرار، كحركة نقابية وبواسطة العمل النقابي، إلا إذا تمكنت من انتزاع بعض المكاسب المطلبية ليس فقط للارستقراطية العمالية بل أيضا لمجموع الطبقة العاملة. وهذا متيسر إذا ما رجعنا إلى طبيعة الأَزمات الدائرية التي تعرفها الرأسمالية، ففي أثناء هذه الأَزمات تتعطل كمية كبيرة من قوة العمل، كالآلات، واليد العاملة، مما يتسبب في التسريح الواسع للعمال، وفي التراجع عن كثير من المكتسبات العمالية. وتدخل الحركة النقابية في مرحلة الدفاع عن النفس، إلا أن مضاعفات الأَزمة، من جراء القضاء على الرأسمال الصغير والمؤسسات المتأخرة من الناحية الإنتاجية، وبفضل تمركز الرأسمال، تُمكّن النظام الرأسمالي في فترات أُخرى من التوسع. فجدلية الركود والتوسع تفرض وجود جيش من يد عاملة احتياطية تسميها الاشتراكية العلمية بالجيش الصناعي

الاحتياطي، الذي هو عنصر ضروري في توسيع الرأسمال بعد أزمته. وبالتطابق مع هذه المراحل تعرف الحركةُ النقابيةُ، ولأسباب موضوعية محضة، فترة من الدفاع عن النفس وعن المكتسبات، غالبا ما تكون فيها الخسائر، وفترة أُخرى تواكب التوسع، تنتعش فيها الحركة النقابية بفضل تزايد الطلب على اليد العاملة بقوة وبفعالية في الضغط وفي الصراع. وهذه الفترة بالذات هي التي تفسر استمرار الحركة النقابية كحركة نقابية واستمرار هيمنة الارستقراطية العمالية على الحركة النقابية في بعض الدول.

وينتج عن كل ما سبق ذكره أن الشروط الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي والصراع الطبقي تخلق إمكانية ممارسة إصلاحية داخل النقابات. وهذا لا يعني أن الممارسة الإصلاحية ستكون حتمية في جميع الحالات، بل إن بعض التجارب أظهرت أن توفر شروط ذاتية ـ أي تنظيم عمالي أصيل مستقل عن الرأسمال، ومرتكز على الاشتراكية العلمية يعرف كيف يجد طريقه الخاص لتوسيع نفوذ الاشتراكية العلمية، وبالتالي فإنه يتمكن من خلق تنظيمات نقابية تتبنى تصفية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والقضاء على نظام التأجير الذي يفرض على العامل بيع قوة عمله، وهذا ما كانت تنص عليه قوانين س.ج.ت.

جدلية النضال الاقتصادي والنضال السياسي في الدول الخاضعة للنفوذ الامبريالي

غير أن جدلية النضال الاقتصادي والنضال السياسي هذه، تخضع في الدول التابعة للرأسمالية العالمية، لشروط موضوعية أُخرى. ذلك أن تغلغل الامبريالية في هذه الدول، وما ينتج عنه من نهب وتخريب للاقتصاد الوطني، ومن اعتماد على اولغارشية محلية تعيش في فلك الاحتكارات الأجنبية، يجعلها في أزمة مستمرة، أي هيكلية. وينعكس هذا على وضعية الطبقة العاملة المحلية التي تصبح تحت

وطأة الاستغلال الفاحش بجانب وجود بطالة مزمنة، وعلى عكس وضعية الدول الرأسمالية، يمكن الحديث في الدول التابعة، عن جيش دائم من العاطلين، وليس عن جيش احتياطي صناعي. وطبيعي أن كل بطالة دائمة حادة لها مضاعفاتها السلبية على النضال النقابي، وعلى القدرة الفعلية للنقابات أثناء الصراع وأثناء المفاوضات. بالإضافة إلى أن أغلبية الصناعات الموجودة في البلاد التابعةلا تتطلب يدا عاملة مؤهلة، مما يسهل القمع. ان البورجوازية في المغرب مثلا، لا تحترم أبسط الحقوق المعترف بها في قوانين الشغل، فأغلبية العمال ليسوا مسجلين في الضمان الاجتماعي، وعملية الطرد تمس حتى المسؤولين النقابيين المنتخبين الذين يحميهم نظريا قانون الشغل، وفي كثير من الأحيان يتم هذا الطرد بدون استشارة مفتشية الشغل والسلطات الأخرى المختصة كالعمالة مثلا. إن المنظمات النقابية لا تتمكن، في الدول التابعة، إذااقتصرت على العمل النقابي الصرف من جراء ما يحيط بها من ضغوط اقتصادية واجتماعية، من أن تغير جذريا من علاقات العمل داخل المؤسسات، ولا قانون الشغل، ولا انتزاع مكتسبات أساسية بالنسبة للطبقة العاملة. ذلك أن هذه المطالب لا يمكن تحقيقها إلا في إطار نضال عام نقابي وسياسي للقضاء على الأزمة، وذلك بالنضال ضد الهيمنة الامبريالية ومن أجل التحرر والتقدم.

لذلك فلا يمكن أن يكون هناك نضال نقابي فعال دون نضال سياسي عام، بل أكثر من ذلك فإن الوجود النقابي ذاته واستمرار نفوذه يحتمّ اختيارات ثورية وممارسة سياسية ثورية داخل النقابات.

وضمن هذا النضال المعادي للرأسمالية ذي الافق التحرري، لا يلتقي النضال النقابي بالنضال السياسي فقط، بل أكثر من ذلك، يتحتم على التنظيمات النقابية أن ترتبط بحركة التحرر الوطني باعتبارها تعبيرا تاريخيا لمطامح الجماهير الشعبية، بجميع فئاتها المناضلة، بما في ذلك الطبقة العاملة، من أجل الانعتاق الوطني والتقدم الاجتماعي. هذا الارتباط يخضع لجدلية الكل والجزء.

إن تطـور الحركـة النقـابيـة في المغرب يظهر بكـل جـلاء جـدليـة التنظيم النقابي وحركة التحرر الوطني. فالحركة النقابية عنـد ظهورهـا في أوسـاط العمـال المغـاربـة ابتـداء من سنـة 1934 كـانت عبـارة عن مستوى من مستـويـات التنظيم والوعي الوطني.فانخراط العامل المغربي في النقابة كان يعني النضال ضـد التمييز في الأجور، وضد الاستغلال الرأسمالي الـذي هو في نفس الوقت استغلال استعمـاري واضطهـاد وطني، كمـا أن التـداخل بين التنظيمـات النقـابيـة وتنظيمـات الحركـة الوطنية لم ينقطع قط. فأول حزب وطني في المغرب (كتلـة العمل الوطني) كـان أول من طالب بحق العمال المغـاربـة في تكوين نقـابتهم، كمـا أن الحزب الوطني الذي أصبح فيما بعد سنة 1944، حزب الاستقلال، كان أول من أنشأ نقـابـة وطنيـة سنة 1937 خارج التشريع الاستعماري.

وتجـدر الإشـارة هنـا إلى كون التوسع النسبي للنضـال النقـابي وللتنظيمـات النقابية الوطنية السرية في بعض المؤسسـات، ككُوزِيمـَا، سـاهم، مع الظروف التي واكبت الحرب العالمية الثانية داخليا وخارجيا، في تجاوز الاستراتيجية الإصلاحيـة التي دشنتها كتلة العمل الوطني سنـة 1934 واستبـدالهـا بـاستراتيجيـة تعتمـد على شعار مركزي وهو الاستقلال، هذا الشعار الذي انبثق عنه حزب الاستقلال الـذي أثر بـدوره على الحركـة النقـابيـة المغربيـة، إذ وسـع نفـوذ النقـابـات الـوطنيـة داخـل س.ج.ت، وفرض داخلها اتجاهاً وطنيا تمكّن من الهيمنة على النقابة ابتداء من سنة 1951. وبالمقابل فإن توسيع العمل النقابي أدى بدوره إلى تغَييرات جوهرية داخل حزب الاستقلال، تغييراتٍ جعلت منه منظمة جماهيرية واسعة. فعدد أعضائه الـذي كان سنة 1944 يقدر بـ 10.000 أصبح يقـدر سنـة 1947 بـ 30.000 وبـ 100.000 سنة 1952. وخلال هذه السنة أصبحت أغلبيـة قواعـده من العمـال المغـاربـة. كمـا تكوّن داخله اتجاه تقدمي يُعْنَى بتنظيم العمـال. ولقـد شملت هـذه التحولاتُ أيضـا أُسلوب العمل السيـاسي، إذ أن تـدفق العمـال داخل حزب الاستقلال رفـع من حـدة الصراعات داخل هذا الحزب بين الاتجاه الذي كان ينادي بالعمل الدبلوماسي السري

من أجل إلغاء معاهدة 1912، والاتجاه الذي يقول بضرورة العمل الجماهيري الواسع بكل أشكاله بما في ذلك العمل المسلح. ومن المعلوم أن هذا الاتجاه الأخير هو الذي تفوق ابتداء من سنة 1953، وشرع في المقاومة المسلحة التي خرجت أساسا من الخلايا العمالية التي كانت داخل حزب الاستقلال. كما أن هذه التغييرات التي وقعت في المجال السياسي، مثل التحول في الأساليب، وبروز خلايا المقاومة المغربية، قد عجلت بدورها في خلق تنظيم نقابي وطني مستقل عن س.ج.ت. هو «الاتحاد المغربي للشغل» الذي تمخض عن الانتفاضة التاريخية لـ 20 مارس 1955، تحت حماية المقاومة المغربية، وباتصال مستمر مع قادتها الذين ساهموا بآرائهم حتى فيما يخص قيادة «الاتحاد المغربي للشغل». ولا تقف هنا جدلية التنظيم النقابي وحركة التحرر الوطني. فـ «الاتحاد المغربي للشغل» لعب هو الآخر بعد الاستقلال السياسي للبلاد دورا أساسيا في حماية المقاومة وجيش التحرير ضد المخططات التصفوية الرجعية والاستعمارية، كما لعب دورا إيجابيا في تطوير حركة التحرر الوطني، عندما ساهم في عملية خلق «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، غير أن بروز هذا الحزب التقدمي سنة 1959، كان قد حرر قوة ثورية ما فتئت بدورها أن تجاوزت الأساليب البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل، ودخلت في صراع ضد ممارسته النقابية والسياسية الانتهازية. وما ظهور «الجامعة المستقلة للبريد» سنة 1963 و «النقابة الوطنية للتعليم» سنة 1965 إلا تعبيرا عن الصراع داخل حركة التحرر الوطني ذاتها، بين الاتجاه الذي ينادي بتعميق المكاسب الديمقراطية والنضال الحازم ضد التبعية والتخلف والاستغلال بالاعتماد على النضالات الجماهيرية الواسعة، والاتجاه الذي ينادي بالحلول الفوقية بواسطة حكومة شعبية تكون أداة لتغييرات «جذرية». وإن هذا الصراع بالضبط، مع استمراره في مده وجزره، هو الذي أدى إلى تغيير شامل داخل حركة التحرر الوطني، بتكوين «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» ثم النقابات الوطنية كأداة لفرض وتعزيز الاتجاه التقدمي لحركة التحرر داخل الجماهير المغربية وتحرير

العمل النقابي من التعامل الطبقي والممارسات الانتهازية. وبدون شك فإن النقابات الوطنية التي تحررت ستؤدي إلى تنمية حركة التحرر الوطني في اتجاه اشتراكي وإلى تغييرات إيجابية داخل الحركة التقدمية كمّاً وكيفاً.

الاستراتيجية الأساسية للقوات الرجعية
فك الارتباط الجدلي بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني

إن القوات الرجعية قد وَعَتْ، من خلال تجربة صراعها مع الجماهير الشعبية، الأهميةَ التي تكتسيها هذه الجدلية، والخطورة التي يمثلها التداخلُ بالنسبة لمصالحها، ولهذا رأينا سلطات الحماية في فترة الاستعمار المباشر، والسلطات الرجعية بعد الاستقلال السياسي، تلجأ إلى وضع مخطط ووسائل من شأنها فك الارتباط بين حركة التحرر والحركة النقابية. ومن المفيد الإشارة إلى أن الخطة الأساسية للقوات المعادية للطبقة العاملة في المغرب، على عكس ما هو متبع من طرف الأنظمة الرأسمالية في الغرب، تَكْمُن في فكّ هذا الارتباط،قبل التقسيم الداخلي للتنظيم النقابي الموحد. وبصفة أدق فإن القوات الرجعية في بلادنا قد لمست أنه لا سبيل لإضعاف الحركة النقابية المغربية وإبعادها عن جماهير العمال وتفتيتها بخلق تنظيمات موازية إلا بفك الارتباط الذي يوجد بين هذه الحركة وحركة التحرر الوطني. وقد أظهرت التجربة أن ما يسمى بـ «الاتحاد العام للشغالين» لم يتمكن من إحراز بعض النفوذ في صفوف العمال إلا بعد انحراف الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل عن الخط النضالي العام لحركة التحرر الوطني. فلا غرابة إذن إذا رأينا القوات الرجعية في بعض الفترات تدافع وبشكل علني عن وحدة الطبقة العاملة داخل تنظيم نقابي موحد،مراعية في ذلك فقط فك الارتباط. لقد تبنى «إريك لا بون» E. Labonne أحدُ المُقيمِين لسلطاتِ الحماية بالمغرب، على سبيل المثال، بعد الحرب العالمية الثانية خطة جعل نقابة س.ج.ت. C.G.T. المنظمة النقابية التي ينخرط فيها جميع العمال المغاربة. فجون لا كوتور

J. Lacouture الذي له إلمام بما كان يجري في بلادنا على الصعيد الرسمي أكد في كتابه «المغرب في الامتحان»(Le Maroc à l'epreuve) بأن أريك لابون، في زياراته للمعامل الكبرى بالدار البيضاء سنة 1947، كان يخاطب العمال المغاربة قائلا: (الكل داخل «س.ج.ت.») وكذلك الشأن بعد الاستقلال السياسي، وقبل سنة 1960، إذ تبنى الحكم في مجال علاقته بالحركة النقابية موقفا أساسيا يرتكز على الوحدة النقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل كجزء من خطة عامة تهدف إلى فك الارتباط. وتشهد الخطابات الرسمية لفاتح ماي، وكذلك الرسائل التي وجهت من طرف السلطات العليا إلى الاتحاد المغربي للشغل حتى سنة 1960، على هذه الخطة الشمولية التي اتبعها الحكم. ونستخلص من ذلك أن شعار الوحدة النقابية في إطار الشروط المغربية، ليس دائما ذا محتوى تقدمي، فتقدميته مرتبطة بالأساس بمدى خدمة هذه الوحدة لقضايا التحرر والتقدم. الوحدة النقابية من أجل ماذا ؟ وفي أي إطار ؟ لقد استُغِلّ، كما رأينا، هذا الشعارُ في ظروف معينة من طرف القوى الرجعية لعزل الحركة النقابية عن حركة التحرر الوطني وعزل الطبقة العاملة عن النضالات التي تخوضها الفئات الأخرى من الشعب المغربي، ومع كل الأسف فإننا نرى اليوم بعض التقدميين يدافعون عن نفس الشعار بشكل مجرد وحسب تحليل لا تاريخي وبنزعة عمياء لبلوغ نفس الأهداف : وهي الهادفة إلى عرقلة دينامية حركة التحرر الوطني والوقوف ضد التغييرات الضرورية داخل الحركة النقابية، تلك التغييرات التي يفرضها التطور الموضوعي للحركة النقابية، والتي، مهما كان الحال، لا يمكن أن تسمى من الأخلاقيات المطلقة المثالية.

هذا فيما يخص الخطة العامة التي اتبعتها القوات الرجعية في بلادنا لضرب حركة التحرر الوطني. أما من حيث تطبيقها، فقد لجأت إلى عدة وسائل لعزل الأطر النقابية عن قاعدة العمال، وخلق بيروقراطية لها مصالح خاصة تجعلها تتأثر بخطة الحكم بطريقة أو بأخرى. ومن بين تلك الوسائل الانقطاعات، والتعاضديات، والاقتطاعات من الأصل، وبرص الشغل.

1) **الانقطاعات :** أولا، وقبل التطرق إلى مسألة الانقطاعات، يجب أن نرفع كل لبس، وذلك بالتأكيد على أنه لا يمكن بناء حركة عمالية وسياسية أو نقابية بدون مناضلين يكرسون كل مجهوداتهم وكل وقتهم للعمل النضالي. وعلى عكس التنظيمات البورجوازية التي يمكن ضمان سيرها العادي بواسطة متطوعين غير دائمين أو منقطعين، فإن الطبقة العاملة، من جراء شروط عملها القاسية والاستغلال الذي تخضع له، لا يمكن أن تفرز أطرا تتطوع للعمل النقابي، وتزاوج بين العمل في الميدان الاقتصادي والمسؤولية النقابية. وإذا ما توفر ذلك فسيكون من باب الاستثناء فقط. ومن ثم فإن الانقطاع شيء ضروري لكل تسيير ديمقراطي ومستقر للتنظيمات العمالية كما أن النضال ضد الانقطاعات بشكل أعمى وبطريقة منهجية غالبا ما يخفي طموح البورجوازية الصغرى في احتلال مراكز القيادة والتوجيه السياسي والإيديولوجي داخل الحركة العمالية. هذا من الناحية المبدئية، أما من الناحية العملية، فإن الشكل الذي طُبّقَت به هذه الانقطاعاتُ في المغرب، جعل منها أداةً ووسيلةً لفصل الأُطر النقابية عن القاعدة العمالية، وبالتالي لإخضاع الحركة النقابية، في إطار مخطط تحييد الطبقة العاملة، إلى مخطط الحكم وسياسته. ولكي نوضح مسألة الشكل الخاص الذي طبقت فيه الانقاطاعاتُ بالمغرب ونتائجه السلبية على الحركة، نرتئي مقارنته بالشكل الذي طُبق ويُطبَّق داخل الحركة النقابية الفرنسية. فالانقطاع بالنسبة لهذه الأخيرة هو وسيلة تسمح للمناضل النقابي أن يتفرغ للعمل النقابي ويتقاضى أجره من النقابة نفسها، فيبقى خاضعا لخطة النقابة ولمراقبة الحركة العمالية ـ فمثلا : «جورج سيكي» G. Séguy الكاتب العام لنقابة C.G.T. الفرنسية هو مجرد عامل منقطع، تسدد له النقابة الفرنسية التي يرأسها أجرة تفوق المقدار الذي كان سيحصل عليه لو استمر في عمله الاقتصادي.

أما بالمغرب فإن الانقطاعات ينص عليها القانون الأساسي للوظيفة العمومية الذي يذكر في أحد بنوده إمكانية الانقطاعات السياسية (داخل مؤسسة سياسية

كالبرلمان) والانقطاعات النقابية داخل النقابات. ومن المفروض أن المؤسسة التي يصبح خاضعا لها المنقطعُ، في كلتا الحالتين، هي التي تخلف مؤسسته الأُولى في تسديد أجره، ولكن الواقع مخالف لذلك. فالمنقطع النقابي بالمغرب يستمر في التوصل بأجره من مؤسسته الأُولى. وبما أن أغلبية المنقطعين هم منحدرون من القطاع العام، والشبه العمومي، فإنهم يستمرون في تقاضي أُجورهم من المؤسسات الإدارية الحكومية، الشيء الذي يترك للحكم إمكانية الضغط والتأثير على خطط النقابة، كما ظهر ذلك إبان الإضراب العام لقطاع الوظيفة العمومية سنة 1961. وإذا ما أدخلنا في اعتبارنا أن الانقطاعات في غالبيتها العظمى تُقرَّرُ وتُعْطَى بطلب من الجهاز المركزي للنقابة، وليس بتقرير ولا بطلب الأَجهزة النقابية القاعدية، وإذا ما علمنا كذلك أن مسألة الانقطاع وتعيين المنقطعين وممارستهم لا تناقش داخل المؤتمرات النقابية (المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل مثلا، لم يناقش حتى تقرير النشاط العام للمنظمة المركزية)، أدركنا بوضوح أنه لا توجد لدى القواعد العمالية أيةُ وسيلة لمراقبة ومحاسبة المنقطعين، الذين هم خاضعون فقط لإرادة القيادة المركزية. وهذه الوضعية تعرض أغلبية المنقطعين، ولا نقول الكل، إذ لا شك في نزاهة ونضالية بعض المنقطعين، لأَخطار الانحراف وخيانة قضايا الطبقة العاملة. إذن، في هذه الشروط، وفي إطار التراجعات السياسية التي أقدم عليها الجهاز النقابي منذ 1961، تكونت بيروقراطية، نقابية، لها مصالحها وحساسيتُها، خصوصاً إذا علمنا أن عدد هؤلاء المنقطعين في نمو متزايد رغم تقلص القاعدة النقابية وجمود التنظيمات. ولنذكر على سبيل المثال، أن الجامعة الوطنية للتعليم للاتحاد المغربي للشغل التي كانت تتوفر في سنة 1958، أي في السنوات الأُولى لنشأتها، وهي سنوات الازدهار النقابي، على مُنقطع واحد، هو كاتبها العام آنذاك، فإن هذه الجامعة الآن تتوفر على أكثر من 30 منقطعا، رغم أنها منذ نوفمبر 1975 لم تعد تتمع، كما دلت على ذلك انتخابات اللجان الثنائية، إلا على أقل من 40 ٪ من المقاعد.

بالإضافة إلى ذلك فإن المنقطعين، في غالبيتهم العظمى، وليس ذلك صدفة، يقع اختيارهم من صفوف موظفي القطاع العام وشبه العمومي، أي من الفئات البورجوازية الصغرى المأجورة، وهي فئة تتصف بعدم استقرارها، وبتبنيها في كثير من الأحيان،في مجال النضال النقابي، لأساليبِ الضغط والتدخل والوساطة، تلك الأساليب التي لا تلجأ إلى تجنيد القواعد الواسعة من العمال. كما أفرزت التجربة في السنوات الأخيرة شكلا آخر من المنقطعين، وهم المكلفون بالتعاضديات. ففي مرحلة أولى، مع تزايد عدد المنقطعين وتقلص العمل النقابي، بدأ أغلبهم يلتجئون للعمل داخل التعاضديات، لأن هذا العمل، فضلا على أنه عمل مستمر، ولا يمثل نفس المخاطر التي يمثلها العمل النقابي، يُمكّنهم من الرفع من مداخيلهم بواسطة الساعات الإضافية والتعويضات مثلا، فأصبح أغلب المنقطعين يشتغلون داخل التعاضديات. وهكذا فإن الحركة النقابية المغربية، بعد أن كانت حركة ذات أُفقٍ سياسي تحرري، انتقلت إلى حركة تعتمد بالأساس على العمل المطلبي الاقتصادي، وفي فترتها الأخيرة تحولت إلى حركة ترتكز على التسيير داخل التعاضديات، ومع تحولها هذا توسّعَ الفصلُ بين الجهازالنقابي والقاعدةالعمالية وزادت تبعيةُ هذا الجهاز للحكم. وقد أدى هذا التطور إلى بروز مجموعة أُخرى داخل الجهاز النقابي، وهي التي تستمد نفوذَها من القوة المالية، ومن الخدمات التي يمكن أن تقوم بها التعاضديات التي تشرف عليها، وليس من إشعاعها السياسي ولا من عملها النقابي. وتشكل هذه المجموعة أكبر خطر على التوجيه النقابي، إذ أصبحت في الأيام الأخيرة، كما يدل على ذلك نهجها داخل البرلمان المنتخب سنة 77، أقربَ ما يمكن إلى سياسة الحكم.

والخلاصة أن وزن المنقطعين في إطار التوجيه الاقتصادي المحض الذي لا يرتكز على جدلية العمل النقابي والعمل السياسي قد دفع بالحركة النقابية من خطة المطالب إلى خطة التسيير، وحوّلَ من الطبيعة الطبقية لقيادة الحركة النقابية التي أصبحت إمّا بورجوازية صغرى، وإمّا بورجوازية. وسرُّ التقارب بين الحكم والجهاز النقابي يكْمُنُ في هذه التحولات.

2) **التعاضديات** : وهي أيضا وسيلة ساعدت في تغيير استراتيجية الإتحاد المغربي للشغل، وفكِّ العُرَى بينه وبين حركة التحرر الوطني. وهنا يجب أن نقارن بين دور التعاضديات داخل الحركة النقابية في الدول الرأسمالية الغربية وفي بلادنا. ففي الأُولى نشأت الحركة العمالية المطلبية، أولَ ما نشأت، على شكل حركة تعاضدية وبصفة خاصة على شكل صناديق المقاومة النقابية (CRS) التي كانت، في غياب كل حركة نقابية، وسيلةً لتمويل الإضرابات. أما التنظيم النقابي فإنه كان من مكاسب الحركة التعاضدية، واستمرت التعاضدياتُ بعد ذلك في تغذية العمل النقابي وظلت تخدم النقابات.

أَما بالنسبة للمغرب فإن التطور التاريخي كان عكس ذلك، وأدى إلى نتائج عكسية. فأول ما ظهر بالنسبة للحركة العمالية المغربية هو التنظيماتُ النقابيةُ التي أدخلتها الارستقراطية العمالية الفرنسية، قبل أن يندمج فيها العمالُ المغاربةُ وتغزوها الحركةُ الوطنيةُ. ولم تظهر التعاضديات بالنسبة للطبقة العاملة المغربية إلا في السنوات الأُولى بعد الاستقلال، وكمكسب للنضالات العمالية وللتنظيمات النقابية، واستمرت بعد ذلك التنظيماتُ النقابية تسهر على هذا المكسب، حتى ولو أدى بها ذلك إلى تنازلات أساسية.

فعِوَضَ أن تكون التعاضديات في خدمة العمل النقابي، من أجل تغذيته وتقوية مقاومة العمال للاستغلال الرأسمالي رأينا العكس، بل أكثر من ذلك فإن التعاضديات أصبحت ابتداء من سنة 1965 كمؤسسة رئيسية داخل الهياكل النقابية، وخلقَتْ، كما أسلفنا القول، جماعةً من أُطر ذات امتيازات، خصوصا وأن هذه التعاضديات تتمتع بقوةمالية كبرى. وأصبحت في بعض القطاعات، كقطاع الطاقة مثلا، وسيلة للضغط على العمال من أَجل انخراطهم داخل النقابات. ومن ثم ينخرط العامل لا من أجل صيانة حقوقه كعامل، ولكن من أجل الاستفادة من الخدمات التي تقوم بها التعاضديات. أما بالنسبة للحركة العمالية الغربية، فإن العامل ينخرط في التعاضدية، بصفة النقابة، كعضو في تنظيم عمالي، يعني أن المقياس هو

الفعالية النقابية، **فلا تعاضديات مزدهرة بدون تنظيم عمالي صلب**. أما بالنسبة للمغرب، فإن العامل يصبح عضوا في النقابة بصفته مشاركاً في التعاضدية.

ولهذا فإن التجربة المغربية في السنوات الأخيرة، وعلى الخصوص بالنسبة للقطاع العام،أعطت أولويةً للتعاضدية علىالنقابة،حتى إن البقيةالباقية من التنظيم النضالي لا توجد إلا في القطاعات التي تتمتع بتعاضديات قوية. أما في القطاعات الأخرى، وهي الأغلبية التي لا يوجد فيها عمل تعاضدي مهم، فليست هناك نقابات واسعة النفوذ، وسر ذلك يكمن في الاستراتيجية التي تبناها «الاتحاد المغربي للشغل» منذ 1961. وزيادة على ذلك، فإن أهمية التعاضديات في الهيكل النقابي العام، قد وسَّعَ تأثير الحكم على التعاضديات، وبالتالي على النقابات، خصوصاً عندما تكُون هذه التعاضدياتُ لا تتوفر على تسيير قويم كما أكدت ذلك المراقبة التي قامت بها وزارة المالية على التعاضدية العامة للتربية الوطنية سنة 1973، والتي أظهرت خصاصاً يقدر بـ 350 مليون سنتيم.

ورغم الصلاحية التي يعطيها ظهير سنة 1963 حول النقابات في هذه الحالة لوزارة الشغل، لتكوين مكتب مؤقت للتعاضدية خلفاً للمكتب المُدان، وتنظيم انتخابات جديدة في ثلاثة أشهر لمكتب يقع اختياره ديمقراطيا من طرف الأعضاء، فإن الوزارة المعنية لم تحرك ساكناً، مما يدل على تواطؤ الحكم والجهاز النقابي، أو على الأقل على رضى الحكم فيما يخص التسيير العام الذي يتبعه هذا الجهاز.

3) **الاقتطاعات من الأصل** : ونعني بذلك بعض الممارسات النقابية في بيع بطاقات العضوية واستخراج ثمنها، لا بالاتصال المباشر مع العضو الراغب في الانخراط، ولكن باقتطاع ثمن البطاقة بطريقة منهجية وكل سنة أو كل شهر حسب شكليات الانخراط في الأصل، أي من الأجرة، وهي ما زالت عند المُشغّل قبل دفعها إلى العامل. وقد شملت هذه الممارساتُ ابَّانَ الاستعمار كثيرا من المكاتب الوظائفية مثل المكتب الوطني للطاقة والمكتب الشريف للفوسفاط

إلخ... وكانت تدخل انذاك في الخطة التي تبنتْها الحماية بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصا في عهد (ايريك لابون) المقيم العام، تلك الخطة التي كانت تهدف إلى تقوية (س.ج.ت.) الفرنسية، وإلى تشجيع انخراط العمال المغاربة في هذه المنظمة، وبالتالي إلى المحاربة غير المباشرة لكل محاولة يقوم بها النقابيون الوطنيون من أجل خلق منظمة نقابية مستقلة عن تنظيمات واستراتيجيات (س.ج.ت.) فالاقتطاع من الأَصل كما نراه، كان في الشروط المغربية الأُولى عبارةً عن نتيجة التقاءات سياسية واتفاق ضمني بين سلطات الحماية والحركة النقابية الفرنسية المتواجدة في المغرب. ونجد هذه الممارسة معمولا بها بعد الاستقلال داخل المكتب الوطني للطاقة، حيث ينخرط في الجامعة الوطنية للطاقة التابعة للاتحاد المغربي للشغل أغلبُ عمال هذا القطاع، وهي حسب الإحصائيات الأَخيرة تدر على هذا التنظيم النقابي مدخولا سنويا يقدر بـ 50 مليون سنتيم.

ولكن المهم هنا هو دراسة ما يترتب عن هذه الممارسة، بالنسبة للتنظيمات النقابية وبالنسبة للخط العام الذي ينهجه التنظيم. فالاقتطاع من الأَصل يشجع داخل التنظيمات على بروز وتنمية اتجاه بيروقراطي، مما يجعل الانخراط في النقابة غير ناتج عن حيوية التنظيم وفعاليته النضالية، ولكنه يتحول إلى عمل روتيني يوسع حقيقة من الإمكانيات المالية للنقابات، وهذا شيء يجب ألاَّ يُستهان به، ولكنه في نفس الوقت يُضعِف من طاقاتها النضالية، ويحوِّلها من تنظيم جماهيري يتطور على أَساس التطوع والاقتناع إلى سلسلة من المكاتب والمصالح ترتبط ارتباطا متينا بالإدارة. ويُسْتَحْسَنُ هنا إدراجُ موقفِ الثورة الروسية سنة 1917، وقائدها لينين تجاه الاقتطاع من الأَصل، وقد تحدد هذا الموقف في مرحلتين:ففي الأُولى عند انتصار الثورة، وحتى سنة 1920، وتحت ضغط الجناح النقابي، وقع الاتفاق على تطبيق الاقتطاع من الأَصل على أَساس توسيع نفوذ النقابات السوفياتية، وربط الجماهير بعجلة الثورة؛ ولكن

بعد ثلاث سنوات من هذه الممارسة اتضح أن الاقتطاع من الأصل هو من أنجح الوسائل لتشجيع البيروقراطية وفصل القيادة النقابية عن جماهيرها. وقد أدت هذه التجربة إلى التراجع عن الاقتطاع، وبدأت النقابات حتى في ظل الاشتراكية، وفي نظام الحزب الوحيد، تعمل لتستحق الانخراط الطوعي للعمال. وهذا كله يظهر لنا أن الاقتطاع من الأصل، ليس فقط تقنية تنظيمية يمكن إدراجها في أي تجربة نقابية، ولكنها ذاتَ مدلول وأبعاد سياسية وإيديولوجية، وبالتالي فإنها زيادة على ذلك جزء من كلٍّ. وإذا رجعنا إلى التجارب الحالية، فإننا نجد هذه الممارسة قد وسّعت نفوذَ البرجوازية داخل الحركات النقابية في كل من ألمانيا الغربية وانجلترا وهولندا والولايات المتحدة، فهي إذن تعني في أغلب الحالات المسَّ بالتنظيم المستقل للطبقة العاملة، وفتحَ إمكانيات التسرب السياسي والإيديولوجي للبرجوازية. وهذه هي بالضبط الوظيفةُ التي تقوم بها عمليةُ الاقتطاع من الأصل في الشروط المغربية، حتى وإن كانت لا تُطبّقَ إلا في قطاع واحد، فإنها اكتست في الشروط المغربية، ولأسباب تنظيمية وتاريخية، أهميةً كبرى، وذلك بالمكانة التي تحتلها الجامعةُ الوطنية للطاقة، داخل التنظيمات النقابية العامة.

4) **البرص : Bourses**،ان منح البرص هو أيضا من الوسائل التي أدت إلى إفساد الحركة النقابية في بلادنا، وبالذات في الشروط المغربية. ومن اللازم لتبين هذا الأمر أن نرجع إلى مقارنة مع الشروط الأجنبية، الفرنسية منها على الخصوص. وهنا يجب التذكير بأن برص الشغل أول ما نشأت في أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الخصوص انطلاقا من سنوات 1880، كانت ثمرةَ المجهودات المستقلة للتنظيمات العمالية التي كانت قد أخذت تخرج من أزمتها بعد هزيمة الانتفاضة العمالية لكمونة باريس.

وبرص الشغل، التي وقع إنشاؤها بفضل الجانب الإيجابي من العمل الذي بدأ يقوم به التيار الفوضوي داخل الحركة العمالية، كانت إطارا للتثقيف والتكوين العمالي، كما كانت عنصرا من عناصر التضامن. وقد تمكنت حركة البرص مع نموها أن تفرض على كثير من المجالس البلدية، وخاصة منها المجالس البلدية

التي كان الاشتراكيون يكونون فيها الأغلبية تمويل بناء برص الشغل. وقد تكونت بعد ذلك الحركةُ العماليةُ للبرص بتحالفها في سنة 1895 مع التنظيمات العمالية المِهَنية التي كانت قد أسستها الحركةُ الاشتراكية تحت قيادة (جيل كيد)، مما أدى إلى تكوين الكونفدرالية العامة للشغل. وبعد هذا التاريخ، ومع ظهور نقابات أخرى في فرنسا، لم تعد برص الشغل بنايةً في قبضة نقابة مّا، أو امتيازا لنقابة من النقابات، ولكنها أضحت مؤسسةً عمّالية، يسيرها مجلس من العمال منتخب بطريقة ديمقراطية من طرف الجماهير العمالية لمدينة من المدن، ومن ثم تتمكن كُلُّ النقابات، حسب تمثيلها، من تنظيم اجتماعات داخل البرص. ووضع كهذا يدفع بكل التنظيمات النقابية لتعتمد على بناياتها الخاصة بجانب برص الشغل، وبالتالي على إمكانياتها الذاتية ونفوذها الخاص داخل الجماهير العمالية.

أما بالنسبة للمغرب، فإننا نجد برص الشغل، وما يصاحبها من إمكانيات العمل البيروقراطي المحض، كالهاتف إلخ... توجد في يد نقابة واحدة هي الاتحاد المغربي للشغل. وحالة كهذه يجب أن يُنْظَر إليها بشيء من المرونة، ومن زاوية تطوُّرِيَّة. ففي بداية الاستقلال كانت سيطرة الاتحاد المغربي للشغل على برص الشغلِ الموجودة، وبناءُ برص أُخرى في الدار البيضاء وفاس، أو احتلالُ برص أُخرى بالنسبة لمراكش، وكان كلٌّ هذا نتيجة النضال الوطني، وميزانِ القوى السياسي في بداية الاستقلال. وبالفعل، ففي هذه الفترة كانت برصُ الشغل قد أعطت إمكانياتٍ جديدةً ليس فقط بالنسبة للحركة العمالية، ولكن أيضا بالنسبة لحركة التحرر الوطني قاطبة. ويجب ألا ننسى هنا أن برص الشغل كانت في المرحلة الأُولى للاستقلال، عبارةً عن مأوى تلجأ إليه الأفكارُ التقدمية، ويحتمي به المناضلون التقدميون. وقد لعبت الحركة النقابية بإمكانياتها هذه، دورا إيجابيا وحاسما في تطوير حركة التحرر الوطني، وفي إبراز جناح تقدمي مستقل داخلها.

ولكن بعد سنة 1961، ومع التغييرات التي لحقت الحركة النقابية من انحراف في خطتها، الشيء الذي أدى إلى إضعاف الديمقراطية داخلها وتقلص

نفوذها وتهميشها على الساحة الوطنية، تحولتْ برصُ الشغل من قواعد لانطلاق الفكر التقدمي والنضال العمالي إلى أبراج عاجية تنغلق فيها البيروقراطية على نفسها. وبالتالي فقد أصبحت برص الشغل بالنسبة للجهاز النقابي وسيلة حيوية للاستمرار كحركة مطلبية، مما ساعد على تضاعف تأثير السلطات الحاكمة على هذا الجهاز عن طريق البرص. وأمام هذه الوضعية لا يصح الرجوع إلى الشعار الرجعي الذي كان قد لوّح به الحكمُ، باتصال مع النقابات الصُّوريَّة، وهو القائل باقتسام برص الشغل بين النقابات الموجودة بصرف النظر عن تمثيليتها، لأن المشكل بالنسبة للمناضلين التقدميين هو إقامة الربط بين النضال العمالي وبين برص الشغل. لأن هذه الأخيرة، في الشروط المغربية، كانت ثمرة كفاح نقابي ووطني جعل من بُرَص الشغل قواعد يتأسس فيها فكر تقدمي، ووسيلة لإدماج الحركة النقابية في خضم المعارك التي تخوضها الجماهير الشعبية قاطبة داخل حركة التحرر الشعبية. وهذا المشكل لن يُحَلَّ بطريقة إصدار قرارات إدارية، ولا عن طريق اتفاقات فوقية، ولكن السبيل الوحيد لحسمه هو النضال من أجل تجاوز الممارسات الانتهازية والتعامل الطبقي. وفي هذا الصدد، فإن نشوء النقابات الوطنية مع ارتباطها بحركات التحرر الوطني قد خلق مسلسلا سيؤدي إلى هذا التجاوز، وإلى إعادة الوحدة في صفوف الطبقة العاملة والثقة في إمكانياتها النضالية.

إن المغزى العميق لعملية التجاوز وما تحمله من أفق نضالي واسع بالنسبة للطبقة العاملة ولجماهيرنا سيظهر جليا إذا تطرقنا إلى التطور التاريخي للحركة النقابية في المغرب.

II - التطور التاريخي للحركة النقابية في المغرب

لقد خصصنا الباب الأول، لعرضنا هذا، لإبراز بعض مميزات الحركة النقابية ولنضال الطبقة العاملة في المغرب، كما حاولنا التركيز على بعض القوانين التي

نعتقد أنها تتحكم في هذا التطور. وفي الباب الثاني سنحاول، من خلال التحدث عن التاريخ الملموس لهذه الحركة، تتبعَ كيف ان هذه القوانين، وهذه الخصوصيات، برزت وفرضت نفسها.

1) المرحلة الأولى : نشأة الحركة النقابية،مرحلة الصراع بين الارستقراطية العمالية والاتجاه الوطني

إن نشأة كل حركة عمالية نقابية أو سياسية تقتضي توفيرَ شروط موضوعية وذاتية في نفس الوقت. فالشروط الموضوعية تتلخص في وجود نمط من الإنتاج يرتكز على الفصل بين المنتج ووسائل الإنتاج، الشيء الذي يؤدي بالمنتج من أجل تجديد شروط عيشه إلى بيع قوة عمله، ولا يتأتى ذلك إلا في إطار الإنتاج الرأسمالي. ومن المعلوم أن هذا النمط من الإنتاج لم يعرفه المغرب إلا مع دخول الاستعمار إلى بلادنا ابتداء من سنة 1912.

أما الشروط الذاتية التي طبعت الحركة النقابية في المغرب، فإنها تتمثل في رصيد من تقاليد التنظيم النقابي الأوروبي، وخاصة منه الفرنسي. لقد نشأت الحركة النقابية بالمغرب أول مرة بواسطة العمال الأجانب، وخاصة منهم الفرنسيين في إطار المنظمة الأساسية النقابية في فرنسا وهي س.ج.ت. إذ تأسس في سنة 1930، وبحضور ل.جوهو، الكاتب العام لِـ س.ج.ت، فرع بالمغرب لهذه المنظمة، ضم في بدايته ثماني نقابات تنتمي أغلبيتها إلى قطاع الوظيفة العمومية، وقطاعات أُخرى كالقطاع الخاص (صناعة التغذية، الموانئ، إلخ...) والمصالح ذات الامتياز. ولكن المهم في الأمر هو أن هذه الحركة النقابية لم تكن مجرد استمرار جغرافي وتنظيمي لِـ س.ج.ت. الفرنسية، بل كانت تختلف عن هذه الأخيرة من ناحية القاعدة الاجتماعية التي تنظمها، وكذا بالرجوع إلى التوجيه السياسي الذي تبناهُ مؤتمر 1930 بالمغرب. فأغلبية العمال الفرنسيين والأجانب المتواجدين في بلادنا إذَّاك، كانوا يشكلون ارستقراطية عمالية، سواء بالنسبة للعمال الفرنسيين الموجودين

في فرنسا، أو بالنسبة للنواة الأولى من العمال المغاربة، إذ كانوا يتمتعون بعدة امتيازات تفسر ارتباطهم بالنظام الاستعماري كنظام. وقد ظهر ذلك من خلال الملتمسات الصادرة عن مؤتمرهم التأسيسي، حيث ركزوا على ما أسموه «**بالدور الحضاري لفرنسا بالمغرب**» وكذلك «**الدور الحضاري للعمال الأجانب**» بالنسبة للعمال المغاربة بالخصوص على مستوى التأطير في المهنة أو التأطير النقابي. ومن المعلوم أن هذه الحركة النقابية، رغم النضالات الواسعة التي قامت بها سنة 1936، بفضل المساهمة الفعالة للعمال المغاربة، لم تطالب قط بتصفية التمييز الموجود بين العمال الأوروبيين والمغاربة على الخصوص في ميدان الأجور، كما أنها لم تطالب أيضا بحرية تكوين النقابات، بل كانت تركز على ضرورة إعطاء الحق النقابي على مستوى فردي، أي الحق لكل عامل مغربي بالانضمام إلى س.ج.س. الفرنسية. وهذه المواقف ساعدت سلطات الحماية، وأرباب المعامل، في مخططهم القاضي برفض الحق النقابي المطلق للمغاربة (إنشاء منظمات نقابية). ففي سنة 1930 لم تقر السلطات الاستعمارية إلا بحق العمال الأجانب في تكوين النقابات، وفي سنة 1938، وبعد الإضراب المشهور الذي قام به الفوسفاطيون المغاربة في اليوسفية، أصدرت هذه السلطاتُ نفسُها قوانينَ تقضي بمعاقبة أي عامل أجنبي ساعد أو حرَّضَ عاملا مغربياً على الدخول إلى منظمة نقابية. وهذا ما كان يسمى «بالجنحة النقابية».

وقد دخلت في هذا الإطار سلطاتُ الحماية ومنظماتُ أرباب المعامل في عملية تكوين تنظيمات مهنية تابعة لها، على أسس قَبَلِيَّة تهدف إلى صرف العمال المغاربة عن إنشاء منظمات نقابية؛ففي سنة1930 لم تقر السلطات الاستعمارية حق العمال المغاربة. والحقيقة أن العمال المغاربة اتجهوا إلى العمل النقابي وإلى التنظيم العمالي بواسطة نضالهم ضد شروط العمل القاسية، وضد التمييز في الأجور، وضد الحيف النقابي. ولهذا كان التقاؤهم طبيعيّاً مع الحركة الوطنية التي كانت أول حركة طالبت في سنة 1934 في إطار «مطالب الشعب المغربي»، بحق

العمال المغاربة في تنظيم نقابي موحَّد. وفي سنة 1936 ظهرت موجة واسعة من الانخراطات النقابية داخل س.ج.ت. من طرف العمال المغاربة، إبان النضالات النقابية التي انطلقت من معمل كوزيما COSUMA في الدار البيضاء، لتصل إلى أغلبية القطاعات الاقتصادية كمناجم الفوسفاط في خريبكَة ومناجم جْرَادة. وهكذا أصبحت هذه المنظمة تضم في سنة 1930 أكثر من 20.000 عضو مغربي، وتتسع إلى عشر اتحادات محلية وتضم 97 منظمة نقابية. وفي سنة 1938، إذا اقتصرنا فقط على النقابات الفوسفاطية، نلاحظ أنها تضم 2.000 عضو مغربي. وفي نفس الوقت بدأت س.ج.ت. تُولِي بعضَ الاهتمام إلى تكوين الأُطر النقابية المغربية، وكانت هذه التطوراتُ بالفعل هي التي حوَّلت س.ج.ت. من منظمة فرنسية لا علاقة لها بالواقع المغربي، تضم منخرطين قلائل، إلى منظمة واسعة النفوذ تتمكن من الضغط بفاعلية على السلطات وأرباب المعامل. ولكن هذه التطورات لم تُغير في نفس الوقت شيئاً من مواقف النقابة ومن التوجيه السياسي للارستقراطية العمالية، وهذا ما يفسر النجاح السياسي الذي كلل عمل الحركة الوطنية في صفوف الطبقة العاملة المغربية، حينما أصدرت الكتلة الوطنية سنة 1936 كُتَيِّباً حول نضالات العمال المغاربة، وكان الحزب الوطني سنة 1937 هو أول هيئة تقدم على تكوين منظمة نقابية مغربية صرفة.

والخلاصة أننا نجد في سنة 1938، أي قبل شهور قليلة من الحرب العالمية الثانية،حركةً عمالية مغربية في حالة تحوُّل، تحت ضغط تناقضاتها الداخلية، وعلى الخصوص من جراء الصراع المتواجد داخلها بين اتجاه استعماري أو شبه استعماري تقوده الارستقراطية العمالية، التي كانت، رغم تعاطفها العلني مع الاشتراكية، تعمل موضوعيا على تحريك العمال المغاربة في اتجاه يقبل بالنظام الاستعماري الضروري لاستمرار امتيازات هذه الارستقراطية، ولكن النضال الخاص بهذه الطبقة العاملة المغربية داخل النضال الوطني خلق اتجاها ثانيا يريد أن يجعل من الحركة النقابية عنصرا من العناصر التي تساهم في انعتاق الشعب المغربي وتحرره،

ولم يكن يرى حلا للمشاكل التي يعاني منها العمال المغاربة من حيف في الأجور إلا في إطار إنهاء الاستعمار. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما واكبها من تحولات سياسية على الصعيدين المغربي والدولي، عرفت الحركة النقابية نفسها تغيرات سياسية وتنظيمية ظهرت مع بروز س.ج.ت. الفرنسية، وفي شكل جديد ابتداء من سنة 1943، تحت اسم الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب.

والمعطيات الجديدة التي ظهرت داخل الحركة النقابية مع بزوغ هذا التنظيم هي سياسية وتنظيمية ونقابية.

فعلى **الصعيد السياسي**، الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب خلافا لما كان عليه فرع س. ج. ت. قبل الحرب العالمية الثانية تُسيِّرُها أغلبيةٌ من العناصر الشيوعية، وقد حاولت إدخال بعض التغييرات على الخطة السياسية التي كانت قد تبنتها س. ج. ت. بالمغرب سلفا، ولكنها تغييرات في مجملها شكلية. وهكذا بدأت تنادي بضرورة الاعتراف بحقوق الأمة المغربية وبالمساواة بين الأمتين المغربية والفرنسية، كما أنها كانت تدعو إلى التضامن المشترك بين الشعبين المغربي والفرنسي من أجل انعتاقها من سيطرة الرأسمالية المستغلة، ولكن هذه الخطة بقيت في نفس الوقت منافية لاستقلال المغرب، لأنها كانت تعتمد على فكرة خلق وحدة جغرافية وسياسية واسعة هي الاتحاد الفرنسي، على أساس أنه داخل هذا الاتحاد ستكون العلاقات بين الأمم مطبوعةً بروحِ المساواة في ظل نظام تقدمي، وفي هذا المضمار سيكون النضال المشترك للشعبين المغربي والفرنسي وسيلةً لتحقيق هذا الهدف. وبالطبع كانت هذه الخطة السياسية مُغَلَّفَةً بشعارات الأُمَمِيَّةِ والتضامن البروليتاري، في الوقت الذي تنظر فيه الاشتراكية العلمية إلى استقلال الشعوب كأساس لكل تضامن أممي.

وعلى **الصعيد النقابي**، تخلت عن الدفاع عن سياسة التمييز في الأُجور بين العمال المغاربة والعمال الفرنسيين، وأصبحت ترفع شعار «أُجرة واحدة لنفس

العمل»، وفي هذا الإطار قامت، في سنة 1944 حتى غاية 1947، بنضالات واسعة اكسبتها انخراطاتٍ عديدةً من طرف العمال المغاربة نتيجة غلاء المعيشة والمطالبة بالزيادات في الأُجور. وقد تمكنت بالفعل من الحصول على زيادة مهمة في الأُجور تقدر بـ 45 ٪ في سنة 1945، وبِـ 25 ٪ في غشت 1946، و 10 ٪ سنة 1947.

أما على **الصعيد التنظيمي**، فإنها شجعت دخول العمال المغاربة في العمل النقابي، وأعطتهم مسؤولية حتى على مستوى القيادة، ولكنها في نفس الوقت استمرت بطريقة أو بأُخرى تكافح تكوين منظمة نقابية وطنية وتعتبر هذا العمل تقسيما للطبقة العاملة.

ورغم هذا النشاط، وكذا النتائج المُحْرَزِعليها، فإن UGSCM(☆) كانت بمثابة منظمة تسعى إلى إدماج العمال المغاربة في إطار غير وطني، وهي بعملها هذا كانت موضوعيا تقف في صف مخالف لصف حركة التحرر الوطني التي انبثقت في شكل جديد انطلاقا من سنة 1944 وهو «حزب الاستقلال» الذي استمر في عمله وسط الطبقة العاملة من أجل إذكاء وعي وطني وتوسيع نفوذ النقابات الوطنية السرية. وأمام النجاح الذي كانت تلقاه، وأمام وقوف سلطات الحماية بجانب المنظمة النقابية المؤطرة من طرف الفرنسيين، ومن جراء استمرار الحماية في رفض الحق النقابي المطلق للمغاربة، قرر «حزب الاستقلال» ابتداء من سنة 1947 دفع نقاباته للانخراط الجماعي داخل س.ج.ت. وما مرت سنتان حتى أحرز النقابيون الوطنيون بفضل خطهم الصحيح، المبني على إعطاء الأَولوية للنضال الوطني والسياسي، على الأَغلبية داخل س.ج.ت.

(☆) الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب.

وفي سنة 1951 توصل المؤتمرون الوطنيون، في المؤتمر الرابع لـ س.ج.ت. إلى فرض المصادقة على ملتمس يقرر فيه المؤتمر تكوين منظمة نقابية مغربية مفتوحة لجميع العمال ومستقلة تمام الاستقلال عن س.ج.ت. الفرنسية، على أساس أن هذه المنظمة ستكون الأداة المثلى لمساهمة فعالة للطبقة العاملة بجانب الجماهير المغربية الأخرى في النضال من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، وكان هذا الملتمس هو اللبنة الأولى التي ستؤدي إلى تكوين «الاتحاد المغربي للشغل».

ميلاد الاتحاد المغربي للشغل وفترة التعاون بين حركة التحرر الوطني والحركة العمالية

إن الاتحاد المغربي للشغل جاء نتيجة مسلسلين متكاملين، المسلسل النقابي والمسلسل السياسي.

المسلسل النقابي : ونعني بذلك الصراع بين الإطارات النقابية الوطنية من جهة، وبين العناصر النقابية الفرنسية، والعناصر الشيوعية المغربية التي كانت تساندها من جهة ثانية. وهذا الصراع في عمقه صراعٌ بين العناصر التي كانت تريد أن تجعل من الحركة النقابية المغربية أداةً للانعتاق الوطني الاجتماعي، مرتكزة على أنه لا حل للمشاكل النقابية بدون استقلال المغرب، وبين العناصر التي كانت تريد أن تجعل من الحركة النقابية مجرد وسيلة للتعاون بين الطبقة العاملة المغربية والطبقة العاملة الفرنسية، وبالتالي تعتبر أنه لا حل لمشاكل العمال المغاربة بدون تحرير الطبقة العاملة الفرنسية من سيطرة رأس المال واستغلاله، وبدون تكوين الاتحاد الذي كان على المغرب أن يندمج فيه كأمة مستقلة تتمتع بالحقوق التي تتمتع بها الأمم الأخرى التي تنتمي إلى هذا التجمع. وقد اكتسى هذا الخلاف شكل صراع من أجل تكوين منظمة نقابية مستقلة عن س.ج.ت. وبعد نضال شاق تمكن النقابيون الوطنيون المغاربة، في سنة 1951، من فرض بَعْضٍ

منهم في قيادة اتحاد النقابات الموحدة، وهذه العناصر هي الطيب بن بوعزة والتباري، وفي سنة 1952، استفادوا من الأغلبية الوطنية داخل المؤتمر ليجعلوا هذا (التجمع) يصادق على ملتمس يقرر تكوينَ منظمة نقابية مغربية مستقلة عن كل تأثير أجنبي، وقد اضطر النقابيون الفرنسيون وحلفاؤهم الشيوعيون المغاربة إلى مساندة هذا المطلب، ولكن احداثَ دجنبر 1952 المعروفة، والتي تلاها حلٌّ اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب حالت دون تنفيذ المطلب، ولهذا لم يتكون الاتحاد المغربي للشغل إلا ثلاث سنوات بعد هذا الحدث، وستترك ظروف سياسية دقيقة بالغَ الأثر على تكوينه.

إن «الاتحاد المغربي للشغل» هو أيضا نتيجةُ مسلسل سياسي. لقد تكونت المقاومةُ المغربية أول ما تكونت بشكلها المسلح في المدن المغربية. وفي سنة 1955 كانت هذه المقاومة قد عرفت توسعاً جعلها تسيطر في بعض المدن على بعض الأحياء الشعبية، وبدأ قادتها يفكرون في توسيع المعارضة للنظام الاستعماري في البادية، وكذلك في المدن بتنظيم الطبقة العاملة على الصعيد المهني، وجعل هذا التنظيم، حلقة من حلقات حركة التحرر الوطني، التي كانت تتكون إذّاك من حركة المقاومة وجيش التحرير الذي بدأ ينظم بعض عملياته المسلحة. ولهذا فإن «الاتحاد المغربي للشغل» كان في الحقيقة نقطة لقاء بين هذين المسلسلين، إذ عندما خرج النقابيون من السجن بدأوا تنظيمَ الخطوات الأُولى من أجل تكّوين «الاتحاد المغربي للشغل» بتنسيق تام مع عناصر المقاومة، وفي مارس 1955، وفي حي شعبي كانت تراقبه المقاومة وهو حي بوشنتوف، وقع اجتماعُ المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل الذي كان يضم ممثلين عن 15 تنظيم نقابي مغربي.

ولهذا نرى أن «الاتحاد المغربي للشغل» في الحقيقة جاء نتيجة كفاح عام قامت به الجماهير المغربية داخل حركة التحرر الوطني، من أجل الانعتاق السياسي، فلم يكن «الاتحاد المغربي للشغل» عند نشوئه منظمة تدافع فقط عن

المطالب المحدودة للطبقة العاملة المغربية ولكنها تساهم كعنصر أساسي في الكفاح من أجل تحرير الشعب المغربي أو بصفة أُخرى، كانت تدافع عن حقوق العمال عن طريق مساهمتها في النضالات العامة. ومن هنا جاءت ضرورة التعاون والتنسيق والالتحام بين الحركة النقابية والحركات الأُخرى داخل جركة التحرر الوطني التي كانت إذَّاك تتمثل في يسار حزب الاستقلال وجمعية المقاومة وجيش التحرير المغربي.

وانطلاقاً من هذا المؤتمر كان من الضروري بالنسبة للحركة النقابية أن تستفيد استفادة كبيرة من تعاونها مع المقاومة المغربية، حيث أنها كانت تضم بعد بضعة شهور من نشوئها، أي في دجنبر 1955، مالا يقل عن 300.000 عضو،في الوقت الذي كانت توجه كل مجهوداتها لتكتسب في ذلك التاريخ 100.000 عضو. وبما أنه كان عليها، مع رجوع محمد الخامس والزعماء المنفيين، أن تكمل تنظيماتها، قبل أن يسترجع يمين حزب الاستقلال نفوذه، فقد بدأت في كثير من الأحيان، وبدون سابق تحضير، وفي ظرف وجيز، في بناء جامعاتها، واتحاداتها المحلية. وهكذا أُنشئت وفي بضعة شهور ما لا يقل عن 15 جامعة إضافة لجامعة السكك الحديدية، تلك الجامعة الوحيدة التي وقع تكوينها قبل الاستقلال. وكان هذا العمل في الحقيقة لا يستجيب فقط لضرورات نقابية وتنظيمية محضة، ولكنه يدخل ضمن الصراع العام بين العناصر التقدمية والوطنية المتمثلة إذَّاك في بعض العناصر من قيادة حزب الاستقلال ، كالمهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وعناصر المقاومة، وهو صراع يدور من أجل السيطرة على حزب الاستقلال من الداخل، من أجل فرض تغييرات جذرية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومات في عهد الاستقلال، وفي هذا الإطار، كان «الاتحاد المغربي للشغل» يرفع نفس الشعارات التي كانت العناصر اليسارية، والجمعية المغربية لأعضاء المقاومة وجيش التحرير تدافع عنها. وهذه الشعارات تتلخص في سنٍّ ديمقراطية حقة بواسطة اجتماع مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد، وإصلاح زراعي جذري، وتطهير الإدارة من الخونة والمتواطئين مع الاستعمار، وتصفية القواعد الأجنبية في

المغرب، وكذا مساندة حركة التحرير الجزائرية. وكان هذا التنسيق بين الحركة النقابية وحركة المقاومة ويسار حزب الاستقلال يتخذ أشكالاً أخرى :

أولا : ارتباط تنظيمي يبرُزُ على الخصوص في وجود عناصر المقاومة داخل التنظيم النقابي وحتى على صعيد القيادة، نخص هنا بالذكر، الورزازي، الجبلي. كما أن مقر «الاتحاد المغربي للشغل» الحالي في مراكش قدمته المقاومة وعناصر جيش التحرير في الجنوب إلى الاتحاد المغربي للشغل، في بداية الاستقلال. ولم تقتصر هذه الارتباطات التنظيمية على شكلها النقابي، بل استمرت داخل حزب الاستقلال ، عن طريق المجلس الوطني لهذا الحزب، وعلى الخصوص، داخل اللجنة الوطنية لحزب الاستقلال، حيث وقع التنسيق في القضايا الأساسية، وكان من أعضاء هذه اللجنة الوطنية، المهدي بن بركة، عبد الرحمن اليوسفي، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله إبراهيم، المحجوب بن الصديق.

ثانيا : تنسيق فِعْلِي، حيث أن «الاتحاد المغربي للشغل»، منذ سنة 1957، وعلى الخصوص بعد ما ظهرت خطط لتصفية جيش التحرير وحركة المقاومة، بدأ يدافع عن استمرار وجود جيش التحرير، وعن ضرورة بقاء الأسلحة في حوزته، وقد أدى هذا الدفاع إلى تكوين جيش تحرير الجنوب، الذي دخل في نضال ضد الوجود الإسباني في مناطقنا الصحراوية التي لم تفز بالاستقلال إذّاك.

كما أن «الاتحاد المغربي للشغل»، في هذه الفترة، وبتنسيق مع المنظمات الوطنية الأخرى والتقدمية، نذكر منها على الخصوص «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، و «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، قام بكفاحات ومظاهرات واسعة، على الخصوص من أجل مساندة الجزائر، كما أنه نظَّم إضرابات على الصعيد الوطني لمقاطعة البواخر المخصصة لحمل الجيوش الفرنسية من المغرب إلى الجزائر.

وبالمقابل فإن حركة المقاومة وجيش التحرير، وعلى الخصوص العناصر التي احتلت مناصب في السلطة، كعُمَّال وقواد ممتازين وقواد، ساعدت «الاتحاد

المغربي للشغل» على إثبات تنظيماته على الخصوص، في البادية المغربية، وبالضبط في أوساط العمال الزراعيين والفلاحين المغاربة، وكذلك في صفوف عمال المناجم بالنسبة للجنوب، ونكتفي هنا بذكر الدور الذي لعبه العامل المكناسي.

نرى إذن في مجموع هذه الفترة عملا وحدويا أدى إلى صهر الحركة النقابية داخل الحركة التقدمية المغربية، المتمثلة على الخصوص في يسار حزب الاستقلال والمقاومة المغربية وجيش التحرير. وان هذه العناصر بالضبط هي التي تمكنت، بفضل ضغوطها وتواجدها في الحكم، من أن تجعل «الاتحاد المغربي للشغل» يقاوم المحاولات الانشقاقية الرجعية التي كانت تريد النيل من وحدة الطبقة العاملة كمحاولة جوريو مثلا سنة 1956.

وقد أدى هذا التحالف إلى انتزاع مكاسب مهمة بالنسبة للحركة النقابية، على الصعيد التنظيمي، والصعيد المطلبي، فجاء ظهير 1957 حول النقابات ليعترف بالحق النقابي للعمال المغاربة قاطبة ويحرم الأجانب من هذا الحق. كما أن ظهائر أُخرى سنة 57 و58 و59 جاءت لتبث في الاتفاقيات الجماعية، وفي الضمان الاجتماعي، وفي السُّلَّمِ المتحرِّك للأسعار، والأجور. وعلى سبيل المثال، إذا أخذنا القطاع الفلاحي، نجد أن «الاتحاد المغربي للشغل» في بداية الاستقلال كان يملك نفوذا واسعا في الباديةالمغربية لايتمثل فحسب في وجودجامعة متفرعة في كل أنحاء المغرب، ولكنه فرض على المُعَمِّرين الفرنسيين، ولأول مرة في تاريخ المغرب، المصادقةَ على اتفاقيات جماعية في صالح عمالهم المغاربة. ووجودُ الإتفاقيات الجماعية في القطاع الفلاحي ظاهرة فريدة من نوعها حتى في الأقطار المتقدمة، وما كان بالإمكان الوصول إلى هذه النتيجة لولا التعاون والتنسيق والمساندة، المتبادلة بين «الاتحاد المغربي للشغل»، والفصائل الأُخرى الطليعية في حركة التحرر الوطني. ومثال آخر على هذا الإشعاع هو تكوينُ اتحاد وحدوي سنة 1958، يضم جميع فدراليات الوظيفة العمومية، بما فيها جامعة الفلاحة، وكان يضم

ما لا يقل عن 15 جامعة، وكان يرأسه إذاك المذْكوري. ومثال أخير هو النفوذ والاحترام اللذان كان يساهم بهما «الاتحاد المغربي للشغل» على الصعيد الخارجي، والمساهمة الفعالة التي كانت للمنظمة العمالية في توجيه سياسة مغربية، حيث إن الكاتب العام والكاتب العام بالنيابة قد شاركا على التوالي في الوفود التي كانت تمثل المغرب، في الأمم المتحدة، ودافعا على التوالي عن قضية الجزائر وقضية فلسطين. وأمام هذا الإشعاع وهذا التواجد عمد الحُكْمُ إلى نهج خطتين :

1) **الخطة الأُولى :** تقسيمُ الحركة النقابية، وذلك بتشجيع تكوين نقاباتٍ مضادة للاتحاد المغربي للشغل في اكتوبر 1956 عن طريق هاشم أمين، ومحمد جوريو، وفي سنة 1957، تشجيع تكوين رابطة التعليم، وفي سنة 1960 تكوين «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب». ولكن هذه المحاولات لم تمس تمثيلية «الاتحاد المغربي للشغل» كما ظهر ذلك جليا في الإضراب الناجح الذي قام به «الاتحاد المغربي للشغل» يوم 20 مارس 1960، كرد فعل ضد تكوين «الاتحاد العام للشغالين»، كما أن المواجهة القاسية التي بدأت تقوم بها السلطة من أجل تصفية التنظيمات النقابية في البادية، لم تعط أي نتيجة.

2) **الخطة الثانية :** فكُّ الارتباط بين حركة التحرر الوطني والحركة النقابية والضغط على الاتحاد المغربي للشغل، من أجل أن يقتصر على العمل النقابي. وهذا الضغط يأخذ في أغلب الأحيان شكلَ تهديد للحركة النقابية، بانتزاع بعض الحقوق التي حصلت عليها بعد الاستقلال، والتي كانت تساعدها في التسيير النقابي، كالاعتمادات والبرص والانقطاعات، وهذا الضغط كان يمارس على الخصوص في أيام الأزمة والصراع بين الحكم والحركة التحريرية التي يشملها يَسَارُ حزب الاستقلال : اكتوبر 1956 ـ 1958.

وقد استمرت هذه السياسة إلى غاية 1961، حيث إن التغييرات السياسية، المتمثلة على الخصوص في عزل العناصر التقدمية الحكومية، وبداية التراجعات عن مبادرة سياسة الاستقلال الوطني، أدخلت الحركة النقابية، ملتحمة مع حركة التحرر

الوطني، في نضالات واسعة، فكان قرار الإضراب العام المتخذ من طرف الجامعة الوطنية للموظفين، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وذلك من أجل تحقيق المطالب الأساسية التالية :

- الزيادة في الأجور.
- الاعتراف بحق الإضراب بالنسبة للموظفين.
- اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

وكان من المقرر أن يُشَنَّ هذا الإضراب في 19 يونيه 1961. وقد وقع تحضيره في جو من الحماس في كل من نقابات البريد، والشؤون الخارجية، والأشغال العمومية، ووكالات توزيع الماء والكهرباء، والإذاعة. ولكن الوعود التي أعطاها الحكم للاستجابة لبعض المطالب النقابية دفعت بالجهاز النقابي للتدخل من أجل تأجيل الإضراب إلى دجنبر 1961، واستغل الحكم مهلة صيف تلك السنة للدخول في مفاوضات مع الجهاز النقابي، وبالضغط عليه، مُلَوِّحاً بأنه إذا لم يقع التراجعُ النهائي عن إضراب الموظفين سيتخذ إجراءات صارمة، تتلخص بالأساس في إرجاع المنقطعين النقابيين إلى عملهم، وفي إشراك برص الشغل بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين، الذي وقع إنشاؤه سنة 1960، والتراجع عن المنح والتسهيلات التي كانت تُعْطَى للنقابة. وكان على القيادة النقابية، في الحقيقة، إما أن تختار الاستمرار في خطة النضال من أجل تصفية رواسب الاستعمار في بلادنا واستكمال تحرزه، أو تكتفي ببعض التسهيلات التي كانت تتمتع بها النقابة، وبالتالي أن تقبل الخروج من صف التضامن مع الفصائل الأخرى لحركة التحرر الوطني. وقد اختار الجهاز النقابي هذه الخطةَ الأخيرة، وضغط بكل إمكانياته ونفوذه على الجامعات من أجل توقيف الإضراب الذي كان قد شنه بعض منها، كالبريد، والفلاحة، والشؤون الخارجية، ووقع توقيف الإضراب بدون أن يتحقق أي مطلب أساسي من المطالب التي نادت بها الحركة، وبدون أن تتحرك قطاعات عمالية أخرى من أجل التضامن، بل على العكس من ذلك،

كان توقيفُ الإضراب بداية الإعلان عن تسريحات في عدد من الإدارات، وكان هذا الصراع هو المناسبة التاريخية الأولى للظهور العلني داخلَ الحركة الوطنية لتيار تقدمي يناضل ضد تراجع القيادة النقابية، وضد فك الارتباط بين حركة التحرر الوطني والحركة النقابية، وكان على رأس هذا التيار الشهيد عمر بنجلون الذي لعب دورا أساسيا ليس فقط على الصعيد التنظيمي، كقائد نقابي، ولكن أيضا على مستوى التنظير.

مرحلة الجمود وتقلص النفوذ النقابي

انطلاقاً من سنة 1961، دخلت الحركة النقابية، بإرادة قيادتها فيما سمي بسياسة **الخبز**، وهي سياسة تريد الفصل بين النضال السياسي والنضال النقابي. وحتى بالنسبة للنضال النقابي فإنها تعتمد على الإضرابات المحدودة، وعلى الحركات الخالية من المطالب السياسية الأساسية، هذه السياسة تُعَدُّ، في الحقيقة، على مستوى العمل النقابي، استقالةً للحركة النقابية من مسؤولياتها الأساسية، ودخولاً في خطة تهدف إلى تحديد الطبقة المغربية وتهميشها سياسياً، بعد أن لعبت دوراً حاسماً في معركة الاستقلال السياسي. وهي في نهاية التحليل سياسة تهدف إلى جعل العمل السياسي عملاً تحتكره البورجوازية والطبقات الحاكمة الأخرى. ولهذا فإن هذه السياسة، رغم الشعارات البرّاقة التي كوّنَتْ دائما غلافا لها، تخدم في بلادنا وبطريقة موضوعية النفوذَ الامبريالي والرجعي وتتنكّرُ للمبادىء الأساسية التي نشأت على أساسها حركة 20 مارس 1955.

أدت هذه السياسة، في الميدان النقابي، إلى تخريب التنظيمات، وإلى تفككها، وإلى عزل المنظمات والأُطر النقابية. فالتراجعُ عن النضالات الواسعة يعني ضمنيا التراجع عن التنسيق والتضامن، وبالتالي اضمحلالَ التنظيمات التي تسعى إلى هذا التنسيق، وإلى التضامن وتوسيع الكفاحات، وهي بالأساس الجامعات والنقابات الموحدة في القطاع الخاص. وهكذا لم تضمحل فقط الجامعات

التابعة للوظيفة العمومية، التي كانت تشكل سنة 1961 اتحاداً يضم 15 نقابة، ولكن اضمحلت جامعات أُخرى لعبت دورا أَساسيا في تأسيس الحركة النقابية في بلادنا، كجامعات المناجم والمحروقات وكذا جامعات النسيج والمطاحن والسكر إلخ... ولم تبق في النهاية إلا التنظيمات الصغيرة الضيقة المكونة على صعيد المعامل، والتي لا تقوم إلا بإضرابات عفوية محدودة، خارج كل برنامج نضالي مضبوط ومحكم. وفي الأَخير تحولت الحركة النقابية المغربية، التي كانت تقدم على صعيد إفريقيا كمثال للتنظيم والوعي والالتزام، إلى بيروقراطية ثقيلة تربطها روابط واهية بوحدات نقابية ضيقة قاعدية. هذه الوضعية مكنت في السنوات الأَخيرة هذه البيروقراطية من المناورة، ومن مراقبة التنظيمات، ولكنها وفي نفس الوقت أضعفتها على الصعيد الوطني، ودفعتها لتقديم تنازلات أُخرى إلى القوات الرجعية في بلادنا. وهذه النتائج يمكننا تلمُّسُهَا من خلال بعض الأَرقام :

إذا أَخذنا الأَرقام الرسميةَ أَو شبه الرسمية، التي تعطيها البورصة نفسها عن عدد المنخرطين داخل الاتحاد المغربي للشغل، فإننا نلاحظ تقلصاً في قاعدة المنظمة النقابية، وهو تقلص تفاقمت حِدَّتُه عبر السنين.

سنة 1957 نجد 600.000 عضو.

سنة 1959 نجد 650.000 عضو.

سنة 1960 نجد 600.000 عضو.

سنة 1963 نجد 400.000 عضو.

سنة 1965 نجد 300.000 عضو.

سنة 1970 نجد 200.000 عضو.

سنة 1975 نجد 200.000 عضو.

وفي هذا العدد الأَخير أدرجنا بالطبع المنخرطين داخل جامعة الطاقة الذي يقع تنقيبهم بواسطة الاقتطاع من الأَصل.

أما فيما يخص تمثيلية «الاتحاد المغربي للشغل» على صعيد المعامل وبالخصوص في القطاع الخاص، ومن خلال الانتخابات المهنية، فإننا نجد نفس الظاهرة، أي التقلص. فإذا أخذنا كمثال، القطاع الخاص، في مدينة الرباط، الذي كان ينتظم في سنة 70 ـ 72 في أغلبيته داخل «الاتحاد المغربي للشغل»، فإننا سنجد تنظيمات نقابية أُخرى صورية، هدفها التشويش على العمل النقابي، قد تمكنت من التسرب إلى بعض المعامل، بل حصلت أكثر من ذلك في بعض المؤسسات المهمة أما على الأغلبية أو على نصف التمثيل. ونخص هنا بالذكر **معمل لاصافط، مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية، ومعمل فيلروك للنسيج، ومعمل مطاحن الساحل.** إلخ... وقد فَرَضَتْ هذه الظاهرةُ نفسها حتى على الذين تغنوا سنين متعددة بالنفوذ الواسع للجهاز النقابي داخل الطبقة العاملة، وهذا ما ظهر من خلال بعض البيانات والافتتاحيات التي صدرت أخيرا في بعض أوساط اليسار المغربي.

أما على صعيد المكاتب النقابية، فإن هذه السياسة التي كانت تهدف إلى الحفاظ على الخبز لم تتمكن حتى من بلوغ هذا الهدف البسيط. إن فصل النضال النقابي عن النضال السياسي التقدمي، تسبَّبَ في ضياع كثير من المكتسبات النقابية التي كانت في الحقيقة ليس فقط نتيجة النضال الخاص للطبقة العاملة، ولكنها نتيجة النضال العام الوطني والتقدمي ضد الامبريالية والرجعية الذي قام به الشعب المغربي داخل منظماته الجماهيرية. فعلى سبيل المثال، لا يُطبَّقُ ظهير 1959 الخاص بالسلم المتحرك للأسعار، والأُجور، كما وقعت تراجعات عديدة عن الحق النقابي، وعدد العمال المنضوين داخل المكتب الوطني للضمان الاجتماعي لا يتعدى ثلث العمال المغاربة. أما عدد العمال الذين تمكنوا من الانخراط في الصندوق المهني للتقاعد فإنه لا يزيد على 8 ٪. وهنا لسنا في حاجة إلى التعرض إلى ظاهرة يعرفها الجميع وهي الزيادة المفرطة في المعيشة والنقص في القدرة الشرائية لجماهير العمال ضمن مسلسل التفقير الذي يعاني منه الشعب المغربي.

ومن الناحية السياسية تريد سياسة الخبز أن تتحاشى السياسة، وفي الحقيقة هناك ممارسة سياسية تطابق سياسة الخبز، وهي التي تخدم المصالح الرجعية المعتمدة على النضال ضد الحركة التقدمية داخل التنظيمات النقابية أو خارجها. إذن هناك تحول سياسي خطير داخل الحركة النقابية المغربية. وهناك تشتت للطبقة العاملة. وهذا التشتت وهذه التفرقة هما في الحقيقة نتيجة للنهج المعادي للطبقة العاملة، ونتيجة مسلسل آخر، ذلك المسلسل الذي بدأ بفك الارتباط بين حركة التحرر الوطني، وانتهى بتفكُّكِ التنظيمات النقابية وتلاشيها.

والنقابات الوطنية التي ترتبط بحركة التحرر الوطني، والتي تكونت في خضم النضال ضد البيروقراطية ومن أجل ممارسة ديمقراطية داخل التنظيمات النقابية وضد الرجعية وهيمنة المصالح الامبريالية في بلادنا، تتوفر على شروط تجاوز تجربة الجهاز البيروقراطي الفاشل. إن مصاعب التجاوز كثيرة ويجب أن لا نتجاهلها وأن لا نستصغر أهميتها، فهي لا تنتج فقط عن تصرفات الجهاز الحاكم، ولكن عن العناصر الدوغمائية التي تكون في الوقت الراهن واجهة سياسية ونقابية للبيروقراطية.

علينا أن نساهم مساهمة فعالةً ومتفائلةً ومسؤولةً داخل النقابات الوطنية. يجب أن نحافظ على استقلالِ هذه النقابات، وأن نحترم طابعها الجماهيري، وأن نجعل منها أداة للنضال الطبقي في بلادنا، من أجل التحرر الوطني، والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

من أهم المصادر المعتمد عليها في الدراسة

AYACHE (A) : La création de l'Union Confédérée au Maroc (1920-1930) – « Le mouvement social » 1967 Le Maroc – Editions sociales, 1958
BENBRAHIM (F) : La question syndicale au Maroc – Mémoire 1961 Paris.
BENDAHOU (C) : L'Union Nationale des Forces Populaires de la Constitution où du complot de juillet 1963 – Mémoire 1964 – Paris.
BENGELLOUN (O) : La classe ouvrière, 12 ans après.
BELAL (A) : Quelques problèmes du mouvement syndical marocain Al Moukafih – 1er mai 1963.
BENBARKA (M) : Option révolutionnaire au Maroc – Maspéro, 1965.
BENSEDDIK (M) : Le syndicatlisme marocain en marche (mémoire) 1952.
BERENGUIER (H) : Le syndicalisme marocain – Cahier de l'Afrique et de l'Asie. Premier trimestre 1981.
BERNARD (S) : Le conflit franco-marocain – 3 volumes – Editions de l'Institut de Sociologie de l'Université libre de Bruxelles, 1963.
DEHAAZ (G) : Les patrons et le syndicat – Revue Confluent : n° 9 septembre-octobre 1960.
GALISSOT (R) : Le patronat européen au Maroc (1931-1942) Rabat 1964.
LACOUTURE (J et S) : Le Maroc à l'épreuve (Seuil 1958).
MONTAGNE (R) : Naissance du prolétariat marocain, enquête collective, 1952.
WATERBURY (J) : Le Commandeur des croyants – P.U.F, 1975.
BRUCE (M) : The political role of labor in developping countries – The Booking inst. may 1963.
CAIRE (G) : Syndicalisme ouvrier et sous-développement – Revue Economique – mars 1962.
MEYNAUD (J) et SALAHBEY (A) : Le syndicalisme africain – Edition Payot, 1963
WEISS (F) : Doctrine et action syndicales en Algérie – Editions Cujas 1970.
LENINE : Textes sur les syndicats – Editions du Progrès, Moscou.
MARX (K) ENGELS (F) : Le syndicalisme extraits traduits et annotés par Dangeville (R), Editions Maspéro.

المميزات التاريخية للحركة النقابية في المغرب

إن كل دراسة علمية للمميزات التاريخية للحركة العمالية ببلادنا تفترض اختيارا منهجيا يتضمن بالضرورة الانطلاق من تصور عام للحركة العمالية المغربية ولطبيعة تطورها، تصور هو ذاته ليس مسلمة مجردة مفروضة من الخارج على التحليل وإنما نتاج بحث دقيق في هذا التطور ومحاولة لدمج واقعه في بنية تحافظ على طابعه الواقعي الملموس أي التاريخي. ذلك أنه لا يكفي التسليم بمبدأ المميزات والشروع في سردها،إذ الحديث ذاته عن هذه المميزات يتضمن بالضرورة الإجابة على تساؤلات أولية. فإذا اعتبرنا مثلا أن تطور الحركة العمالية المغربية هو عبارة عن سلسلة من الأحداث لا رابط بينها أو هو عبارة عن مجرد تكرار لهذه الأحداث، تكرار يفتقد الوحدة التركيبية وإمكانية التجاوزات النوعية،فإنه لا محالة سيستحيل علينا الحديث عن المميزات التاريخية للحركة العمالية بل حتى عن إمكانية تطورها، ذلك أن الإحصاء الشامل والمطلق والجرد الدقيق لجميع الأحداث كبيرها وصغيرها أمر غير واقعي لأن تقدم العلم التاريخي يكشف لنا كل يوم عن حدث أو أحداث جديدة كما أنه يعلم أن الأساسي في الدراسات التاريخية ليس هو استعراض الأحداث كيفما كان نوعها وإنما استكشاف البنيات التي لها دلالة في التطور التاريخي.

أما إذا اعتبرنا أن تطور الحركة العمالية هو مسلسل منسق لأحداث ونضالات في تطور وفي تفاعل مستمر مع حركة التحرر الوطني، وإذا اعتبرنا أن هذا المسلسل يخضع لقوانين يمكن استخراجها وفهمها، فإنه يمكن إذاك وبشكل مشروع أن نتحدث عن المميزات التاريخية للحركة العمالية باعتبارها لا تشكل وحدات مجردة وجامدة وإنما خلاصات تاريخية في تطور وتجدده وفي هذه الحالة يكون تصورنا تصورا جدليا يعتمد على العلاقات المتبادلة بين الأحداث الدالة. ويلزمنا أن نميز في مسلسل الأحداث بين ما هو ثانوي وما هو أساسي، بين ما هو عرضي وما هو جوهري، ما هو ظرفي وما هو هيكلي، وبالتالي فإن المميزات التاريخية التي علينا إبرازها لا تهم كل مسيرة الحركة العمالية ـ لأن هذه المسيرة لم تنته بعد ـ وإنما شوطا من أشواط تطورها أي منذ نشأة الحركة العمالية المغربية إلى يومنا هذا.

وعلى هذه الأسس التي أوضحناها انطلاقا من هذا التصور العام يمكن أن نتكلم عن مميزات تاريخية خاصة بالحركة النقابية المغربية، مميزات خاصة بالمضمون وليس بالشكل فقط، مميزات خاصة بالهيكلي لا بالعرضي، مميزات تأخذ سمتها وطابعها الأساسيين من تصورنا للحركة العمالية باعتبارها بنية تاريخية في تشكل مستمر سواء بالنسبة لمكوناتها أو بالنسبة إليها ككل، وأن هذه البنية مرتكزة على تناقض وتلاحم مع حركة التحرير الوطني المغربي بمعنى آخر، وان هذه المميزات التاريخية ليست قارة وإنما هي الأخرى في تحول، وانها ليست نتاج مسلسل تاريخي يفتقد إلى الذات المحركة الفعالة وإنما نتاج مسلسل تاريخي، ذاتهُ الفعالة هي الطبقة العاملة المغربية والنضال الوحدوي بين فصائل الشعب المغربي في إطار حركة التحرر الوطني.

غير أن توفر تصور عام وجدلي لتطور الحركة النقابية ليس كافيا وحده في إبراز المميزات التاريخية لهذه الحركة، وإنما لابد من توفر شرط آخر ضروري

ومتفاعل مع التصور العام ذاته وهو ما يمكن أن نسميه بالبعد التاريخي (Recul Historique) •هل نتوفر على هذا البعد الزمني الذي يسمح لنا بالتمييز بين ماهو أساسي وما هو ثانوي، بين ما هو عرضي وما هو هيكلي الخ...؟ بمعنى آخر، هل بلغت درجة تراكمات تطور الحركة العمالية الأوج الذي يسمح لنا باستخراج مميزات هذه الحركة ؟ وهذا البعد الزمني هو أساسي في الشروط المغربية خصوصا وأن حركتنا العمالية لعبت في تأسيسها، وفي زمن غير قصير، الطبقة العاملة الفرنسية وحركتها النقابية دورا مهما، مما عقّد مسيرة الحركة العمالية المغربية كجزء من الواقع التاريخي وصعّبَ فهمَ أبعادها وقوانينها.

وللإجابة على سؤالنا هذا تتطلب مسيرة الحركة العمالية المغربية في واقعها فحصاً واستنطاقاً لأحداثها، لذلك سنتطرق إلى المعالم الأساسية التي برزت من خلال هذه المسيرة.

أول ما ظهرت الحركة النقابية بالمغرب، ظهرت سنة 1920 على شكل نقابات الموظفين الفرنسيين التي بلغ عددها سنة 1930 أكثر من 50 نقابة منظمة على صعيد الإدارات وعلى مستوى المصالح.وأول إضراب مهم هو الإضراب الذي شنه عمال السكة الحديدية بالمغرب في شهر مارس 1925،أي في فترة زمنية واكبت الانتفاضة المسلحة التي قادها عبد الكريم الخطابي، وقد دام هذا الإضراب ثلاثة أسابيع وخرج العمال أثناءه في مظاهرة كبيرة وهم يحملون الراية الحمراء ويرددون نشيد الأممية، وفي سنة 1930 تم تكوين أول فرع لمركزية نقابية وهي المركزية الفرنسية الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T.

وقد ساهم في تأسيس هذا الفرع خلال مؤتمر الدار البيضاء ثماني نقابات منها كنفدرالية الموظفين،ونقابة الأساتذة، ونقابة رجال البريد، ونقابة عمال الدولة، ونقابة الفوسفاط.

وقد حضر أشغال هذا المؤتمر الكاتب العام الوطني لـ C.G.T الفرنسية ليون جوهو (Leon Jouhaux)۰ وحضور هذا القائد النقابي يبرهن على الأهمية التي كانت توليها القوات التقدمية والحركة النقابية بفرنسا للدور الذي يمكن أن يلعبه المغرب والمكانة التي يمكن أن يحتلها في استراتيجية النضال ضد الامبريالية،في وقت مازال فيه شعبنا في الجنوب وفي الأطلس يقاوم بالسلاح بصمود وتحد الجيوش الاستعمارية. وفي سنة 1936 نظم أول إضراب على صعيد المغرب وداخل الوحدات الإنتاجية الصناعية الأساسية وانطلاقا من معمل كوزيما لصناعة السكر. والمهم في هذا الإضراب الذي شمل مدنا مهمة كالدار البيضاء وخريبكة واليوسفية والمحمدية ووجدة ـ هو أنه تميز في بعض القطاعات بمشاركة مهمة للعمال المغاربة ليس فقط كمضربين ولكن أيضا كمؤطرين ومسيرين لحركة الإضراب. ويمكن القول بأن إضراب سنة 1936 يعد بمثابة عملية ولادة الحركة العمالية المغربية، كما يمكن القول بأن هذا الإضراب هو الذي حول تنظيمات نقابية أجنبية لا تنظم إلا أقلية من العمال إلى تنظيمات جماهيرية لها وزنها وقوتها الضاغطة وترتبط ارتباطا أقوى من السابق بالواقع المغربي. وفي سنة 1943 ـ وبعد سنين من الجمود النقابي تميز بحل الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T سنة 1938 وفي أعقاب الانتصارات الأولى الحاسمة على الفاشية ـ تكون الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب U.G.S.C.M معتمدا خاصة على تأطير النقابيين الشيوعيين بعد أن تخلى عن الأطروحة الاستعمارية لفرع C.G.T، وذلك لصالح أطروحة جديدة تنادي بالمساواة بين الأمة الفرنسية والأمة المغربية في إطار وحدة سياسية سُمِّيتْ بالوحدة الفرنسية. والجدير بالذكر أن هذه التحولات التي عرفتها الحركة العمالية قد واكبتها تحولات عميقة في الميدان السياسي وفي ساحة النضال الوطني،حيث برز ابتداء من سنة 1944 حزب الاستقلال رافعا لشعار مركزي جديد يتنافى مع الخط الإصلاحي الذي اتبعته الحركة الوطنية السياسية على الخصوص ابتداء من سنة 1934 هذا الشعار المركزي هو شعار الاستقلال، وفي نفس الوقت

ظهرت على الساحة المغربية تنظيمات نقابية وطنية تعمل خارج القانون الاستعماري وباستقلال تام عن C.G.T الفرنسية وكان هدفها هو فرض تغيير للتشريع العمالي في المغرب حتى يصبح معترفا للعمال المغاربة بحق خلق تنظيمات نقابية. وما نلاحظه خلال هذه الفترة ليس فقط هو التفاعلات المستمرة والتحولات العميقة المتزامنة التي وقعت سواء بالنسبة للحركة العمالية المغربية ولحركة التحرر الوطني كل واحدة على حدة على مستوى التنظيم والتوجيه، ولكن أيضا في طبيعة ارتباطهما وفي قوة تأثيرهما المتبادل،إذ لأول مرة ظهرت علاقات منظمة بين حركة التحرر الوطني والحركة النقابية. فعلى سبيل المثال تكلف عبد الرحيم بوعبيد من طرف حزب الاستقلال بتوجيه العمل النقابي الوطني،وقد ساهم مساهمة فعالة في تكوين الأطر النقابية الأولى وارتبط بها ارتباطا وثيقا. وفي سنة 1948،وبعدما استحالت إمكانية فرض الاعتراف بحق تنظيم نقابي مغربي مستقل عن الحركة العمالية الفرنسية وفي غمرة النضالات المطلبية التي كان يقوم بها الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب U.G.S.C.M، قررت النقابات الوطنية بموافقة الحركة الوطنية وباتفاق مع مسؤولي U.G.S.C.M الانضمام بشكل جماعي إلى الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب. وقد أدت هذه الخطة إلى تقوية نفوذ الوطنيين داخل الطبقة العاملة المغربية والحركة النقابية بالمغرب وأدت في نفس الوقت إلى فصل الأطر النقابية الشيوعية منها والمغربية عن القاعدة العمالية. وكان من نتائج هذا التحول في سنة 1951 صعود بعض الأطر النقابية إلى قيادة الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب،ونذكر من ضمنهم المرحوم محمد التباري والطيب بن بوعزة والمحجوب بن الصديق. وفي سنة 1952 وأثناء المؤتمر الرابع للاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب أحرز الوطنيون على الأغلبية المطلقة وكان من بين القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر تكوين منظمة مغربية نقابية مستقلة،غير أن هذا القرار لم يتمكن من إضفاء المعارضة العلنية والمستترة للذين هم ضد ارتباط الحركة النقابية المغربية بحركة التحرر

الوطني وبالتالي ضد تحول هذه الحركة إلى أداة طليعية فعالة في النضال من أجل تصفية الاستعمار ومن أجل مستقبل ديمقراطي واشتراكي ببلادنا. وما يبرز هذا اللبس وهذه المعارضة هو تشبث الشيوعيين المغاربة والفرنسيين، رغم كونهم يمثلون أقلية داخل المؤتمر، بمبدأ الثنائية في الأجهزة القيادية، هذا المبدأ الذي برز على الخصوص في تمثيل متساوٍ للوطنيين والشيوعيين على صعيد المكتب الوطني وفي وجود كاتبين عامين الأول شيوعي وهو لوروا (LEROY) وكاتب عام مغربي وهو الطيب بن بوعزة، على رأس U.G.S.C.M ورغم أن الشيوعيين المغاربة قد استفادوا من تطبيق هذا المبدأ،إذ حصلوا على ممثلين داخل المكتب الوطني، فإن الوطنيين كانوا يعطون تأويلا وحيدا لهذا المبدأ :

ففي اعتبارهم أن مبدأ الثنائية لا يعني الثنائية بين فئتين من النقابيين المغاربة،ولكن ثنائية بين النقابيين المغاربة من جهة والنقابيين الأجانب من جهة ثانية.

وهذا التأويل لا يعتمد بطبيعة الحال على ما هو ظاهر ولكنه يشير ويرتكز بالأساس على التنسيق الفعلي، والارتباط الوثيق والتضامن في الخطة التي كانت بين الشيوعيين المغاربة والشيوعيين الأجانب، وفي سنة 1952 كان إضراب الاحتجاج ضد اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد الذي كان بمثابة إضراب عمالي رائع وفي نفس الوقت أول شرارة هزت أركان الوجود الاستعماري في بلادنا وفتحت أفق المقاومة والنضال المسلح. وفي 20 مارس 1955 أسس الاتحاد المغربي للشغل كتعميق لمسلسل النضالات داخل الحركة النقابية في تفاعلها مع حركة التحرر الوطني وكقفزة نوعية تمثلت في ميلاد حركة نقابية مغربية أصيلة وسعت من مساهمة الطبقة العاملة المغربية في الكفاح الوطني التحرري. أما إضراب سنة 1961 فإن أهميته تأتي من كونه كان آخر معركة عمالية منظمة ترتبط بالنضالات الجماهيرية الأخرى مما جعله يمتلك مضمونا سياسيا تقدميا

وديمقراطيا، وأهميته تكمن أيضا في كونه لعب دور المؤشر الذي أفصح عما وصل إليه الجهاز النقابي من انحراف، ونحن منذ سنة أي منذ نونمبر 1978 نعيش داخل الحركة العمالية المغربية تحولا كيفيا جديدا ونهوضا عماليا يتمثل في تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والذي نشكل فيه، نحن المناضلين والأطر النقابية الديمقراطية،العناصرَ المحظوظةَ لحمل مشعل النضال العمالي في إطار الارتباط العضوي بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني.

إذن نستخلص من خلال هذه المعالم التاريخية أن الحركة العمالية ظهرت بالمغرب منذ ما يقرب من خمسين سنة، ولكن لا يكفي القول بأنها نشأت منذ خمسين سنة لنبرر وجود البعد التاريخي لاستخراج المميزات التاريخية للحركة العمالية، لأن خمسين سنة لا تمثل إلا المسافة الزمنية التي تفصلنا عن ظهور النقابات الأولى بالمغرب، ذلك أن مسافة الزمن لا تقاس إلا بقيمة الأحداث التي تخللتها، فالأساسي في موضوعنا هو الزمن التطوري الذي يعبر عن تحولات عميقة نوعية في الحركة العمالية.

في هذا المضمار يمكن أن نلاحظ أن الحركة العمالية المغربية عرفت خلال هذه الفترة تغييرات جوهرية في تركيبها وفي مضمون نضالاتها وفي توجيه هذه النضالات وفي ارتباطها في النضال مع باقي فصائل الشعب المغربي في إطار حركة التحرر الوطني، فخلال هذه المرحلة عرفت الحركة العمالية ثلاث تغييرات أساسية هيكلية والتي تبرز في التنظيم وفي الخطة النقابية؛ ففي سنة 1930 كان تكوين فرع (C.G.T) في المغرب، وفي سنة 1943 كان تكوين الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب وقد عرفت سنة 1955 تحولا آخر بميلاد الاتحاد المغربي للشغل وفي 25 نونبر 1978 تكونت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذن من خلال هذه التراكمات والتحولات العديدة يمكن أن نتحدث عن المميزات التاريخية العمالية.

ثم هناك سؤال ثالث أولي وهو: ما هي الأهمية التي تشكلها معرفة المميزات التاريخية للحركة النقابية بالنسبة للمناضلين وللأطر النقابية ؟

إن أهمية معرفة هذه المميزات التاريخية تمكن من إعطاء نظرة شمولية عن ماضي الحركة النقابية ببلادنا ومن اكتشاف، في هذا الماضي، لبعض الضوابط (régularités) الدالة كما أن أهمية معرفة هذه الضوابط تبرز أكثر عندما نجد أمامنا دراسات حول الحركة العمالية المغربية كلها لا تتطرق إلا لفترة زمنية من تطور هذه الحركة، ويجب أن لايفهم من قولنا هذا أننا نستصغر هذه الدراسات (1) بل بالعكس من ذلك فإننا نعتبر بعضها مهما جدا خاصة دراسة شهيد الطبقة العاملة الأخ عمر بنجلون التي أعطت الدفعة الحاسمة من أجل نظرة علمية لقضايا تطور الحركة العمالية ببلادنا، وفي هذا الصدد يجب على جميع الأطر النقابية أن ترجع إلى جميع هذه الدراسات وتدرسها بإمعان وبفكر نقدي.

كما أن معرفة هذه المميزات ضرورية للمناضلين والأطر النقابية سواء في تقديم الممارسة النقابية أو في الرفع من مستوى الصراع الإيديولوجي الذي تعرفه الحركة العمالية في كل تحول ذي أهمية استراتيجية كما هو الشأن مع ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خصوصا، إذ أن هذه المميزات هي ذاتها وليدة نقد منهجي للأطروحات الدوغمائية أو بصفة أدق للأطروحات الفرانكومركزية (franco – centriste) التي تنطلق من الخصوصية التي مرت بها الحركة العمالية الفرنسية، وتريد أن تطبقها بشكل مجرد وتعسفي على مسيرة الحركة العمالية

---

1) راجع على الخصوص : عمر بنجلون، الطبقة العاملة بعد 12 سنة.
المحجوب بن الصديق : تقرير حول وضعية الطبقة العاملة والحركة العمالية ـ 1952.
البير عياش : شيوعيو المغرب والمغاربة صدر هذا البحث في كتاب يحمل عنوان : الحركة العمالية والحركة الشيوعية والحركات الوطنية في العالم العربي.
ر كاليسو : أرباب المعامل الأوروبيون بالمغرب (1931 ـ 1942) الرباط 1964.

بلادنا. وهي خصوصية ظرفية كما أوضحنا ذلك في عرض سابق حتى بالنسبة للحركة العمالية العالمية.

ولا يجب أن يغيب عن بالنا بأن وجود هذه الأطروحات اللاعلمية هو ذاته يفسر بالالتقاء التاريخي بين الحركة العمالية الفرنسية والحركة العمالية المغربية وبمدى قوة تأثير الحركة الأولى على الثانية في مرحلة معينة من تاريخنا، إذ أتى هذا التأثير في وقت كانت فيه الطبقة العاملة المغربية في مرحلة التكوين لم يتبلور بعد عندها الوعي بخصوصيتها الطبقية في الشروط المغربية. ولقد لعب موضوعيا هذا التأثير دورا سلبيا إذ شكل عرقلة كبيرة في نفوذ الاشتراكية العلمية إلى صفوف البروليتاريا المغربية في مرحلة طويلة من تاريخنا الوطني حتى بعد الاستقلال السياسي للمغرب.

وأخيرا فإن أهمية معرفة المميزات التاريخية للحركة العمالية المغربية ليست مهمة نظرية فقط، وإنما مهمة نضالية باعتبارها سلاحاً إيديولوجيا للرفع من مستوى وطبيعة نضالنا وممارستنا على درب المهمة التاريخية الملقاة على عاتقنا،وهي بناء البديل النقابي التقدمي. فمثل هذا الإلمام العلمي للميزات هو الذي سيفتح آفاق النضال حتى لا نكون مناضلين بدون نظرية تغني وتوجه ممارستنا وحتى لا نكون نظريين بعيدين عن النضال.

هذه هي إذن الأوليات المنهجية التي تعمدنا الإفصاح عنها والتي على ضوئها سنحاول استخراج المميزات التاريخية الأساسية في تطور الحركة العمالية ببلادنا.

المميزات الأساسية لتطور الحركة العمالية بالمغرب

I مسيرة الحركة العمالية بين تثبيت الوجود وتدعيم التوجيه

إن ما تتميز به الحركة العمالية المغربية عن الحركة العمالية الأوربية هو أنها واجهت منذ نشأتها معضلة أساسية تكمن في الربط الجدلي بين وجودها كحركة

نقابية وبين دعم توجيه نضالها كجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني في شروط الهيمنة الاستعمارية ثم الاستعمارية الجديدة،وذلك بخلاف الحركة العمالية الأوروبية التي أثناء نشأتها واجهت بالأساس معضلة الدفاع عن حق وجودها كحركة نقابية تناضل من أجل تحسين ظروف عمل المأجورين والحد من الاستغلال، هذا ما وقع بالفعل في بلدان كفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

فإذا أخذنا فرنسا مثلا نجد أن البورجوازية في مرحلتها الأولى وفي شروط رأسمالية التنافس ـ أي في المراحل الأولى لتراكم رأس المال ـ نجدها تعتبر مبدأ التنظيم النقابي خطرا على مؤسساتها ونظامها، فحتى الثورة الفرنسية وفي مرحلة أوجها، هذه الثورة التي اعتمدت كما نعرف جميعا شعارات ليبرالية ذات أبعاد إنسانية،لم تتردد في المصادقة على قانون يمنع التنظيمات النقابية العمالية، هذا القانون المشهور والمعروف باسم قانون لوشابولي Le chapelier الصادر في سنة 1792، ولم يعترف النظام الرأسمالي بفرنسا للعمال بحقهم في الإضراب إلا سنة 1864،وبحقهم في التنظيم النقابي إلا سنة 1884، أي أن الطبقة العاملة الفرنسية لم تحرز على حقها في الوجود النقابي إلا بعد زهاء (90) تسعين سنة من قانون لوشابوليي تخللتها ثورات وانتفاضات شعبية لعبت فيها الطبقة العاملة دورا أساسيا مثل الثورة الفرنسية الثانية سنة 1830 والثورة الفرنسية الثالثة سنة 1848 وكمونة باريس سنة 1870 ـ 1871. وقد وقع الاعتراف بالحق النقابي نتيجة لعدة عوامل مترابطة ومتفاعلة نذكر منها على الخصوص نضالات الطبقة العاملة وتطور الوعي الطبقي الذي تبلور من خلال هذه النضالات،كما نذكر منها التوسع والتمركز اللذين حصلا في الرأسمال وتطور وسائل الإنتاج وتعقيد مسلسل الإنتاج،بحيث ظهرت وحدات صناعية كبرى وارتفع المستوى التقني والثقافي لجزء من الطبقة العاملة، كل هذه العوامل غيرت من ميزان القوى بين الطبقة العاملة والبورجوازية، فأصبح مستحيلا على هذه الأخيرة أن تستمر في استغلال قوة العمل بدون

الاعتراف والتعامل مع التنظيمات النقابية، كما أن انتقال الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية واستغلالها للشعوب الخاضعة واستيرادها للمواد الأولية وللمواد الغذائية بأثمان بخسة وفر للبورجوازية أرباحا طائلة وقلص من ثمن قوة العمل في سوق الشغل،وتمكنت هذه البورجوازية من إرضاء بعض المطالب المقدمة من طرف النقابة وفي بعض الأحيان حتى من شراء بعض الأطر النقابية. وخلاصة القول فإن التحولات التي طرأت على النظام الرأسمالي في مجمله جعلت البورجوازية تقبل التنظيم النقابي في حدود نظامها كنظام (ORDRE) اقتصادي اجتماعي سياسي إيديولوجي الخ... بمعنى أن النقابة أصبحت جزءا من سير النظام الرأسمالي.

أما بالنسبة للمغرب،يجب أولا أن لا يغيب عن بالنا بأن هذا النظام الرأسمالي المتطور في شكله الامبريالي هو الذي دخل إلى المغرب ودخل بمفاهيمه وبعلاقاته مع النقابات وأدخل مستخدمين وعمالا أجانب بتقاليدهم التنظيمية ومؤسساتهم النقابية. وإذا كان نظام الحماية لم يعترف بحق التنظيم النقابي إلا سنة 1936 فذلك راجع لمواجهة المقاومة المسحلة المغربية التي كانت تهدد وجوده. وعلى كل حال فإنه سمح رغم عدم الاعتراف القانوني، بوجود تنظيمات نقابية ابتداء من سنة 1920. وقد رأينا أن الوجود النقابي بالنسبة للمغرب لم يُعْتَرَضْ عليْهِ بصفته كوجود نقابي كا كان الشأن بالنسبة للطبقة العاملة في أوروبا إبان نشأتها. وما يؤكد صحة هذه المميزة التاريخية هو أن النقابات الأولى التي ظهرت في المغرب هي نقابات الموظفين أي تلك الفئة من المستخدمين التي أظهرت التجربة التاريخية أنها لا تختلق تنظيمات نقابية إلا في ظل المشروعية،أي بعدما يُفرض حق التنظيم النقابي من طرف البروليتاريا. كما أن الإقامة العامة للحماية أصدرت سنة 1945 قرارا يسمح للمغاربة بالانضمام إلى النقابات الموجودة، وفي سنة 1952 بعد إضراب الاحتجاج على اغتيال فرحات حشاد لم تتخذ السلطات الاستعمارية أي قرار بحل الاتحادالعام للنقابات الموحدةبالمغرب رغم كونها هي المسؤولةالمباشرة عن الإضراب، في الوقت الذي أقدمت فيه على حل حزب الاستقلال والحزب

الشيوعي المغربي، وأما حل فرع C.G.T سنة 1938 فذلك يرتبط بخطر الفاشية أكثر مما يرتبط بالوجود النقابي كوجود. وبصفة عامة فرغم عدم صدور تشريع رسمي يسمح للمغاربة بالحق النقابي فإن نظام التسامح (système de tolérance) الذي طبعه في الأغلبية الكبرى من الأحوال مكن العمال المغاربة من التواجد في التنظيمات النقابية بنسبة فاقت في بعض الأحيان عدد المنقبين الأجانب (2).

إذن المشكلة الرئيسية في الشروط المغربية بالنسبة للحركة العمالية هي مشكلة التوجيه وبالضبط مشكلة ارتباطها مع حركة التحرر الوطني، وبرزت هذه المشكلة تاريخيا في المطالبة بحق العمال المغاربة في تكوين منظمات نقابية أو كما عرف آنذاك بالحق النقابي الكامل (le droit syndical intégral) هذا المطلب الذي ناضلت من أجله الحركة الوطنية منذ ميلادها سنة 1934. وما يجب الانتباه إليه هو أن هذا الشعار يبدو في الظاهر وكأنه مطلب من أجل الوجود النقابي الصرف ولكنه في عمقه ومداه هو مطلب من صميم التوجيه، لأنه يعني،في شروط الاقتصاد الاستعماري التي يعرف فيها العامل المغربي استغلالا رأسماليا واضطهادا وطنيا وحيث ترتبط المطالب النقابية بالمطالب السياسية الوطنية ارتباطا مباشرا وثيقا، يعني بناءَ تنظيم نقابي مستقل عن الإدارة الاستعمارية وعن الحركة النقابية الفرنسية ومرتبط بحركة التحرر الوطني، وهذا ما كانت تعارضه سلطات الحماية حتى آخر أيامها،أي شتنبر 1955.

---

2) ففي سنة 1930 بعدالنضالات التاريخية المعروفة كان فرع C.G.T بالمغرب يضم مايقرب من 20.000 عضو مغربي،وفي نفس السنة انخرط في نقابة الفوسفاط ما يقرب من 2.000 عامل مغربي،وفي سنة 1945 كان عدد العمال المغاربة في الاتحاد العام للنقابات الموحدة ما يناهز 20.000 عضو وفي سنة 1946 : 50.000 عضو وفي سنة 1948 : 100.000 عضو، أما موقف الحماية من انخراط المغاربة في النقابات المعترف بها فقد شرحناه بتفصيل في عرض سابق حول التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب.

فلقد أقدمت سنة 1937 على حل أول مركزية نقابية أنشأها العمال المغاربة كما رفضت الاعتراف بالتنظيمات النقابية السرية التي أسسها الوطنيون بعد الحرب العالمية الثانية وعارضت المشروع الذي قدمه محمد الخامس ابتداء من سنة 1945 والذي كان يعترف للعمال المغاربة بحقهم النقابي الكامل أي حقهم في خلق تنظيم نقابي، هذا مع العلم بأن هذا الرفض كان مصحوبا بسياسة التسامح،الشيء الذي يكشف لنا أن السلطات الاستعمارية في واقع الأمر كانت تعمل لا من أجل حرمان المغاربة من أي تنقيب كيفما كان ولكن من أجل إرغام جماهير العمال المغاربة أن يتنظموا في النقابات الأجنبية المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة مع الحركة النقابية الفرنسية. إذن ما كان يعارضه الاستعمار ليس هو الوجود النقابي للمغاربة في حد ذاته وإنما هو الوجود النقابي الذي سيرتبط حقا بالحركة الوطنية. والجدير بالذكر هنا هو أن نضال الحركة الوطنية من أجل فرض حق المغاربة في التنظيم النقابي لم يجد معارضة من السلطات الاستعمارية فقط،ولكنه لم يحظ بمساندة النقابيين الشيوعيين الذين كان مطلبهم المركزي هو توسيع حق الانضمام النقابي إلى العمال الفلاحيين في إطار النقابات المتواجدة، وهذا يعني أنهم لم ينظروا إلى التوسيع في إطار التوجيه وإنما كانوا ينظرون إلى التوسيع في إطار ما هو موجود.

وحتى في مرحلة الاستقلال السياسي يمكن القول بأن الظاهرة النقابية كوجود نقابي كانت دائما مقبولة من طرف الحكم،والذي كان دائما مرفوضا هو التوجيه القاضي بالربط في النضال العمالي بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني في إطار استراتيجية مناهضة للامبريالية والرجعية.ولا داعي هنا للرجوع إلى الضغوط الكثيرة ووسائل الإدماج التي مارسها الحكم على الحركة النقابية والتي أعطت أُكْلَهَا سنة 1961 (3) حيث إِنَّهَا جعلت الجهاز النقابي للاتحاد

3) ارجع إلى عرضنا حول:التطورات السياسية للحركة النقابية بالمغرب.

المغربي للشغل يدعن ويفصل خطته عن النضالات العامة التي تخوضها حركة التحرر الوطني، وبالتالي دخلت الحركة النقابية المغربية في مرحلة فصلت فيها وسائل وجودها المادية من برص ومنقطعين وتعاضديات الخ... عن النضال النقابي التقدمي،الشيء الذي جعل من هذه الوسائل أهدافا في حد ذاتها وأصبحت بالتالي خارجة عن الحركة النقابية ذاتها فتحولت إلى أشكال ميتة (formes fétichisées) للوجود النقابي. وإن المسلسل الذي دخل فيه الاتحاد المغربي للشغل من إجهاض للنضالات العمالية ومن إضعاف في قدرته النضالية وقدرة التأطير في إطار ما سمي بسياسة الخبز هو في الحقيقة مسلسل التحويل التدريجي للمنظمة النقابية نفسها إلى أداة ميتة للعمل النقابي (instrument fétichisé)، ولهذا فقد كان تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نهوضا جديدا للحركة النقابية وبعثا للحركة العمالية ببلادنا. ومن هنا يتضح الارتباط الجدلي بين الوجود النقابي والتوجيه التحرري ومن باب أوسع بين الوحدة النقابية وهذا التوجيه التحرري.

لقد استخلصنا من المقارنة بين الحركة النقابية المغربية والحركات النقابية الأوروبية أن هناك في الشروط المغربية أولوية للربط بين الوجود النقابي والتوجيه التقدمي التحرري،وفي نفس المقارنة للتطور المختلف تبرز لنا مميزة سلبية طبعت الحركة النقابية المغربية سنين طوالاً ويجب العمل على التغلب عليها. فالنضال الطويل والشاق للطبقة العاملة الأوروبية من أجل فرض وجود تنظيماتها النقابية مكنها من بناء وسائل التضامن العمالي والاعتماد على النفس والمقاومة النضالية، وتمثل ذلك على الخصوص في تنظيم محكم لصناديق المقاومة النقابية وفي توفره على وسائل تضمن استمرارية وجوده المستقل على المستوى النقابي مثل المداومين النقابيين ومراكز تمتلكها النقابة الخ... أما في المغرب فإن شروط تكوين النقابات في المغرب كانت بارتباط مع دخول الاستعمار كما رأينا. وإن كون كثير من مكاسبها حصلت عليها نتيجة الظروف السياسية إبان الاستعمار

وبعد الاستقلال، جعل الحركة النقابية لاتمتلك وسائل الاعتماد على النفس من مقرات وصناديق للتضامن ومداومين نقابيين كما أنها لم تعط الأهمية لتنظيمها المالي. ولقد أتى إضراب الصحة والتعليم يومي 10 و11 أبريل 1979 ليظهر لنا بجلاء غياب هذه الوسائل، لكن الخطة النضالية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي وحدها الكفيلة بتمكين الطبقة العاملة من بناء وسائل التضامن والاعتماد على النفس بارتباط مع حركة التحرر الوطني ببلادنا.

II الحركة النقابية بين ما يفرضه الواقع من التزام وبين لبس شعار الاستقلال

في الجزء السابق أبرزنا خصوصية الترابط الجدلي بين الوجود النقابي والتوجيه،أما الآن وفي هذا الجزء سنحاول التطرق إلى قضية التوجيه أي أننا سنعالج الحركة النقابية في نضالها وعلاقاتها مع القوى المتواجدة في المجتمع.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن التطور التاريخي للحركة النقابية بالمغرب، أظهر بصفة عامة اتجاهين أساسيين اتجاه وطني وتقدمي واتجاه يلتقي بشكل من الأشكال وبطريقة غير مباشرة وموضوعية مع مخططات الحكم في إدماج العمل النقابي، وقد اتخذ هذا الاتجاه الثاني غطاء إيديولوجيا هو النقابية الفوضوية (L'anarcho-syndicalisme)لذلك وجب علينا أن نتساءل عن النقابية الفوضوية وكيف دخلت إلى صفوف الحركة النقابية المغربية.

من الناحية التاريخية ظهرت النقابية الفوضوية في أواخر القرن 19 بأوروبا خاصة في فرنسا وإيطاليا لمواجهة توسيع نفوذ الاشتراكية العلمية داخل صفوف الطبقة العاملة، وترتكز هذه الإيديولوجية في جوهرها على مفهوم خاص للعمل النقابي وللمنظمة النقابية وللعلاقة بين النقابة والحزب الاشتراكي. فهي تنطلق من نظرة ميكانيكية للنضال الطبقي حيث أنها تنفي وجود أي ترابط جدلي بين

النضال السياسي والنضال النقابي، وترى عكس ذلك، بأن النضال السياسي لا يمكن إلا أن ينتج عن النضال النقابي، وانطلاقا من هذه الأولوية التي تعطيها للعمل النقابي، فإنها تؤكد أن المنظمة النقابية هي التي تكون بحق منظمة الطبقة العاملة، وهي التي عليها أن تراقب وتوجه عمل المنظمات الشعبية الأخرى ومن بينها الحزب الاشتراكي، بل أكثر من ذلك فإن النقابة هي الأداة الوحيدة التي يمكن بواسطة الإضراب العام الوطني أن تهزم النظام الرأسمالي لذلك أطلق أيضا على هذا الاتجاه اسم النقابة الثورية. وفي الحقيقة لا ترتكز هذه النزعة على أسس علمية وواقعية،وقد لعبت دورا سلبيا تجلى في عزل وتحييد الطبقة العاملة وتركيز النفوذ البورجوازي. وقد أدى فشل هذا الاتجاه في إنجاح إضرابات عامة بفرنسا وبلجيكا وفي إيقاف المسلسل المؤدي إلى الحرب العالمية الأولى إلى إفلاسه الإيديولوجي، غير أنه إذا كانت الأطر النقابية قد استخلصت الدروس من هذا الفشل فإن الجماهير العمالية بفرنسا على الخصوص استمرت تحت نفوذ هذه الإيديولوجية الفوضوية، وفي سنة 1921 عندما تكونت الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة بقيادة الشيوعيين اضطرت الأطر النقابية رغم اتجاهها الشيوعي إلى الأخذ بعين الاعتبار هذا النفوذ لأنه واقع موضوعي، واحتفظت ظاهريا ببعض العناصر المكونة للأطروحات النقابية الفوضوية وعلى الخصوص استقلال النقابة عن الحزب، (ونؤكدُ على كلمةِ ظاهرياً) لأن هذه الأطر الشيوعية عملت في نفس الوقت على تقوية نفوذ الاشتراكية العلمية داخل صفوف البروليتاريا وعلى ربط العمل النقابي بالخطة العامة للحزب الشيوعي.

وبما أن الجهاز النقابي مراقب من طرف النقابيين الشيوعيين فإن شعار الاستقلال النقابي يعني عمليا استقلال النقابة عن الأحزاب البورجوازية وبالتالي عن الحكم لا عن الحزب الشيوعي.

وهكذا نرى أنه في الشروط الفرنسية،انطلاقا من أطروحة النقابية الفوضوية - «استقلال النقابة عن الحزب» - خلق النقابيون الشيوعيون الفرنسيون ممارسة مطابقة

لتعاليم الاشتراكية العلمية التي تلح على الارتباط بين الحركة النقابية والحركة الشيوعية.

ولقد دخل الفكر النقابي الفوضوي إلى المغرب مع دخول الاستعمار وضمن التقاليد النقابية التي حملها العمال الفرنسيون، وهيمن على الحركة النقابية المغربية ابتداء من سنة 1930 مع تكوين فرع C.G.T.وما يجب الانتباه إليه هو أن هذا الفكر لم يلعب في الشروط المغربية نفس الدور الفعلي الذي لعبه تحت قيادة النقابيين الشيوعيين بفرنسا،ذلك أنه استُخدِم من طرف نقابيي C.G.T لكسب الطبقة العاملة المغربية لاستراتيجية الوحدة الفرنسية وبالتالي لفصل العمال المغاربة عن حركة التحرر الوطني ولمعارضة تكوين تنظيم نقابي وطني، وهذا يفسر لنا موقف المساندة والتأييد التي كانت تحظى به C.G.T بالمغرب في فترة غير وجيزة من عهد الحماية.وكانت النتيجة العملية لهذه الممارسة،وفي ظل التناقض الأساسي الذي هو استعماري وطني،هي عرقلة انتشار الفكر الاشتراكي العلمي لسنوات طوال.

ولم تنته هيمنة هذا الفكر على الممارسة النقابية مع الاستقلال السياسي وقد رأينا، خصوصا ابتداء من 1960 ـ 1961 الجهاز البيروقراطي للاتحاد المغربي للشغل، ويشجعه مع الأسف في ذلك بعض التقدميين، رأيناه يرفع بوضوح تام الأطروحة النقابية الفوضوية التي هي على الخصوص استقلال النقابة عن الحزب، وأوليتها عليه، وسنكتفي هنا بمثال واحد من عدة أمثلة، وهو مضمون التقرير الذي قدمه الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل في المؤتمر التأسيسي للاتحاد النقابي الإفريقي، حيث قال على الخصوص ما يلي : «لا يجوز لأي حزب كيفما كان، أن يفرض ديكتاتوريته أو وصايته السياسية على النقابات، بل على عكس ذلك، فإن النقابات تحتل مكانة مرموقة تمنحهم حقوقا وتفرض عليهم واجبات. فالحركة النقابية الإفريقية هي في الواقع عنصر تتجند حوله الطاقات، وترتكز

على مبدأ الفعالية والثقة في المستقبل، فمن حقها هي أن توحي وأن تذكي وتراقب سياسات المنظمات الشعبية». ومن جهة أخرى فإن التقرير الإيديولوجي المقدم إلى المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل، المنعقد سنة 1972،ركز على ما سماه الدور الستراتيجي للنقابات في إبراز مناضلين ثوريين سيضطلعون بمهمة تكوين الحزب الثوري مستقبلا. ولم تفتأ أطر الاتحاد المغربي للشغل تؤكد على أن ميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 كان بالأساس نتيجة للنضالات النقابية العمالية. هذا ما أكده على سبيل المثال أحجبي، عضو المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل في تدخل له أمام مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي حيث قال على الخصوص : «إن نضال العمال قد أدى إلى بلورة تجمع كل القوى الحية والتقدمية الوافدة من كل الأحزاب السياسية المغربية وذلك حول برنامج الاتحاد المغربي للشغل، فتحقق بذلك تكوين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يضم في داخله كل العناصر التقدمية»(4).

وهكذا نرى أن الفكر النقابي الفوضوي لازال حتى سنة 1972 متغلغلا داخل الجهاز النقابي، وأن التصريحات السابقة تضم المبادئ الأساسية لهذا الفكر وهو استقلال النقابة عن الحزب وأولوية التنظيم النقابي على التنظيم السياسي. وقد استعملت هذه الأطروحات في الواقع لفصل حركة التحرر الوطني عن الحركة العمالية، كما أنها أدت على الخصوص ابتداء من سنة 1961 إلى عزل وتهميش الطبقة العاملة المغربية عن الساحة الوطنية الشيء الذي كان سببا في ضياع كثير من مكتسباتنا وأدى في آخر التحليل إلى فشل سياسة الخبز نفسها.

وخلاصة القول، نرى كيف أن مبدأ الاستقلال النقابي،الذي كان يعني، في الشروط الفرنسية بالأساس،الاستقلالَ عن البورجوازية ومؤسساتها السياسية الأخرى،

---

4) إن نقد التصريح، والتصريح السابق مترجم عن الفرنسية من طرف صاحب العرض.

قد وقع تحريفه فأصبح استقلالا عن الحركة التقدمية ووسيلة لإضعاف الحركة النقابية وعنصرا أساسيا بين الستراتيجية الاندماجية التي خطها الحكم منذ بداية الاستقلال. ومن المؤسف أن عناصر تقدمية لم تستخلص، حتى الآن، الدروس الضرورية من التجربة المريرة التي عانت منها الحركة العمالية المغربية من جراء الانحرافات النقابية الفوضوية، وما زالت حاملة شعار استقلال النقابة بشكل مجرد، وذلك حتى بعد أن فرضت الحركة التصحيحية، بقيادة ك. د. ش C. D. T نفسها.

يبقى علينا أن نتساءل في خاتمة هذه النقطة عن العوامل التي سهلت على البورجوازية المغربية استغلال هذه الأُطروحات. هناك بالطبع التقاليد النقابية الفرنسية السالفة الذكر، والتي تشكلت على أساسها، الحركة النقابية المغربية، ثم هناك حداثة الطبقة العاملة المغربية وتوزعها النسبي في وحدات إنتاجية ضعيفة، وهناك أيضا عامل ثالث ذو أبعاد خطيرة على تطور الحركة العمالية المغربية والذي لم يطرح في غالب الأحيان، بشكل موضوعي مسؤول وهو أن الممارسات الديماغوجية، والطّبيعة الانتِهَازِيّة للبورجوازية والبورجوازية الصغرى المغربية، التي مزجت في مرحلة من مراحل تاريخ المغرب، نضالها بنضال الطبقة العاملة،قد مكنت تمرير الأطروحات النقابية الفوضوية داخل الطبقة العاملة.

فشعار «ظهّرنا فيه الصّابون ما يطلع عليه حد» الذي رفعته البيروقراطية طوال سنين كان مع الأسف، يجد في التصرف الانتهازي للبورجوازية الصغرى ما يساعد على شيوعه في صفوف العمال. **والآن فمن المؤكد أن كل انحراف يميني داخل حركة التحرر الوطني،وبصفة عامة فإن كل خطة لا تعتمد على النضالات الجماهيرية وعلى وعيها وعلى قدرتها في التغيير، ستؤدي إلى انتعاش الأُطروحات النقابية الضيقة وعرقلة المسار التصحيحي للطبقة العاملة،وستؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف حركة التحرر الوطني ذاتها.**

III النضال من أجل البديل

إن ما هو ظاهر من خلال تحليلنا للمميزات التاريخية الأساسية السابقة هو أن الحركة العمالية المغربية عرفت منذ نشأتها صراعات مستمرة حول اختياراتها الأساسية، وأن ما أدت إليه هذه الصراعات يفسر التغييرات النوعية التي عرفتها تلك الحركة.فمرورها من نوع C.G.T س.ج.ت بالمغرب إلى الاتحاد العام للنقابات الموحدة ثم إلى الاتحاد المغربي للشغل، ثم أخيرا إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يشكل قفزات نوعية وليس مجرد تكرار لعملية الميلاد الأولى. فما هو بارز من خلال هذا المسلسل هو التقدم النوعي الذي طبع الحركة العمالية على مستوى تنظيمها ومضمونها وفي طبيعة علاقاتها مع حركة التحرر الوطني. وقد صاحب هذا التقدم النوعي العام فترات من الركود لعبت دورا ممهدا للقفز النوعي. فدخول العناصر الوطنية إلى س. ج. ت سنة 1948، على سبيل المثال قد قلص من وتيرة عملية التنقيب،كما أنه في مرحلة أولى قلص من حدة الصراع ضد الرأسماليين في إطار الخطة النقابية السائدة آنذاك،ولكنه وفي نفس الوقت هو الذي خلق الشرط الموضوعي والذاتي لتجاوز هذه الخطة ولتحقيق مكاسب نقابية أوسع وأهم، كما أن إضراب 10 أبريل 1979 وما ترتب عليه من قمع استهتر بالقوانين المعمول بها لم يجعل عملية التوسع التي عرفتها الحركة التصحيحية النقابية بقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ك. د. ش تسير بنفس الوتيرة ولكنه في ذات الوقت حدث تاريخي يحضر الطبقة العاملة في مجملها ـ لا على مستوى أُطرها الواعين فقط ـ إلى القيام بعملية التصحيح الحقيقية على مستوى الممارسة النقابية.

إن مسألة التقدم النوعي الجدلي هاته تطرح علينا الآن كما طرحت في الماضي قضية البديل التاريخي، فماذا نعني إذن بالبديل ؟

للجواب على هذا السؤال بشيء من الوضوح سنتكلم أولا عن التصورات المغلوطة للبديل. إن البديل الحقيقي ليس خلقا جامدا لمنظمة جديدة وليس

تكرارا لتنظيم نقابي موجود وإلا ستتحول عملية التأسيس والتصحيح إلى عملية التقسيم، لذلك فعملية التصحيح الحقيقية التي تقوم بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لا تهدف إلى خلق نقابة موازية للاتحاد المغربي للشغل، لأن كل عملية تجاوز حقيقي من الضروري أن تتجه إلى البديل لا إلى القديم المحتضر.

إذن فالبديل الذي نتحدث عنه هو بديل تاريخي،بمعنى أنه لا يستجيب بالأساس إلى اعتبارات ظرفية تكتيكية أو ذاتية،وإنما إلى المهام التاريخية التي تطرح طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع المغربي، ولذلك لم تعتبر ولم تشكل تنظيمات الاتحاد المغربي للشغالين والنقابات الصورية الأخرى للشغل بديلا تاريخيا للاتحاد المغربي للشغل بل كانت عنصرا للتشويش والتقسيم.

إن طبيعة المرحلة تطرح مهاما معقدة ودقيقة وبالتالي نضالا مستمرا.إن البديل هو في الحقيقة نضال مستمر من أجل البديل، بمعنى أن البديل ليس شيئا جديدا ولكنه في تطور وتقدم مستمر،فهو مسلسل نحو البديل.

أيها الإخوان المناضلون والأطر النقابية، لا تخفى عليكم بدون شك مغزى كلامنا عن البديل،ولكن ما هو مهم على صعيد ممارستنا هو أن البناء الجديد يتطلب منا روح الابتكار والتعطش للتكوين المستمر،والارتباط بالجماهير العمالية،في إطار علاقات ديمقراطية من شأنها أن تقدم الحركة النقابية المغربية وتفتح لها آفاقا جديدة.



التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية المغربية : أبعادها ومغزاها

I تساؤلات أولية

إن الحديث عن التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية المغربية تطرح في البداية الإجابة على تساؤلات عديدة، منها ما هو متعلق بالمنهج، ومنها ما يتعلق بالممارسة التاريخية لهذه الحركة ولصيرورتها.

لماذا تساؤلات منهجية ؟ لأنه أولا وبدون شك عندما نتكلم عن التحولات الراهنة فإن الإحاطة بها وفهمها فهما صحيحا، أي الاستحواذ عليها علميا والتمكن منها لتوظيفها في الممارسة النضالية، لا يتأتى لنا كله إذا استعملنا لفحص الواقع العمالي مناهج جامدة أو تجريبية، كما أن هذا الفهم الصحيح لا يتأتى لنا أيضا إذا لم ندمج هذه التحولات في إطار التحولات العامة لمجتمعنا وفي إطار الصراع الطبقي الذي يعرفه هذا المجتمع. إذن هناك مشكل المنهج لأنه قبل الكلام عن الأحداث يجب التساؤل أولا عن الطريقة التي تمكننا من فهم ولمس مدلول هذه الأحداث. ذلك أن الأحداث لا تنطق من تلقائيتها بمدلولها،أي أن مدلول هذه الأحداث لا يمكن أن يبرز إلا إذا خضعت (تلك الأحداث) إلى معالجة منهجية (Traitement méthodologique)، إلى بناء للواقع الملموس لتجاوز المباشرة التجريبية وللارتقاء بالأحداث المجزأة التي تعطيها الملاحظة الفورية إلى العلاقات العميقة التي تربط بينها. لذلك فإن فهم موضوع مثل موضوعنا وهو

«التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية» يقتضي استعمال منهج قادر ليس فقط على وصف التحولات وإنما على تشخيص التناقضات التي تتحكم في مسلسل هذه التحولات. إذن قبل الحديث عن التحولات لا بد من التساؤل عن المنهج الذي سيمكننا من إبراز هذه التحولات وتقدير بعدها. فبدون شك ليس كل منهج بقادر على هذا الكشف، وإنما هو ذلك المنهج الذي يدخل في وحدة متفاعلة مع الواقع الملموس، خصوصا وأننا ندرس موضوعا راهناً، أي أننا ندرس أحداثا ما زالت طرية ينقصنا لفهمها البعد التاريخي، كما هو الشأن بالنسبة للتحولات السابقة التي عرفتها الحركة العمالية والتي بفضل تراكمات التجربة تفرض دلالاتها نفسها على الباحث، أي يسهل نسبيا فهمها بالنسبة للأحداث الجديدة كما الشأن في موضوعنا. ذلك أنه يجب أن ننبه هنا أن مثل هذه الأحداث حين تفتقر نوعا ما إلى البعد التاريخي فإن الذي يعوض مبدئيا هذه الصعوبة الإضافية في البحث هو بالضبط التسلح بمنهج مرتبط ومتفاعل مع الواقع. وأريد أن أُبرز، هنا وبارتباط مع مشكل المنهج هذا، حقيقة مؤسفة وهي أننا عادة، داخل الحركة التقدمية، لا نعطي الأهمية لمسألة المنهج، الذي هو مشكل نظري له انعكاساته العملية. وفي كثير من الأحيان تتحول أزمة المنهج إلى أزمة ممارسة . وفي هذه القضية بالضبط ، أي قضية الحركة العمالية، كثير من الناس لم يفهموا التحولات الراهنة ولا أبعادها التاريخية. فمثلا دعاة الوحدة المطلقة والمجردة تحولت أزمة المنهج عندهم إلى أزمة ممارسة. ولكي نرفع كل لبس لا أقول هنا بالضبط إن المنهج له أهمية تفوق الممارسة ولكن أقول بأن هناك ارتباطا جدليا بين الممارسة والمنهج، وبالتالي فإن أهمية الممارسة وفعالية الممارسة ومردودية الممارسة تجد ذاتها مكبلة من طرف أزمة المنهج، هذه الأزمة التي إذا استمرت تؤدي بالممارسة إلى تكرار أعمى وعقيم، إلى تكرار متعنت وميكانيكي. ومن دون شك أزمة المنهج هاته لها جذورها الطبقية يمكن أن نرجعها على العموم إلى سيطرة النزعات التوفيقية الخاصة بالبورجوازية الصغرى على المنظور العلمي الثوري.

إذن المشكل الأول الذي حاولنا الوقوف عنده هو الارتباط بين التحولات الراهنة كما هي موجودة كواقع تاريخي وضرورة التسلح بالمنهج الجدلي. وأقول الاستحواذ العلمي وليس مجرد التأويل لكي نميز طريقتنا في البحث عن ما يمكن أن أسميه بالنزعة «الموضوية» التي أصبحت مع الأسف تغزو أوساطا كثيرة والتي تومن بقراءات متعددة للواقع وتخلط بالتالي بين القراءة العلمية والقراءات اللاعلمية وتؤدي في نهاية التحليل إلى ضرب من الشك المعرفي، وعلى الصعيد العلمي إلى تجميد للعلم والممارسة النضالية. أما نظرتنا فإنها تنطلق من المفهوم العلمي الذي يعتبر أن الواقع مهما تعقد وتشعب فإنه بالإمكان معرفته وبالتالي بالإمكان الاستحواذ عليه وتسخيره. بالطبع إن هذا الاستحواذ لن يكون مطلقا بجميع جزئياته وتفاصيله ولكن يشمل القوانين العامة أو الموضوعات والقضايا في بعدها الأساسي. لذلك يجب أن ننتبه في ما يخص قضايا المنهج، وأن نميز بين الاستحواذ المعرفي وبين التأويل كتأويل.

النقطة الثانية التي ترتبط هي الأخرى بموضوعنا وهي أنه إذا سلمنا بمسألة المنهج هاته التي ذكرناها، فإنه تطرح علينا عدة تساؤلات يجب الإجابة عليها للشروع في دراسة التحولات التي نحن بصددها، والتي تمثلت في تكوين النقابات الوطنية عبر مسلسل نضالي أدى في آخر المطاف إلى تكوين مركزية عمالية ألا وهي «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل».

السؤال الأول : هل تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعد حدثا تاريخيا أم فقط مجرد حدث ظرفي ؟ هل هو حدث هيكلي تاريخي يعبر عن ضرورة تاريخية ؟ هل تتحكم فيه عوامل تاريخية بعيدة عن الإرادات الخاصة والذاتية، أم هو فقط حدث ظرفي تحكمت فيه اعتبارات تكتيكية عابرة لحزب معين أو لفئة معينة؟ وبعبارة أكثر وضوحا: هل نعتبر فقط أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تنقصه نقابة تابعة له، وبالتالي خلق نقابته كما يدعي البعض، أم أن خلق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو ضرورة تاريخية،وما دور المناضلين

النقابيين الاتحاديين بجانب مناضلين تقدميين آخرين سوى استجابة ضرورية لمتطلبات المرحلة ولضرورة التطور للحركة العمالية المغربية ؟ هل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فرضها المنحى العام للتطور الداخلي للحركة العمالية المغربية بارتباطها مع حركة التحرر الوطني أم هي مجرد خلق فوقي ؟ ولا بأس أن نشير هنا إلى أهمية هذه الأمثلة، ذلك أنه إذا كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وليدة تطور تاريخي موضوعي فإن الممارسة والتجربة ستعزز الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وستغرسها في الواقع الاجتماعي وستجعل منها بديلا فعليا للتنظيمات النقابية السابقة. أما إذا كانت، كما يحاول أن يوهمنا البعض بذلك، مجرد خلق ظرفي فوقي، فإن الممارسة والتجربة ذاتها ستكشف عن الحقيقة(1). وواضح أن هذه الأسئلة ستفتح لنا الطريق للبرهنة على أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي موضوعيا بديل تاريخي.

وبارتباط مع السؤال الأول هناك سؤال ثانٍ : ما هي الدلالة الصحيحة للتواجد الحالي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ؟ ومعنى ذلك، إذا كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بديلا تاريخيا، لماذا نراها متواجدة على الخصوص في القطاعات الشبه العمومية والعمومية ؟

في البداية يجب الانتباه ان هذا السؤال هو من الناحية المنهجية سؤال شكلي طرحناه فقط لأن بعض الناس يطرحونه إما بحسن نية أو بسوء نية. هو سؤال شكلي لأنه إذا كان من الضروري التمييز أو بالأحرى التفضيل داخل بنية الطبقة العاملة فيجب أن يكون ذلك على أساس علمي أي بين العمال الذين ينتجون فائض القيمة وبين الآخرين. وبديهي أن العمال الذين ينتجون فائض القيمة في مجتمعنا يوجدون في القطاع الخاص ويوجدون بالقطاع العمومي

1) هذا مع ملاحظة أن الذين ينتظرون حكم التجربة ليساندوا الجديد ضد القديم يفتقدون نظرية طليعية بالنسبة للحركة العمالية المغربية وينتظرون موازين القوى. انهم بالطبع لايقومون بالدور الطليعي للتشجيع والإسراع من منحى التطور التاريخي، وبالمقابل فإنهم موضوعيا يخسرون مواقعهم، إذ من المعلوم أن الممارسة التاريخية لا ترحم هي الأخرى.

والشبه العمومي (مثال عمال الفوسفاط،عمال المؤسسات الوطنية للسكر ـ العمال التابعين للمكاتب الفلاحية الخ...)، كما أن عمال القطاع الخاص ليسوا كلهم ينتجون فائض القيمة. ولكن ما دام التساؤل مطروحا على أساس التمييز بين عمال القطاع الخاص والعمال الآخرين وجب تفسير التواجد القوى للكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل القطاع العمومي والشبه العمومي.

ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد، وفي البداية، هو أن هذا التواجد ليس نتيجة اختيارات مسبقة لمؤسسي الكونفدرالية، وإنما فرضته التناقضات الداخلية للحركة العمالية المغربية التي هي ذاتها نتاج الأشكال الخاصة التي اتخذها الصراع الطبقي في مجتمعنا. إن المتتبع لمراحل تطور الحركة العمالية بالمغرب يعرف جيدا أن الأزمة التي عرفتها الحركة العمالية مباشرة قبل تكوين الكونفدرالية د.ش قد برزت على الخصوص في تفكك هيكلي وتقابي للتنظيمات النقابية المتواجدة داخل القطاع الخاص. وقد صاحب هذا التفكك في كثير من الأحيان حركة انسحابات مهمة جاءت نتيجة عدة عوامل متضافرة، منها تهاون وانتهازية الجهاز النقابي للاتحاد المغربي، ومنها القمع المسلط على عمال القطاع الخاص، هذا القمع الذي يجد فعاليته في التهاون والانتهازية للجهاز، وقد أدت هذه الوضعية إلى وجود أغلبية مؤسسات القطاع الخاص خارج التنظيم النقابي. وتأكيدا لما نقوله هو ما صرح به أخيرا البنك الدولي الذي أكد أن 62 ٪ من مؤسسات القطاع الخاص يتقاضى عمالها أجورا دون الحد الأدنى للأجور. وفي رأينا أن غالبية هذه المؤسسات لا تتوفر على تنظيم نقابي. وحتى التنظيمات النقابية في القطاع الخاص، التي كانت تتوفر على جهاز نقابي تابع للاتحاد المغربي للشغل، لا ترتبط بالنقابة إلا بطريقة موسمية، أي عندما يتجاوز الاستغلال الرأسمالي الحدود التي لا تطاق ويضطر العمال إلى اللجوء إلى سلاح الاضراب. بمعنى آخر أن النقابة لا تشكل بالنسبة لهذا القطاع إطارا للتكوين وتنظيم النضال ولكنها في الحقيقة تمثل بالنسبة للعمال المفاوض والمحامي وفي أغلبية الأحيان المفاوض

الذي يتوفر على برص الشغل، وبالتالي المفاوض صاحب رخصة من طرف الحكم (agrée par Le pouvoir). ومن التنظيمات النقابية في القطاع الخاص من تخلى أيضا في السنوات الأخيرة،وقبل تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،عن الاتحاد المغربي للشغل والتجأ إلى نقابات أخرى والأمثلة على ذلك كثيرة.

وهذه السلسلة من الوقائع تبرز لنا أن القطاع الخاص، إلى غاية تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كان يتميز بظاهرتين أساسيتين : انعدام التنظيم النقابي في أغلبيته؛ والتشتت الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي والذي لا يزيده الخط الغير السليم للجهاز البيروقراطي الا استفحالا. ولهذه الأسباب أصبح جليا أن الحركة النقابية، بعد تفكك القطاع العمومي إبان اندحار الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل سنة 1961، أصبحت متواجدة بالفعل وخصوصا في القطاع الشبه العمومي وعلى الأخص السكك الحديدية ـ الفوسفاط ـ الطاقة. لذلك يمكننا أن نسجل انطلاقا من التحليل الملموس لواقع الحركة العمالية (لا من أفكار وأطروحات مسبقة تريد من وراء الطرح الشكلي والساذج أن تشكك في طليعية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) أن الحركة التصحيحية ذاتها ما دامت نابعة من واقع الحركة العمالية وغير مفروضة عليها، تحمل علامة هذا الواقع بتناقضاته الإيجابية والسلبية ولكن في آفاق تجاوز عوائقه السلبية. لذلك فإن الحركة التصحيحية التي تجسدها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ما كان لها في هذه الشروط إلا أن تنطلق في البداية من تجاوز القديم حيث يتواجد هذا القديم. فلا غرابة إذن أن يشرع النقابيون التقدميون والطليعيون داخل قطاعاتهم في تكوين نقاباتهم الوطنية في الفوسفاط والبريد والتعليم والسكة الحديدية والسكر والشاي والصحة الخ... لذلك فإن تواجد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بقوة فقط داخل القطاع العمومي والشبه العمومي لمما يدل على أصالة هذه النقابة باعتبارها امتدادا للحركة العمالية وتجاوزا للحدود التنظيمية والنقابية والسياسية والثقافية التي حددت معالمها مرحلة ما من مراحل تطورها. أما القطاع الخاص فالأمانة العلمية

ومصلحة الحركة العمالية والاشتراكية نفسها تفرض القول بأن عمال هذا القطاع كانوا قبل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وما زالوا في حاجة إلى التنقيب. والفرق بين الماضي واليوم هو أن هذه المهمة أصبحت إمكانية موضوعية (possibilité objective) وذلك نتيجة التغيير الحاصل في خطة الحركة العمالية مع نشأة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ أن خطة الاتحاد المغربي للشغل تميزت بالنضالات العفوية والمحصورة في المؤسسات الصغرى وبالابتعاد على النضال التحرري، هذه الخطة السلبية تعرقل نمو الوعي الطبقي للشغيلة المغربية وتكتفي بالغكس الميكانيكي للتنوع الموضوعي الذي تعرفه الطبقة العاملة. فبدلا من أن يقوم التنظيم النقابي بتجاوز هذا التنوع بتوحيده في خطة نضالية موحدة اكتفى بعكس هذا التنوع، مما يؤكد أن إ.م.ش محروم من العنصر الذاتي الذي يتميز به كل تنظيم أصيل. أما خطة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي ترتكز على ربط النضال النقابي بالنضال السياسي في آفاق التحرر الوطني وآفاق مجتمع اشتراكي فإنها هي التي تشكل القاعدة الضرورية لتنقيب عمال القطاع الخاص، ومن أجل الإسراع بهذه المهمة التاريخية الضرورية لإنجاح عملية التجاوز الذي تحققه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في أبعاده الحقيقية التاريخية وجب على الذين يشوشون على الحركة العمالية انطلاقا من ثنائية مغلوطة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما وجب على الذين يساندون القديم، بشكل فج وساذج، أن يراجعوا مواقفهم تجاه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. هذا مع العلم أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تنتظر مراجعة هؤلاء لمواقفهم لكي تتوسع داخل القطاع الخاص. فرغم حداثة نشأتها فإنها استطاعت أن تنظم عشرات المؤسسات الصناعية وعلى الخصوص في المدن العمالية الكبرى، مع ملاحظة أساسية لها دلالة هي أن أغلبية هذه المؤسسات هي من المؤسسات الاقتصادية الجديدة مثل اسمنت تمارة ومعمل الاسمنت بالمغرب الشرقي ومعمل كابلام وكوديير الخ... ويعني ذلك أننا إذا اعتبرنا أساسا الاتجاه العام لحركة التنقيب في القطاع الخاص ولم نقتصر فقط

على التواجد النقابي في سكونه وجموده، فإنه يتضح لنا أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحتل في هذا المجال الرتبة الأولى.

أما السؤال الثالث، والذي من الضروري طرحه لفهم التطورات الراهنة للحركة العمالية بالمغرب، فيتعلق بالمحرك الذي يكمن وراء هذه التحولات.

لقد اوضحت في عروض سابقة أن طبيعة النضال النقابي في الشروط المغربية وارتباط هذا النضال بالكفاح الوطني التحرري، جعلا من الحركة النقابية منذ نشأتها كحركة مغربية جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني، وأكدتُ على أن التجربة التاريخية قد اظهرت بالملموس أن الارتباط الجدلي بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني هو الذي يفسر التجاوزات النوعية التي وقعت داخل الحركة العمالية والتي أدت إلى تكوين الاتحاد المغربي للشغل في مرحلة ما من مراحل تاريخية، وإلى تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978، كما أنه هو الذي يفسر لنا التحولات النوعية داخل حركة التحرر الوطني ككل. وإذا كنت قد طرحت هذا التساؤل الثالث فإني بالتأكيد لا أقصد من وراء ذلك إعادة ما قلته في عروض سابقة ولا ما قاله رفاق آخرون لتوضيح نفس الموضوع (وأشير هنا على الخصوص إلى تقديم كتابي «الحركة النقابية العمالية بالمغرب» من طرف الأخ عياد(2)، وإنما لأُحاول إبراز أن هذا الارتباط الجدلي هو المحرك الذي سيوضح بدون شك دراستنا للتطورات الراهنة للحركة العمالية وهو الذي سيسمح لنا بتقدير وتقييم أبعادها وتوضيح مضامينها. وهنا لابد من التأكيد على أن القفزات النوعية التي تخللت مسلسل تطور الحركة العمالية المغربية قد أخذت شكل ابتعاد وفي نفس الوقت تقارب وارتباط. فمثلا عندما تأسس الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 شكل في نفس الوقت ابتعادا عن التنظيم النقابي القديم،

---

2) راجع المحرر الثقافي 5 و 6 من السلسلة الجديدة الصادرين بـ 31/30 مارس 1980 و 7/6 أبريل 1980 دراسة : مع كتاب الحركة النقابية العمالية بالمغرب، وهو أيضا منشور في هذا الكتاب.

وبالتالي عن الأطروحات التي تبقى إصلاحية في إطار الحماية، واقترابا وارتباطا بالحركة الوطنية المغربية. كما أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي ذاتها تشكل ابتعادا واقترابا وارتباطا(3)، ابتعادا عن التنظيم النقابي المتحجر وعن الحركة الوطنية الضيقة، وفي نفس الوقت ارتباطا مع حركة التحرر الوطني في آفاق النضال من أجل الاشتراكية. والجدير بالذكر هنا هو أن الشكل المعقد والمتزامن بين الابتعاد والاقتراب والارتباط هو الذي يفسر لنا لماذا لا يرى بعض أصحاب النظرة الأحادية في عملية التجاوزات النوعية غير انشقاقات سواء في تأسيس الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955، أو في تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نوفمبر 1978.

II مضمون التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية

إن الصراع الداخلي الذي عرفته الحركة العمالية عدة سنوات، والذي اتخذ أشكالا نقابية وتنظيمية متنوعة من أجل تصحيح مسار هذه الحركة وإعادة ارتباطها بحركة التحرر الوطني، قد أدى من خلال مسلسل نضالي معقد إلى عزل الجهاز البيروقراطي،ومكن العمال الطليعيين والنقابيين الملتزمين من تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في شهر نوفمبر 1978، كقفزة نوعية حررت الجديد من القديم. وتجدر الإشارة إلى أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إذا كانت تشكل بحق هذه القفزة النوعية فما ذلك إلا لكونها تجسد تجاوز جوهر (Essence) الممارسات العملية والنظرية التي تميز بها الانحراف النقابي داخل

3) عندما نطرح مسألة الارتباط أو إعادة الارتباط بين الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني بصفة عامة فلا يجب أن ينظر إلى هذا الارتباط كعملية ميكانيكية لا تاريخية أو كعملية لإعادة دورة زمنية حسب الاعتقاد اللا علمي بأن التاريخ يعيد نفسه. فإن كان الارتباط يتحدد أساسا بطبيعة المرحلة ومستوى الصراع الطبقي، فالارتباط الذي حصل سنة 1955 كان بين الحركة العمالية وحركة وطنية ذات افق وطني ضيق،أما ارتباط 1978 الذي حرر طاقات جديدة فهو ارتباط بين الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني ذات اتجاه اشتراكي.

الاتحاد المغربي للشغل والتي عطلت كما هو معلوم النضال الديمقراطي والتحرري للطبقة العاملة المغربية.

وإننا سنحاول في هذا الجزء من هذه الدراسة أن نبرز مواطن التحول هاته وآفاق تعزيزها.

1) **تجاوز النقابية الضيقة** : ويشكل في رأينا هذا التجاوز ـ أي تجاوز النقابية الضيقة ـ أول مكسب أساسي حققته الممارسات النضالية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل رغم حداثة تكوينها. ولكي نتمكن من لمس البعد الحقيقي لهذا التجاوز نرى من الضروري أن نتساءل في الأول عن مضمون النقابية الضيقة. وهذا التساؤل ضروري لكي نتحرر من المعنى الحرفي والسطحي للنقابية الضيقة الذي يغزو فكر كثير من الناس. فعادة ما تفهم النقابية الضيقة على أنها تعني الاقتصار على العمل النقابي وعدم الاعتناء بالعمل السياسي وغياب كل موقف على الساحة السياسية. غير أن الفهم العلمي للنقابية الضيقة لا يتأتى إلا إذا اعتبرناها كجزء من موقف سياسي عام للبورجوازية وكنتيجة لتدخل وتأثير هذه الطبقة في مسار الحركة العمالية ذاتها. وهذا يعني بالضبط أن ظاهرة النقابية الضيقة لا يمكن دراستها وتبيان أبعادها إلا إذا عولجت من منظور شامل يدركها كنتيجة لشكل من الصراع الطبقي، وليس فقط من المنظور الضيق الذي يقتصر على دراستها في إطار الحركة العمالية بشكل معزول. إذاك تبرز النقابية الضيقة كموقف يعتبر العمل السياسي وقفا على الطبقة البورجوازية ويرفض بالتالي للطبقة العاملة كل دور تاريخي في تحويل المجتمع الرأسمالي (في اتجاه الاشتراكية)، ويريد في نهاية التحليل أن يجعل من الطبقة العاملة طبقة هامشية لا تاريخية محكوم عليها أن تخضع بشكل أبدي للاستغلال. وعلى ذلك تظهر النقابية الضيقة من خلال منظورنا هذا ـ كاتجاه للبورجوازية داخل الحركة العمالية وليس كانحراف عمالي فقط(4) يسعى لضمان تفوق الطبقة البورجوازية الإيديولوجي وتحكمها السياسي

والاقتصادي. وبطبيعة الحال فإن هذا الاتجاه يعارض معارضة شديدة دخول الفكر الاشتراكي العلمي إلى صفوف الطبقة العاملة ويحارب التنظير ويعمل بشكل مستمر على عزل الطبقة العاملة عن المثقفين الثوريين وعن حركة التحرر الوطني. ولقد اوضحنا في دراسات سابقة أن نمو نزعة النقابية الضيقة في الشروط المغربية قد صاحبه فك الارتباط بين حركة التحرر الوطني والحركة النقابية، وتخلي الجهاز النقابي عن برنامج الحد الأدنى للنضال الوطني التحرري، وانفراد الإقطاعية والبورجوازية بالحكم، كما صاحبه مسلسل تصاعدي لِبَقْرَطَةِ (Bureaucratisation) الاتحاد المغربي للشغل. إن هذا التزامن وهذا الارتباط التاريخي بين هذه الظواهر كلها يتعلقان بالجانب البنيوي وبالبعد السياسي للنقابية الضيقة وهي جوانب لا يحق لكل مهتم بمصير تطور الحركة العمالية أن يتغافل عنها.

وأريد الآن أن أعالج النقابية الضيقة من زاوية أخرى، وهي زاوية الميكانيزمات، أو الآليات التي تبرز من خلالها الممارسات العملية والنظرية لهذه الظاهرة ونتائجها السلبية على الطبقة العاملة وحركتها. ويمكن أن نجمل أساسا هذه الآليات في آلية الفصل بين النضال النقابي والنضال السياسي، وآلية الفصل بين التنظيم والنضال، وأخيرا الفصل بين التضامن والإضراب.

أ) الفصل بين النضال النقابي والنضال السياسي : لقد شكل الفصل بين النضال النقابي والنضال السياسي قبل تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل العنصر البارز في ممارسة الحركة النقابية المغربية،إلى درجة أن كثيرا من

4) لقد أبرزنا بإسهاب هذا الانحراف العمالي وبينا أسبابه في دراسات سابقة. انظر على الخصوص دراسة «التطور السياسي للحركة العمالية في المغرب» الذي نشرته «مجلة الثقافة الجديدة» عدد 13 سنة 1979.
ولقد تطرقنا آنذاك انطلاقا من متطلبات المرحلة إلى هذا الجانب. ومن المعلوم أن هذه الدراسة كانت في الأصل عرضا قدم في الندوة الحزبية لتكوين الأطر في شهر أكتوبر 1978، وهذه الدراسة منشورة في هذا الكتاب.

المناضلين والأطر النقابية قد اعتبروه المظهر الوحيد للنقابية الضيقة، وبالتالي فإن هذا العنصر قد حظي بجانب كبير من التحليل والفضح، لذلك سنكتفي بالوقوف عنده لإبراز الأسس النظرية التي ينطلق منها.

ويمكن أن نقول في هذا المجال إن النقابية الضيقة تنطلق من نظرة ميكانيكية للنضال الطبقي. فهي تعتبر النضال النقابي والنضال السياسي كوحدات مستقلة (5) بذاتها استقلالا مطلقا. وتعطي الأولوية للنضال النقابي على النضال السياسي في إطار ربط ميكانيكي بين النضالين. ذلك أن النضال السياسي في رأيها ما هو إلا امتداد ونتيجة للنضال النقابي تتخلله مراحل قارة، مراحل نقابية أولاً ثم سياسية ثانيا. وهذا يعني أن النظرة الميكانيكية هي نظرة تعاقبية (étapiste) بخلاف النظرة الجدلية التي هي نظرة دينامية، تنطلق من تطابق جدلي بين النضال السياسي والنضال النقابي، تنظر إليهما باعتبارهما يشكلان كلا جدليا موحدا ومنقسما في آن واحد.

وهذه النظرة التعاقبية للصراع الطبقي تؤدي حتما إلى ممارسة انتظارية في الميدان السياسي، إذ الأمر يتعلق فقط بالنضال النقابي وانتظار أن يخرج من داخل هذا النضال النقابي إمكانية النضال السياسي، مما يجعل الحركة العمالية في طريق مسدود. بل أكثر من ذلك سيرجع بها القهقرى حتى فيما يخص النضالات النقابية. إذ أن الانتظارية السياسية كما أوضحناها تعني عملية تحييد الطبقة العاملة وتهميشها سياسيا، وتمكن بالتالي الطبقة البورجوازية من احتكار العمل السياسي ودفع ميزان القوى لصالحها وكسب مواقع جديدة في الصراع الطبقي. وإن هذه الوضعية التي يخلفها الانسحاب السياسي تخلق الشروط لضرب حتى المكاسب النقابية ولعرقلة النضال النقابي ذاته.

---

5) وقد يصعب قبول القول بوجود ربط ولو ميكانيكي بين وحدات مستقلة بذاتها استقلالا مطلقا، وهذا راجع إلى اللبس السائد الذي يخلط بين العلاقة الميكانيكية التي هي الأخرى تتضمن الارتباط والتأثير ـ والعلاقة الجدلية.

وإن تجربة الحركة العمالية المغربية لتوضح ابتـداء من منعطف سنـة 1961، وبطريقة ملموسة، النتائج السلبية لهذه النظرة الميكانيكية لعلاقـة النضـال النقـابي والنضال السياسي. فسياسـة الْخُبْز التي سنهـا الجهـاز النقـابي في هـذه المرحلـة، لم تقدم من طرفه كتخل نهائي عن العمل السياسي، ولكنها كانت تحتمي أمـام ضرورة التركيز في مرحلة أولى على الجانب الاقتصـادي المطلبي. وفي هـذا الإطـار فقـد نظمت نضالات نقابية متنوعة، وفي بعض الأحيـان اتسعت إلى قطـاعـات بكـاملهـا (في سنة 64 : الإضراب العام لعمال المطـاحن بـالمغرب ـ وفي سنـة 1965 إضراب عمـال البترول والـوقـود وإضراب عمـال السكر)، ولكن مـع ذلـك فـإن الانتظـاريـة السياسية والانسحاب السياسي المفروض على الطبقة العاملة جعلت هـذه النضـالات غير قادرة على تحقيق أهدافها الخُبْزِيّة المبـاشرة فبـالأحرى أن تفسح المجـال أمـام المرور للعمل السياسي كما يدعي الجهاز النقابي. وحصيلة هذه المرحلة بـالرغم من التضحيات الجسيمة للطبقة العاملة المغربية هي : إما التراجع عن بعض المكتسبات الأساسية للطبقة العاملة أو تجميدها، مثل القانون الخـاص بـالسلم المتحرك للأجور والأثمان، ومنع بعض الفئات المأجورة من التنظيم النقابي، وتجميد القانون الخاص بـالعقـود الجمـاعيـة، والقـانـون الخـاص بـالضمـان الاجتمـاعي، والتقليص من بعض الحريات النقابية.

ب) الفصـل بين التنظيم والنضــال : إن هــذا الجــانب أقـل بروزا في ممارسة النقابية الضيقة رغم كونه أحد أركـانهـا المهمـة، لـذلـك لم يعـالج بطريقـة منهجيـة واعيـة. إن البيروقراطيـة، وانطلاقـا من منظورهـا التجزيئي النقـابي، ترى النضال النقابي نتاجا للتنظيم «المحكم» و«الجاهز». فهي لا تدرك العلاقات الجدليـة الموجودة ـ موضوعيا ـ بين التنظيم والنضال، كما أنها لا تدرك الوظيفة المهمة التي يقوم بها النضال النقـابي في تمتين التنظيمـات وفي توسيعهـا وفي تجـذيرهـا وفي إعطائها طابعا مسؤولا يفرض التنظيم النقابي على الخصم الطبقي.

وتجدر الإشارة، فيما يخص العلاقة بين التنظيم والنضال، أن التنظيمات النقابية بالنسبة لحركة مناضلة هي بمثابة مشاريع نضال، وتتحقق كتنظيمات بالنضال، وداخل النضال. وهذا لا يعني أن التنظيمات هي كما يدعي المتهورون مجرد نتيجة للنضالات العفوية. ذلك أن النضال يتطلب هو الآخر حدا أدنى من التنظيم يزكيه ويقويه النضال المسؤول. وبعبارة أخرى يجب التمييز بين الموقف الجدلي والعلمي الذي يعتبر الاستقلال النسبي للتنظيم كحد أدنى وكمشروع للنضال وبين موقفين متناقضين ظاهريا ولكنهما يصبان في نفس الاتجاه : وهما موقف البيروقراطية التي تفصل بين التنظيم والنضال،والتي لا تقر بالنضال إلا إذا اكتمل التنظيم في حده الأقصى (مع أن هذا الحد الأقصى لا يمكن تحقيقه عمليا إلا بالنضال)؛ وموقف المتهورين الذين لا يعطون أي اعتبار وأي استقلال نسبي للتنظيم. وما دام الأمر يتعلق بالنسبة للمناضلين النقابيين باستخلاص الدروس من تجربة الحركة العمالية ذاتها فيجب التأكيد على تعرية هذه النظرة الاحادية التي لا ترى النضال كمسلسل متناقض،كمواجهة للخصم الطبقي وامتحان ضروري للتنظيم. إذ بالنضال المنبثق من حد أدنى للتنظيم يتقدم التنظيم ويتطور ويتحول. كما أن النضال هو الذي سيمكن الأطر النقابية والمناضلين النقابيين من اكتساب مميزات أساسية كاليقظة والمسؤولية وروح المبادرة المسؤولة والواقعية الثورية. هذا بالإضافة إلى أن النضال المنظم والواعي هو الذي يحول الوعي الطبقي للطبقة العاملة من وعي مستتر (وعي في ذاته) إلى وعي فعال وفاعل (وعي من أجل ذاته).

ومن خطورة الفصل الميكانيكي بين التنظيم والنضال تحويل الأطر النقابية من أطر معبرة عن مطامح القاعدة العمالية وعن واقع التنظيم إلى **حُرّاسٍ** لهذا التنظيم. بمعنى آخر أن هذا الفصل يضع المركزية البيروقراطية محل الديمقراطية الحية داخل النضال. وفي آخر التحليل إنّ الفصل، باعتباره يؤدي إلى انتظارية نقابية وإلى تأجيل النضال بدعوى عدم الاكتمال الكلي للتنظيم، وباعتباره ينزع

من الأُطر النقابية روح المبادرة النضالية، سيحتم على أن تكون الإضرابات مجرد إضرابات عفوية لا منظمة. ونرى في نهاية التحليل أن هذا الاتجاه المغرق في التركيز على التنظيم يؤدي إلى مفارقة عجيبة،هي العفوية أي إلى اللاتنظيم.

وخلاصة القول إن الفصل الميكانيكي بين التنظيم والنضال يؤدي، وقد أدى في الشروط المغربية قبل تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلى نقابية دفاعية محضة، إلى نقابة العجز.

ج) - **الفصل بين النضال والتضامن** (6) : ومن الممارسات السلبية التي طبعت أيضا النقابية الضيقة في الحركة العمالية بالمغرب هو الفصل الميكانيكي التعسفي بين النضال (وعلى الخصوص شكله الأَعلى أي الإضراب) وبين التضامن. ويتجلى ذلك في اعتبار التضامن مجرد نتيجة تابعة للنضال أو الإضراب، بحيث لا تكتسي مهمات التضامن طابع الاستمرارية والتنظيم المستمر، وإنما تظل مهمات ظرفية تقوم بها النقابة في ظروف معينة، وهي الظروف العسيرة التي تواجه هذا القطاع العمالي أو ذاك وبطريقة مرتجلة وبأشكال روتينية. وما يجب الانتباه إليه هو أن الفصل بين النضال والإضراب وبين التضامن المادي والمعنوي هو فصل تعسفي لا يطابق وضع التضامن في مسلسل النضال. إن دراسة ما يشكله التضامن في مسلسل النضال لتبرز طبيعته كل خطة متفاعلة مِن (ومع) النضال. بمعنى أن كل توسيع للنضال يخلق إمكانية التضامن، وأَنَّ كل تنمية للعمل التضامني يوسع القدرات النضالية للطبقة العاملة. وهذا التفاعل يبرز الطابع المتناقض للتضامن باعتباره يتمتع باستقلال نسبي (7) (Autonomie) أي يخضع

6) حول هذه النقطة بالذات انظر مقال الأُستاذ محمد ملوك «جدلية الإضراب والتضامن» الصادر بجريدة المحرر يوم الجمعة 25 أبريل 1980.

7) إن عبارة استقلال نسبي المستعملة للدلالة لا تعطي بدقة دلالة كلمة Autonomie.فهذه الأَخيرة مركبة من auto و nomos اللاتينيتين وهي تعني الشيء الذي له قوانينه الخاصة ومنطق داخلي وبالتالي فكلمة Autonomie لا تعني غياب الروابط ولا الوجود المجرد والمستقل.

لقوانينه الخاصة، وفي نفس الوقت هو في خدمة النضال أو الإضراب، مما يحتم على كل تنظيم نقابي أصيل أن يعتني به وينظمه بشكل مستمر ودائم ويجعله يصب في العمل النقابي. وواضح من خلال هذا أن النظر إلى التضامن كعمل خاص مرتبط بمسلسل النضال النقابي يجعلنا بعيدين كل البعد عن الممارسات النقابية الضيقة التي تفصل بينه وبين النضال، والتي تؤدى في نهاية المطاف إلى موقفين متناقضين ظاهريا، ولكن ينبعان من منطلق واحد : موقف يجعل التضامن كما قلنا ذيليا وظرفيا على هامش الإضراب؛ وموقف يجعل منه وظيفة دائمة ولكن مستقلة تمام الاستقلال عن النضال النقابي، بل تجعل من التنظيمات النقابية ومن النضال النقابي ذاته وسائل فقط لحماية التضامن، كما هو الشأن بالنسبة لما آلت إليه تعاضديات التعليم والطاقة والكهرباء (8). وليس من الغريب في هذه الظروف أن تتحول التعاضديات إلى معقل للانحراف النقابي (كما برهنت على ذلك فضيحة التعاضدية العامة للتربية الوطنية) وإلى عنصر لبقْرَطَة العمل النقابي ولتأثير الإدارة على الجهاز النقابي.

هذه بعض الآليات التي يتميز بها الانحراف النقابي الضيق، وقفتُ عندها، لما تشكله من خطورة على الممارسة النقابية، خاصة وأن المرحلة هي مرحلة التجاوز الفعلي لهذا الانحراف، الأمر الذي يحتم معرفة دقيقة وشاملة لماهية النقابية الضيقة، وليس فقط على المستوى الإشكالي العام وإنما أيضا على مستوى الآليات التي تبرز بها في شتى مجالات الممارسة النقابية. وقد أردت أن أوضح من خلالها أن النقابية الضيقة كإيديولوجية للبورجوازية داخل الحركة العمالية ليست مجموعا كميا لانحرافات يضاف بعضها إلى بعض، ولكنها بالأساس مفهوم بورجوازي للعمل النقابي، مفهوم تجزيئي وميكانيكي يربط التنظيمات النقابية بشكل أو بآخر بالبورجوازية، ويفصل الطبقة العاملة عن حركة التحرر الوطني، ويؤدي بالعمل النقابي إلى العقم والعجز.

---

8) عن التعاضديات انظر دراستنا حول التطور السياسي للحركة العمالية بالمغرب المشار إليه سابقا.

الآن، وبعد أن حددنا المضمون الفعلي للنقابية الضيقة نتساءل : إلى أي حد تمكنت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من تجاوزها ؟

إن الجواب على هذا السؤال يقتضي الرجوع بالأساس إلى الممارسة النضالية للكونفدرالية. فرغم حداثة عهد هذه المركزية النقابية يمكن أن نقول إنها طبعت الحياة العمالية ومسار الحركة النقابية في بلادنا بخط جديد.

ويظهر هذا الجديد كتجاوز للنقابية الضيقة في كونه ينطلق من النضالات الوحدوية للطبقة العاملة كوسيلة لبلورة وعيها الطبقي، وتجميع قواها في مواجهة الاستغلال الرأسمالي. ويبرز ذلك في كون الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تعد ذلك التنظيم النقابي الذي يقتصر من خلال النضالات العفوية والمعزولة على عكس (من الانعكاس) التنوع الداخلي للطبقة العاملة، كما رأينا في مقدمة العرض، وإنما هي ذلك التنظيم النقابي الذي يسعى إلى التغلب على الصعوبات الموضوعية (من تنوع وتشتت) بالرفع من القدرات الذاتية التنظيمية والنضالية للطبقة العاملة المغربية. وهذا الاهتمام بالربط بين القطاعات وداخل القطاعات، بين فئات الطبقة العاملة، قد تجلى في الإضرابات القطاعية التي قادتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي أصبحت بعد سنين من العفوية والتشتت تحتل مكانة مرموقة في النضالات النقابية في بلادنا. وفي هذا الإطار تدخل إضرابات عمال الفوسفاط والصحة والتعليم والسكر والشاي والتبغ والمخابز العصرية. والجدير بالذكر أن من بين هذه القطاعات هناك من قام بإضراب فعلي لأول مرة منذ الاستقلال السياسي لبلادنا، ونعني بذلك قطاع الصحة، وقطاع التبغ. هذا بالإضافة إلى أن أغلبية النقابات الوطنية التابعة للكونفدرالية قد ولدت داخل النضال، الشيء الذي ساعد على تجذيرها داخل صفوف العمال.بالطبع لقد قامت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بنضالات أخرى متنوعة ومتعددة، ولكن يجب الانتباه أنه في تقييم مثل هذا، أي تقييم التجاوز أو الجديد، لا ينبغي أن تكون لدينا عقدة الإحصائيات والسرد الكمي،بل يجب الوقوف عند القضايا التي يحملها الجديد،والتي تجعل منه

حقا متميزا نوعيا عن القديم،وهذا أمر لن تفصل فيه الأرقام، وإنما التحولات الطارئة على الساحة النضالية واتجاه هذه التحولات.

ومن بين هذه التحولات، وبالأضافة إلى مسألة الربط النضالي بين فئات الطبقة العاملة، هناك التخلي عن النظرة التجزيئية النقابية التي تفصل بين النضال السياسي والنضال النقابي واعتبار الأولى مهمة أساسية بواسطتها تضطلع الطبقة العاملة بمهماتها التاريخية والمطلبية. فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل كانت أول منظمة نادت العمال المغاربة بالإضراب «يوم الأرض» تضامنا مع الثورة الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى الاهتمامات اليومية التي توليها لتربية المناضلين النقابيين والأطر النقابية على نظرة شمولية للصراع الطبقي وللنضال الداخلي ضد كل رواسب النزعة النقابية الضيقة. وهناك أيضا تحول آخر طرأ على النضال النقابي وهو إرساء التضامن المادي والمعنوي بين صفوف الطبقة وبين هذه الطبقة وحلفائها،لكي يصبح مستمرا ودائما ومنظما في إطار نظرة شمولية لا تفصل التضامن عن النضال. ومن مظاهر هذا التضامن ما يشرف حقا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كتضامن المنظمات المهنية والثقافية والعلمية مع النضال العادل لرجال الصحة والتعليم، وتظاهرة التضامن العمالي التي نظمتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع «العَطَّاشَةِ» في قطاع الفوسفاط.

وكنتيجة لهذه التحولات هناك تعزيز لوحدة الطبقة العاملة المغربية، كما تدل على ذلك الانتخابات المهنية وتكتل العمال في قطاعات مهمة حول مركزية واحدة وهي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهذا ما هو حاصل بالفعل في قطاع الفوسفاط والبريد والصحة والتعليم والسكر والشاي. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذه التحولات النوعية، والتي يجب أن تتعزز، هي التي خلقت وتخلق الشروط لإعادة توحيد الطبقة العاملة حول مركزية واحدة على أسس نضالية، وطبقا للتقاليد النضالية للطبقة العاملة المغربية. كما أن هذه التحولات هي التي تفسر التقارب الذي ينكشف أكثر فأكثر بين الحُكْم والتنظيمات النقابية الأخرى المتلاشية.

2) نحو مفهوم جديد للاستقلال النقابي كممارسة نضالية شمولية :

عادة ما يفهم الاستقلال النقابي كمجرد استقلال تنظيمي، أي استقلال المنظمة النقابية عن التنظيمات الأخرى. وهذا يعني أن الكثير من الناس يقفون فقط عند الجانب البارز وهو الجانب التنظيمي. وهو جانب لا يستهان به، إذ لا يمكن أن يكون هناك استقلال إذا ما كانت المنظمة تخضع من الناحية التنظيمية إلى قرارات يمليها عليها تنظيم آخر، ولكن الاستقلال مع ذلك ليس هذا فقط، بل هو كمفهوم وممارسة يتعدى هذا الجانب التنظيمي.

إن مفهوما شموليا لاستقلال النقابة يجب أن لا يقف عند هذه النظرة التقليصية (Réductionniste) التي هي في واقع الأمر نظرة ساذجة لا ترى في أشكال التبعية سوى ما هو بارز منها، كالتنظيم. وبالتالي تغفل الأشكال المستترة والمتنوعة لتبعية النقابة. إن التسلح بالنظرة الشمولية يجب أن ينطلق من واقع النقابة باعتبارها التنظيم النقابي للطبقة العاملة، ولكن في نفس الوقت من كون النقابة لا تتوفر دائما على الانسجام التام في التوجيه النقابي والسياسي. أي أن النقابة كنقابة، ولو كانت عمالية، هي في المجتمعات الرأسمالية محل وموضوع الصراع الطبقي. وهذا يدل على أن النقابات العمالية في هذه المجتمعات لا تسير دائما وفق توجيه تقدمي. حقيقة، في كثير من الأحيان، يتمكّن التوجيه التقدمي الاشتراكي من أن يتغلغل داخل التنظيم النقابي ويضمن بذلك استقلال هذا الأخير عن البورجوازية. إلا أن البورجوازية ـ على الخصوص في الميدان العمالي ـ لأن حقيقة وجودها الطبقي تكمن في استخلاص فائض القيمة على حساب الطبقة العاملة ـ لا تظل مكتوفة الأيدي بل تعمل جاهدة وبشتى الوسائل من أجل غرس فكرها وتوجيهها داخل النقابة. وتوجيه البورجوازية في الميدان النقابي هو بالضبط النزعة الاقتصادية (économisme) أي النقابية الضيقة كما رأينا سابقا. لذلك نجد نقابات هي من الناحية التنظيمية ليست تابعة، وتبدو على هذا المستوى

الظاهري مستقلة، ولكنها في العمق من حيث ممارستها اليومية وتوجيهها للنضال الاقتصادي للطبقة العاملة تعمل في إطار خطة البورجوازية. وخير مثال على هذا النوع من النقابات هو التنظيمات النقابية الأمريكية. وفي المغرب، مَثَّل الاتحاد المغربي للشغل ومازال يمثل هذا النوع من النقابات، فهو غير تابع من الناحية التنظيمية المحض، ويؤكد في كتاباته على استقلال النقابة عن أيٍّ تنظيم آخر، ولكن التوجيه الذي يطبقه والأساليب الداخلية التي يستعملها لفرض هذا التوجيه تصب في خطة القوى المعادية للطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني. فلا غرابة إذا كنا نجد الأجهزة الحاكمة تساند وتبارك هذا الاستقلال، بل لقد ذهبت إلى أكثر من ذلك، إذ كانت من الذين مارسوا ضغوطا (9) على الجهاز النقابي البورصوي لدفعه إلى المحافظة على هذا الاستقلال (10).

ولا يفوتنا ونحن بصدد دحض شعار الاستقلال الزائف أن نلح، كما أكدنا في عروض سابقة، على أن لا يفهم من ذلك أننا من أنصار تبعية النقابة لهيأة معينة أو مراقبة حزبية للعمل النقابي في جزئياته وخصوصياته (11)، ولكن ما نريد إبرازه هو أن الاستقلال النقابي ليس مجرد شعار فارغ المضمون يُلَوَّحُ به من أجل بلوغ أهداف فئوية أو ظرفية، وليس كذلك وسيلة لتغطية ممارسات انتهازية وتبعية حقيقة لقوى معادية للطبقة العاملة ولحركة التحرر الوطني. إن الاستقلال الحقيقي

9) حول هذه الضغوط راجع دراستنا حول التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب المشار إليه أعلاه.

10) منذ أن ألقي هذا العرض أي بعد فاتح ماي 1980 برزت مظاهر أخرى لتشبث البورجوازية المغربية بهذا الاستقلال وتجلت على الخصوص في تباكيها على الوحدة النقابية المفقودة (على فردوسها المفقود) راجع في هذا الصدد افتتاحية جريدة الميثاق الوطني عدد 988 الصادر يومي الأحد والإثنين 4 ـ 5 ماي 1980 هذه الافتتاحية التي تحمل عنوان: «العمل النقابي أداة للوحدة وليس التمزيق». ومن المفارقات العجيبة التي لها دلالتها العميقة أن مضمون هذه الافتتاحية لا يفوته أن يذكرنا بما يكتب دوريا في صحف بعض الأوساط التقدمية التي ما زالت مع كل الأسف متخلفة على الحركة الحقيقية للطبقة العاملة.

11) راجع العرض الافتتاحي الذي قدمه عبد الرحيم بوعبيد في بداية أشغال المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

هو قبل كل شيء أداة نضالية وممارسة عمالية حية، وهو ليس في منظورنا مجرد استقلال الجهاز الإداري النقابي، وإنما هو استقلال الطبقة العاملة لتتمكن كطبقة من الاضطلاع بمهامها التاريخية في مجتمعنا سياسيا ونقابيا. وهذا لا يتأتى بعزل الطبقة العاملة (تحت شعار الاستقلال النقابي) وتحييدها، بل بارتباطها النضالي المتفاعل مع الفكر الاشتراكي. وما يعطيه أبعاده الحقيقية هو توفير شروطه الضرورية في السير الداخلي للنقابة، ونذكر منها على الخصوص الممارسة الديمقراطية داخل التنظيم النقابي. وهذه الديمقراطية الداخلية هي ذاتها لا تعني فقط المساهمة في انتخاب الأجهزة والمساهمة في اتخاد القرارات، ولكن هي أكثر من ذلك تكوين وتربية العمال وتقوية الأخبار بين صفوف المناضلين والأعضاء العاطفين. إذا وصل العمال إلى هذا المستوى من التكوين والوعي إذاك سيتمكنون من اختيار أساليبهم وخططهم. وفي هذا المستوى من التحليل يظهر الاستقلال النقابي الحقيقي كممارسة شمولية، داخل وخارج النقابة، تتضمن الترابط والتفاعل مع حركة التحرر الوطني ذات الآفاق الاشتراكية، ترابطا وتفاعلا يتعززان بالممارسة الديمقراطية داخل التنظيم النقابي في الوقت الذي يبرز فيه الاستقلال النقابي الشكلي كممارسة شمولية من نوع آخر تتضمن تبعية النقابة للبورجوازية وعداء للفكر الاشتراكي العلمي ولحركة التحرر الوطني، تبعية وعداء يتعززان على مستوى التنظيم النقابي الداخلي بالممارسات البروقراطية اللاديمقراطية (12).

3) البديل بين المعطى والمسلسل :

إن مسألة البديل التاريخي لم تكن في أمس الحاجة إلى التحليل العميق والملموس كما هو الشأن عليه اليوم، بعد التحولات العميقة التي عرفتها الحركة

12) راجع في هذا الصدد التقرير المذهبي المقدم في المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي ركز في تحليله للممارسة النقابية في بلادنا على الترابط الموجود في تجربة الانحراف النقابي بين التبعية للبورجوازية والعداء للتنظير الاشتراكي، وعلى المس بالديمقراطية الداخلية.

العمـاليـة المغربيـة، بإعـادة ارتبـاطهـا مـع حركـة التحرر الـوطني ذات الإتجـاه الاشتراكي. وقضية البديل هي في حد ذاتها صعبة المنال، لكونها توجـد في نقطـة التقاء عدة قضايا نظرية وعملية مصيرية شائكـة. هـذا إضافـة إلى كونهـا مطبوعـة بطروحات مغلوطة مضللة. فغـالبـا مـا طرحت في فترة من فترات تـاريخ نضـالنـا التحرري من أجل التحميس وإضفـاء الشرعيـة أو في إطـار مـزايـدات عقيمـة. ومـا دامت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشكل بحق بـديلا تـاريخيـا، كمـا أوضحنـا سـابقـا، فـإنـه من الضروري تـدقيق مفهوم البـديل التـاريخي، وتحليلـه في أبعـاده العملية والنظرية، وترجمة ذلك إلى قوة نضالية واعية.

ومن أجل هذا لابد من الوقوف في البدايـة عنـد الـدلالـة التـاريخيـة لحـدث ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وأول سؤال يفرض نفسه في إطار إشكاليتنا الحـاليـة هو : هل مسلسل التجـاوز الـذي أدى إلى ميلاد هـذه المركزيـة النقـابيـة الديمقراطية هو مجرد نتيجة حتمية وتلقائية للأزمة التي عرفتها الحركـة العمـاليـة، منـذ عـدة سنين في إطـار الاتحـاد المغربي للشغـل ؟ أي هـل هـو مجرد نتيجـة التراكمات السلبيـة من انحرافـات وبيروقراطيـة وعزلـة وتمزيق للوحـدة العمـاليـة، بحيث أن تعميق الأزمـة داخل الاتحـاد المغربي للشغـل كـان وحـده كـافيـا لبروز البديل ؟ إن هذا الفهم للبديل التاريخي هو طرح خطير، ليس فقط بـاعتبـاره غير قادر على مـدّنـا بحقيقـة مسلسل التجـاوز لكونـه يلغي عـاملا مهمـا، وهو التـدخل الحاسم في هذا المسلسل للقوى الذاتية للفكر والممارسـة الجـديـدين، ولكنـه أيضـا على صعيد الممارسة النضالية يؤدى إلى مخـاطر الركود والاتكـال، والاعتمـاد فقـط في تحقيق الجديد على تفسخ القديم من تلقائيتـه. وهو في أحسن الأحوال يجعلنـا نهتم بتجـاوز الانحرافـات دون التوجـه إلى أصل هـذه الانحرافـات، أي نفـوذ الفكر والممارسة البورجوازيين داخل الحركة العمالية.

والحقيقـة أن محـاولـة جـادة لفهم مغزى وأبعـاد حـدث مـيلاد الكـونفـدراليـة الديمقراطية للشغل، لابد وأن تبتعد عن هذا الطرح الميكانيكي، الـذي يضفي على

التطور التاريخي حتمية مطلقة عمياء، ويعتبر العامل الذاتي مجرد عامل خارجي لا يمكنه أن يتدخل في الحركة، إلا من أجل تعزيز (Consolidation) هذه الحتمية (13). وفي هذه الحالة سيتجلى لها أن تأسيس الكونفدرالية قبل ميلادها في أواخر سنة 1978 كان مجرد إمكانية موضوعية تحولت إلى واقع ملموس، بفضل العوامل الذاتية، من وعي ورؤية واضحة لمسلسل تطور الحركة العمالية ومكانتها في بلادنا ومن فكر اشتراكي علمي خلاق.... هذه العوامل التي تجسدت في إرادة وتنظيم محكم، من أجل تحويل الإمكانية، إمكانية التأسيس، إلى واقع، أي إلى تأسيس. بمعنى آخر أنه، قبل تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفي خضم أزمة الحركة العمالية، لم يكن أمام تطور هذه الحركة احتمال وحيد بل احتمالان : إما الإغراق في الانحراف وتعميق الأزمة (والأزمة في حد ذاتها طالت سنين عديدة)، وإما البديل، أي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ما كان هذا ليتم لولا حشد القدرات الذاتية في اتجاه التغيير. وكان الشرف لحزبنا، باعتباره الفصيلة الطليعية في حركة التحرر الوطني، أن يزود هذا المخاض بأغلبية الأطر النقابية الكفأة والمخلصة التي ساهمت في عملية التحويل هاته. وهذا يعني بالضبط أن ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان نتيجة تظافر وتداخل بين المنحى التاريخي والعامل الذاتي.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن تأسيس الكونفدرالية. فمجرد تأسيسها لا يجب أن يعتبر في حد ذاته كحدث حقق التجاوز أو البديل النهائي. إنه حدث مهم وتاريخي، باعتباره شكل إمكانية موضوعية وحقيقية لهذا التجاوز، ولكونه أزاح الحواجز التي كانت تكبل العمل النقابي ومردوديته. ان الأهمية التاريخية لهذا الحدث تكمن فقط في كونه فتح مجالا تاريخيا جديدا للحركة العمالية

13) ان العامل الذاتي في التطور التاريخي وإن لم يكن كافيا فهو عامل ضروري في مسلسل التطور والأحداث وليس فقط مجرد عامل خارجي مساعد. وهذا ما ليس بمقدور مفهوم consolidation تعزيز الحتمية الذي سيطر لمدة غير قصيرة على أوساط كثيرة من الحركة الاشتراكية أن يبرزه. إن المنظور التعزيزي للحتمية يؤدي إلى ضرب من العلمية بمعناها القدحي (Scientisme).

ولمجموع حركة التحرر الوطني ذات الاتجاه الاشتراكي. وبالنسبة للمناضلين، هناك بالطبع فرق بين عملية فتح هذا المجال ـ التي هي عملية مهمة وتاريخية ـ وبين عملية غزو هذا المجال للاستحواذ عليه ممارسة وتنظيما وتنظيرا. ولن يتأتى ذلك إلا بالنضال الشاق والمرير والمتواصل والمسؤول، نضال مزدوج ضد الانحراف النقابي وضد الفكر البورجوازي داخل الحركة العمالية. في هذا المستوى من التحليل تتجلى لنا الأبعاد الحقيقية للتجاوز التاريخي الذي نطمح إليه، وهو ليس فقط تجاوزا للانحرافات النقابية التي اشتهر بها الجهاز البورصوي. فإذا اكتفينا بهذا الجانب فحسب، فإننا سنكون عمليا نرمي إلى إصلاح القديم ولو تحت اسم آخر، وسنكون بذلك قد حرفنا عملية التجاوز النوعي التي هي جوهر ابعاد حدث 25 نوفمبر 1978 (أي تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) إلى مجرد إعادة بناء وترميم (rétablissement) للاتحاد المغربي للشغل. وفي هذه الحالة سنكون عمليا لا نختلف عن بعض الاتجاهات داخل هذا الاتحاد، وعن بعض الأوساط البورجوازية التي تريد أن تخفف من الانحراف النقابي لتحتفظ على جوهر وسائل نفوذها داخل الحركة العمالية، وهي الفكر والممارسة البورجوازيين (14). هذا بالإضافة إلى أن مشروع الترميم أو إعادة البناء هو نفسه في الشروط المغربية مجرد طوباوية. ذلك أن الفكر والممارسة البورجوازيين داخل الحركة العمالية هما اللذان يكمنان في الأصل وراء هذه الانحرافات. ولهذا فإن الاكتفاء بالتصدي

---

14) هناك اعتقاد شائع بين أوساط التقدميين وحتى بين صفوف بعض الأطر النقابية وهو أن الانحرافات النقابية من بيروقراطية مفرطة ومن رشوة وتلاعبات مختلفة هي التي تضمن النفوذ البورجوازي داخل النقابة وهي التي تفسر بالتالي ما آلت إليه الحركة العمالية ببلادنا. وفي الحقيقة أن من أهم مشاغل البورجوازية في المجتمعات الرأسمالية هو حصر هذه الانحرافات في حدود لا تهدد النفوذ البورجوازي داخل الحركة العمالية. فعلى سبيل المثال من المهام المنوطة بالكونغرست (البرلمان) الأمريكي في الولايات المتحدة محاربة، بواسطة لجانه المختصة، تفشي الرشوة داخل النقابات ومراقبة حسابات هذه الأخيرة. وفي المغرب يجب أن لا ننسى أن مصالح وزارة المالية هي التي أثبتت وجود تلاعبات بالتعاضدية العامة للتربية الوطنية سنة 1975.

حقيقة أن استفحال هذه الانحرافات يمكن أن يستغل من طرف العناصر التقدمية لزعزعة النفوذ البورجوازي، وهذا ما وقع في المغرب وهو دليل آخر على أن التاريخ يتقدم من جانبه السلبي.

للانحرافات النقابية أمر لا يقيها مطلقا من خطر هذا السقوط وإن كان يؤجل مؤقتا سقوط الحركة العمالية في نفس هذه الانحرافات. وهذا كله يبين لنا أنه إذا ما أردنا أن نوفر شروط النجاح لهذا التجاوز لا بد من تكوين الأُطر والمناضلين النقابيين في مدرسة الاشتراكية العلمية، وهي مهمة لا تلغي بالطبع جانب النضال ضد الانحرافات النقابية بل بالعكس من ذلك تعطيه فعاليته. ولقد رأينا سابقا في الدراسات الأُخرى أن ما يضيع من جراء الممارسة النقابية الضيقة ليس فقط الأفق الثوري للحركة العمالية، وإنما أيضا العمل النقابي المنظم والممنهج ذو المردودية في الميدان المطلبي. وهذا يعني أن عملية تكوين المناضلين والأُطر النقابية في مدرسة الاشتراكية العلمية ليست عملية تحويل النقابة إلى أداة شغب عقيم وتجريدها من خصوصيتها كنقابة، وإنما هي ربط لمختلف أشكال الصراع الطبقي، ربط بطريقة موضوعية، بين نضال الطبقة العاملة المغربية والجماهير الشعبية، بين الجماهير المنظمة وغير المنظمة، وهي كذلك تكوين الأُطر والمناضلين النقابيين تكوينا نقابيا متينا (معرفة قوانين الشغل وحدودها وإمكانية استغلالها ـ معرفة مبادئ الاقتصاد السياسي ـ التعرف على أساليب التداخل العضوي بين التنظيمات النقابية وجماهير العمال). وبعبارة أُخرى إنّ تكوين المناضلين والأُطر النقابية في مدرسة الاشتراكية العلمية ليس تحويل التنظيمات النقابية إلى مؤسسات نخبوية تلجها أقلية من العمال، بل هو على العكس من ذلك ربط جدلي للطبيعة الجماهيرية للنقابة بوعي أُطرها ومناضليها.

والجدير بالذكر، وهذا مبعث للتفاؤل، أن هناك إحساساً قوياً لدى مناضلي وأُطر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بضرورة تجنب السقوط في خطرين اثنين يترصدان كل نهوض نقابي، على الخصوص في وقت تحدد فيه بدقة ولسنين طويلة معالم وملامح البديل، وأول هذين الخطرين هو السقوط فيما يمكن تسميته بالروتين النقابي، أي العفوية النقابية، إذ أن هذه العفوية هي التي تعرقل دخول

الفكر الاشتراكي العلمي إلى صفوف الطبقة العاملة وتعطل تبلور وعيها الطبقي. لذلك يجب وباستمرار أن تقابل العفوية النقابية ـ التي هي نتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية ـ بالمشروع النقابي، وبالتخطيط النقابي. يجب إدخال عنصر الوعي في النضالات النقابية، وذلك ببرمجتها وتوسيع أُفقها، مما يتطلب العمل المستمر على تجميع الطاقات العمالية في مواجهة الرأسمال والقضاء على التشتت الذي يمكن أن يعتري الكفاحات العمالية؛ والخطر الثاني الذي من الضروري تجنبه هو السقوط في ما يمكن تسميته بالرضى الذاتي (autosatisfaction) الذي من مساوئه الوقوف عند بعض الخطوات واعتبارها إنجازا عظيما. ان مناضلي وأُطر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدركون تمام الإدراك أنه في مثل هذه الظروف، ظروف التحقيق العملي للجديد وللبديل، ظروف حتم اكتشاف واكتساح طرق ووسائل جديدة في النضال وفي الممارسة، يجب البحث الواعي وباستمرار عن هذه الطرق وهذه الوسائل، مما يتطلب إدماج الممارسة في عملية مستمرة للتقويم الموضوعي والتفتح للنقد الذاتي والنقد البناء.

وخلاصة القول فإن البديل التاريخي ليس معطى تأتي به حتمية ميكانيكية عمياء دفعة واحدة وبصفة نهائية، وإنما هو مسلسل يفرض نضالا مستمرا وإغناء للقدرات والكفاءات الذاتية بطريقة مستمرة واعية. ان البديل التاريخي هو في نهاية التحليل مشروع مفتوح. إنه كما قلنا في دراسة سابقة نضال مستمر من أجل البديل. وفي هذا الصدد وبدون مغالاة يمكننا أن نسجل أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، رغم حداثة تكوينها، قد حققت عدة مكتسبات أساسية، ولكن المجال المفتوح أمامها والمهام التي تنتظر التحقيق هي أكثر من المنجزات. وهذا التباين بين المكتسبات والمهام، مع وجود إمكانية موضوعية لتحقيق هذا المهام، هو بالضبط ما يميز كل حركة تاريخية. ولهذا كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حركة تاريخية.

مع كتاب

«الحركة النقابية العمالية بالمغرب»

صدر أخيرا عن دار النشر المغربية باللغة الفرنسية كتاب «الحركة النقابية العمالية بالمغرب». وهو في الأصل أطروحة جامعية كان قد دافع عنها الأستاذ عبد اللطيف المنوني، في شهر مارس 1976 بجامعة كَرونوبل بفرنسا، لنيل دكتوراه الدولة في العلوم السياسية والقانون العام. ويعتبر هذا الكتاب، الذي يتطرق ـ من خلال التنظيمات النقابية ـ إلى جوانب متعددة وأساسية في تطور الحركة العمالية بالمغرب، مساهمة كبيرة في إغناء التراث النظري للحركة التقدمية ببلادنا. ومن الأكيد أن صدوره يأتي في فترة يعرف فيها الواقع العمالي تحولات عميقة ونهوضا مطلبيا تميز، على الخصوص، بتكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

والأطروحة هي في الواقع مجهود نظري يهدف إلى المساهمة في حل المعضلات التي كانت تعرفها الحركة العمالية بالمغرب. وقد أكد المنوني في مقدمة الكتاب على تعاطفه مع الحركة العمالية ولم يخف ذلك. كما أكد على أن الضمان الوحيد لتجسيد هذا التعاطف هو التحليل العلمي؛ هو البحث الموضوعي عن الطريق الملموس الذي سيسمح بالرفع من القدرات التنظيمية والنضالية والثقافية للطبقة العاملة المغربية. لذلك يجد القارئ نفسه أمام مفارقة مزدوجة : فمن جهة، إن الكتاب هو محاولة موفقة لإعطاء نظرة تركيبية للواقع التاريخي للحركة

العمالية بالمغرب ولكنه في نفس الوقت غني بالأحداث التاريخية وبالمعطيات الخاصة ببنية الطبقة العاملة والحركة العمالية. ومن جهة ثانية، إنه بحث جامعي ولكنه من نوع خاص إذ يريد، كما رأينا سابقا، أن يكون له دور في الواقع الملموس وأن يربط بين النظرية والممارسة. ولا غرابة في ذلك لأنه صادر عن رجل واكب الحركة النقابية العمالية منها والطلابية منذ سنين عدة. فلقد كان المنوني مسؤولا ورئيسا للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وله رسالة جامعية حول الحركة الطلابية بالمغرب ناقشها سنة 1970 وهو مناضل ومسؤول نقابي منذ أن امتهن التدريس الجامعي في أواخر الستينات.

وفي الواقع، إن كتاب «الحركة النقابية العمالية بالمغرب» هو من الكثافة والتركيز العلميين مما يجعل تلخيصه أمرا متعذراً علاوة على كونه يطرح عدة من القضايا النظرية منها والعلمية ويرتبط بمرحلة مهمة من تطور الحركة العمالية ببلادنا. لذلك فأحسن وسيلة لتقديمه للقراء هي إبراز مدى خصوبته وأهميته سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي. وعلى كل حال فإن هذا التقديم، وككل تقديم، لا يعوّض بأي شكل من الأشكال قراءة النص ذاته.

قضايا مشرفة على الموضوع

ما يمكن أن نقوله في البداية هو أن الكتاب يتطرق إلى الحركة العمالية بالمغرب في وحدتها التاريخية وذلك خلافا للدراسات التي تناولت أو تعرضت إلى موضوع الطبقة العاملة وحركتها النقابية والتي بقيت محدودة إما من حيث الفترة التي تناولتها بالبحث أو من حيث اشكاليتها أو من حيث هما معا. فالفترة التي يدرسها المنوني تتميز في كونها تبتدئ من مرحلة بروز النقابات العمالية الأولى بالمغرب سنة 1920 وتنتهي إلى حدود 1975. أي إن الكتاب يتتبع الحركة العمالية منذ نشأتها إلى غاية ما أشار إليه المؤلف في خاتمة الكتاب،وهو توفر - في حدود

1975 ـ جميع المعالم الرئيسية لمخاض جديد ستعرفه لا محالة الساحة العمالية بعد أزمتها التي كانت مأساة إضراب 1961 مؤشرا لها. وإذا كنا قد وقفنا عند مسألة المساحة التاريخية ـ ولا نقول الزمنية ـ هاته فذلك لكونها تكتسي أهمية أساسية. فهي تمكّن من التعرف على خصوصية الحركة العمالية المغربية. فمن المعلوم أن بلادنا عرفت التنظيم النقابي عن طريق العمال الأجانب وأن الحركة العمالية المغربية تطبعت بتقاليد وبفاهيم وبممارسات الحركة العمالية الفرنسية. فلا يمكن، إذن، فهم أبعاد خصوصية الحركة العمالية المغربية بدون الرجوع إلى إشكالية النشأة هاته؛ إشكالية : كيف طبعت الحركة العمالية الفرنسية الحركة العمالية المغربية ؟ وكيف وعبر أي مسلسل ـ وهذا مهم جدا ـ تحررت الحركة العمالية المغربية من الأطروحات والمفاهيم والخطة التي لا تتلاءم والشروط التاريخية المغربية الملموسة والتي عملت الحركة العمالية الفرنسية على تطبيقها في بلادنا بشكل تعسفي وميكانيكي ؟ وبعبارة أخرى، إن مسألة المساحة التاريخية لذات أهمية كبرى في فهم ما تنفرد به الحركة العمالية بالمغرب ـ ولربما في العالم الثالث ـ في كونها عرفت ولادتين : الولادة الأولى وفيها ظهرت لأول مرة بالمغرب تنظيمات نقابية هدفها الدفاع عن حقوق الشغيلة ولكن بتأطير وبتنظيم وبخطة الحركة العمالية الفرنسية. والولادة الثانية وهي تلك التي استطاعت فيها الحركة العمالية المغربية التحرر من وصاية الحركة العمالية الفرنسية. وعملية التحرر هاته هي عند المنوني ليست نتيجة اختيارات ذاتية وإنما تحكمت فيها ظروف موضوعية تتميز بالترابط ـ الموجود في الواقع ـ بين القضايا النقابية وقضايا التحرر الوطني وبالمسلسل النضالي للطبقة المغربية ضد الاستغلال الرأسمالي وضد الاضطهاد الوطني. فبقدر ما تناضل الطبقة العاملة المغربية ضد الاستغلال ومن أجل التحرر الوطني بقدر ما تبتعد عن وصاية النقابات الفرنسية وتفرز من بين صفوفها أطرها النقابية الوطنية وترسم خطها المستقل وترتبط بحركة التحرر الوطني.

ولهذا يمكن القول بأن مسلسل تطور الحركة العمالية المغربية من سنة 1930 إلى سنة 1955 هو في واقع الأمر عبارة عن مسلسل تنقسم خلاله الحركة العمالية بالمغرب إلى حركتين : الحركة النقابية الفرنسية والحركة النقابية المغربية. وأمام هذا التطور الموضوعي الذي مكّن، في الأخير، الحركة العمالية المغربية من أن تتبلور، نرى كيف تبدو فارغة صيحات أولائك الذين كانوا يتباكون عن الوحدة بدون أن يلمسوا الأسس الموضوعية لهذا الانقسام (1) والشحنة التحررية التي يمثلها. ان نظرتهم البرمينيدية (2) التي تتشبث «بالوحدة» في كل زمان ومكان والتي لا تفهم أن الوحدة ذاتها هي مسلسل له ما يتحكم فيه (فمثلا لا وحدة بدون نضال ولا وحدة حقيقية في إطار خطة تتناقض ومصالح الطبقة العاملة..) والتي تلغي العلاقة الجدلية الموجودة بين الانقسام والوحدة. إن نظرتهم الوحدوية بهذا المعنى هي التي تفسر لنا لماذا ظلوا عاجزين عن إدراك الحقيقة التالية : إن هذا الانقسام الكمي هو في عمقه عبارة عن ولادة قوة كيفية إذ من خلاله تتحرر قوة

1) نقول الانقسام وليس التقسيم. الأول أي الانقسام يأتي نتيجة التناقضات الداخلية ويفرضه في مرحلة معينة تطور الحركة ذاته عندما تظهر قوات جديدة ويصبح نموها يصطدم بالتحجر الهيكلي للتنظيم النقابي (تحجر في الخطة في التسيير في التمثيلية...) أما الثاني أي التقسيم فإنه يأتي من خارج الحركة أي تتحكم فيه بالأساس الشروط الخارجية لذلك يكون مفتعلا ويشكل بحق انشقاقا مضرا بالحركة. وعلى ذلك فالانقسام الذي نعنيه ليس انقساما من أجل الانقسام ولكنه ذلك المسلسل الذي تنقسم فيه الحركة في مرحلة معينة من أجل بلوغ وحدة أعلى وفي شروط أرقى بالنسبة لنضال الطبقة العاملة ولقضاياها النقابية والوطنية. فعلى سبيل المثال إن تأسيس الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 الذي جاء نتيجة مسلسل انقسامي هو الذي أدى في مرحلة تاريخية إلى تحقيق وحدة العمال المغاربة وإلى تحقيق مطالب طالما ناضلت، بدون جدوى، من أجلها النقابات التي سبقته (الاتحاد العام للنقابات الموحدة U.G.S.C.M) كحق التنظيم النقابي الذي وقع الاعتراف به في ظهير يوليوز 1957 وكالقوانين المتعلقة بالعقود الجماعية والضمان الاجتماعي والسلم المتحرك للأجور والأسعار...

2) نسبة إلى الفيلسوف اليوناني برمنيد الذي اعتبر الوجود وحدة لا تتجزأ وثابتة والمعروف بفيلسوف الوحدة والثبات (اللاتغير). لذلك فإن فلسفته تعتبر محافظة بالنسبة لفلسفة أب الجدلية هرقليط. وإننا استعملنا هذا النعت لأن الفصل والحسم بين برمنيد وهرقليط ما زال، على ما يظهر، قائما حتى الآن رغم الرصيد الهائل الذي عرفته المعرفة الإنسانية خاصة بعد القفزة النوعية الكبيرة التي حققتها نظرية المعرفة على يد ماركس والماركسية.

عمالية أصيلة (ستكون لها المساهمة الحاسمة في التحرر الوطني وحتى في النضالات النقابية كما ستكون لها المساهمة الفعالة في التضامن الأممي) وانه في مرحلة معينة يكون هو الشرط الموضوعي لتوحيد الطبقة العاملة والحركة العمالية على أساس أرضية نقابية وسياسية وإيديولوجية متقدمة على سابقتها،أي لتحقيق وحدة الطبقة العاملة في إطار أرقى. واليوم ـ ومع كل الأسف ـ نرى دعاة الوحدة من أجل الوحدة في مأزق إذ أنهم لم يتمكنوا، حتى الساعة رغم التراكمات والدروس التاريخية العديدة، من تفسير كيف أن تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ـ الذي ينعتونه بعملية «انشقاق» و «إضعاف» للطبقة العاملة ـ صاحبه نهوض عمالي ومطلبي لم تعرفه الطبقة العاملة المغربية وبلادنا منذ عشرات السنين. فهم من جهة يثنون على النهوض المطلبي والمكاسب التي تحققها الطبقة العاملة في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ولكنهم في نفس الوقت غير مرتاحين لميلاد هذه المنظمة. إن تشبثهم بشعار الوحدة الجامد هو الذي جعلهم لا يتمكنون من لمس العلاقة الموضوعية بين النهوض المطلبي وتكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باعتبارها نتاجاً وأداة لهذا النهوض العمالي. وإن دل هذا الموقف على شيء فإنما يدل على أن الماركسية ذاتها عندما تحرم من نواتها الديناميكية الثورية أي الجدلية فإنها تصبح اجتراراً عقيماً ونزعة محافظة (3) وعرقلة حتى في وجه التحولات الأساسية التي تخدم مصالح الطبقة العاملة.

وهذه كلها خلاصات يستنتجها القارئ من دراسته للفصل الأول من الكتاب الذي يتعرض لمسألة جدلية الحماية النقابية والنقابية الوطنية (انظر من ص 21 إلى ص 55).

---

3) راجع لينين؛ الجدلية والتوفيقية «مدارس» و«أجهزة» في كتاب نصوص حول النقابات الطبعة الفرنسية لدار التقدم بموسكو؛ 1970؛ من ص.422 إلى ص.431.

غير أن مسألة المساحة التاريخية رغم أهميتها التي أوضحناها لم تكن لتؤدي بالمنوني إلى إدراك القوانين المتحكمة في التطور الخاص للحركة العمالية المغربية إن لم تضاعف بعامل آخر وهو تسلح كاتبنا بمنهج يعتمد على التحليل الملموس للواقع التاريخي الملموس. وإن هذه اليقظة المنهجية جعلتِ الدراسة تتلافى السقوط في عيوب منهجية غالباً ما تترصد الدراسات حول الطبقة العاملة وحول خصوصية التشكلة الاجتماعية في بلد كبلدنا وبنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية.

فهي أولا لم تسقط في الدغمائية سواء منها دغمائية دعاة الخصوصية أو دغمائية دعاة القوانين العامة لتطور الحركة العمالية المغربية التي اتخذت في الشروط التاريخية المغربية شكل الفرانكو مركزية Franco-Centrisme. ونعني بذلك التحاليل الجاهزة التي تستنبط مضمونها من خصوصية تطور الحركة العمالية الفرنسية وتضفي على هذه الخصوصية طابعاً عاماً. وإذا كان المنوني لم يستعمل بالضبط هذه التسمية (4) في كتابه فإنه خصص صفحات عديدة (انظر على الخصوص من ص.428 إلى ص.434) ليظهر أن التجربة الفرنسية هي تجربة خاصة يجب تلافي تعميمها بطريقة تعسفية على الواقع المغربي. ولقد استدل في هذا الصدد بنضالات الطبقة العاملة الفرنسية وبعدة نصوص ماركسية خاصة منها نصوص انجلز ولينين وقارنها بنصوص بليخانوف وبمفاهيم القادة النقابيين الفرنسيين. وان الخطر الكامن في الفرانكو مركزية، باعتبارها نزعة لا تاريخية غير قادرة على فهم الواقع المغربي والتأثير فيه وتحويله لصالح الطبقة العاملة المغربية وتنظيماتها النقابية هو التجاؤها إلى استعمال شعارات جامدة وفارغة بدون أي مضمون جدلي -

---

4) إن المنوني يطلق هذه التسمية لأول مرة في العرض الذي ألقاه أمام مناضلي وأطر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والذي يحمل العنوان التالي : المميزات التاريخية للحركة العمالية بالمغرب. انظر جريدة الديمقراطية العمالية عددي 24 و25، وهو منشور في هذا الكتاب.

كشعار الوحدة المطلقة الذي أوضحناه سابقا وشعار استقلال النقابة عن الحزب... - واعتبارها مفاهيم مقدسة لا يمكن المس بها كيفما كانت الظروف.

كما أن الدراسة تلافت السقوط في التأويل المجرد La spéculation سواء ذلك التأويل الذي قد يعتمد على وقائع كافية تسمح له بالتنظير ولكنه يتخذ المفاهيم المثالية والميتافزيقية منطلقا له،أو ذلك التأويل الذي يتخذ من الاشتراكية العلمية إطاراً نظريا له،ولكنه يفتقد الممارسة والدعائم الواقعية التي تسمح له بالتنظيم الملموس للواقع الملموس ويظل في نهاية التحليل عبارة عن خطاب بالكلمة وداخل الكلمة، ذلك الضرب من اللغو الذي نبه إلى خطورته لينين وهو يحدد، سنة 1920، لمنظمات الشباب السوڤياتية مهامها (5).

وإن هذا التبصر المنهجي الذي تحلى به الكاتب لمن الأسباب التي جعلت من كتاب «الحركة النقابية العمالية بالمغرب» تجاوزا حقيقيا للدراسات القليلة التي تعرضت حتى الآن للحركة العمالية بالمغرب. فإذا استثنينا الدراسة التي قام بها شهيد الطبقة العاملة عمر بنجلون سنة 1967 والتي تعتبر بحق دفعة حاسمة لانطلاق البحث العلمي الجاد حول الحركة العمالية والتي رسمت، رغم الظروف التاريخية التي كتبت فيها ورغم حدود الفترة التي تناولتها بالبحث، الخطاطة الأولى للطرح الصحيح لقضايا الطبقة العاملة المغربية، فإذا استثنينا هذه الدراسة، لا نجد سوى بحوثاً مقتضبة وجزئية تفتقد الطموح النظري وتذهب ضحية اللبس الإيديولوجي الحاصل عن طبيعة المرحلة التي كانت تعرفها الطبقة العاملة والحركة العمالية إبان كتابتها. ودراسة المنوني إذا كانت تنطلق هي الأخرى من مرحلة،أي من الأزمة التي كات تعرفها الحركة العمالية المغربية في حدود سنة

5) راجع لينين؛ مهام منظمات الشباب؛ الأعمال؛ الطبعة الفرنسية؛ المجلد 31؛ ص.294.

1975 ومن ضرورة تجاوز هذه الأزمة،فإنها ربطت ذلك بكل مسلسل تطور الحركة العمالية بالمغرب؛ هذا المسلسل الذي تخللته عدة أزمات ولكنه عرف أيضا عدة تجاوزات. لذلك كانت (أي الدراسة التي نقدم لها) محاولة تركيبية لإغناء الرصيد النظري المترتب عن ما كتب في موضوع الحركة العمالية المغربية وقضاياها.

وقبل إنهاء كلامي عن القضايا المشرفة على الموضوع لا يفوتني أن أسجل في هذا التقديم روح المسؤولية التي يتحلى بها الكاتب والتي يلمسها القارئ والمطلع على دقائق الأمور فيما يخص الحركة العمالية المغربية من قراءته للكتاب. ذلك أن خطاب المنوني في هذه الدراسة هو خطاب يتوخى، أولا وقبل كل شيء، تجنب كل ما من شأنه أن يعرقل المخاض التاريخي الذي أدرك معالمه. فإذا كان كاتبنا صارما في استجلاء القضايا المتحكمة في تطور الحركة العمالية المغربية فإنه طرح الأمور، خاصة تلك التي لبعض فصائل الحركة التقدمية ببلادنا دور ما فيها، بشكل إيجابي وبناء ويشرفه حرصه هذا على أن لا يرهن المستقبل.

إشكاليتان وإشكالية

لنتساءل الآن عن الإشكالية العامة التي يتمحور حولها الكتاب والتي نلمسها في جميع فصوله ؟ لقد سبق لنا أن قلنا إن الذي كان يشغل بال المؤلف وهو يحضر أطروحته هاته هو البحث عن الشروط الضرورية التي من شأنها تمكين الطبقة العاملة والحركة العمالية المغربية من تجاوز أزمتها. إذن فالإشكالية التي ينطلق منها المنوني هي إشكالية تغيير؛ إشكالية لا يمكن استجلاؤها إلا باستعمال منهج قادر على فهم الواقع في تحوله وتناقضاته من خلال القوانين التي تتحكم فيه. فهدف الدراسة ليس هو بالأساس وصف وتتبع بنيات الحركة النقابية المغربية وإنما إبراز التناقضات الموجودة داخل هذه البنيات واستجلاء القوى التي تحمل

الجديد على حساب القديم. وبعبارة أدق إن الدراسة ترمي إلى إبراز ـ من خلال التناقضات ـ اتجاه تطور الحركة العمالية والقوة الدافعة له؛ أي إبراز الحد الأساسي من التناقض.

ولكي يصل الكاتب إلى ذلك كان من اللازم عليه أن يدحض الممارسات النظرية والعملية التي طرحت،بطريقة أو بأخرى، قضايا التغيير داخل الحركة العمالية المغربية ودور هذه الحركة في النضال الاجتماعي والوطني.

ومن بين هذه الممارسات تلك التي قامت بها في مرحلة من مراحل تاريخ بلادنا الحركة الشيوعية بالمغرب. فهذه الأخيرة كانت تعتبر، ضمنا أو علانية، أن العنصر الأساسي، الذي يتحكم في تطور الحركة العمالية المغربية والذي يحدد دور الطبقة العاملة وخطة عملها في بلادنا هو ارتباطها العضوي والجدلي بالحركة العمالية الفرنسية. وإذا تعمقنا على سبيل المثال، في دراسة ألبير عياش (انظر كتابه «المغرب» بالفرنسية) التي تعكس إلى حد كبير هذا الموقف،فإننا نجدها تربط النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة المغربية إبان الحماية بنضالات الطبقة العاملة بفرنسا. ففي اعتبار هذا الكاتب أن نمو نضالات العمال المغاربة سنة 1936 هو راجع بالأساس إلى الوضع الداخلي بفرنسا وعلى الخصوص إلى تكوين الجبهة الشعبية بين الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي. وعندما يتعرض إلى قضية المطالبة بالاستقلال سنة 1944 فإنه يفسر ذلك بالوضع الدولي العام وبانتصار القوات الديمقراطية المعادية للفاشية. وعندما يتكلم عن النهوض المطلبي العمالي الذي عرفته سنوات 1945 ـ 1946 ـ و 1947 فإنه يربطه أساساً بتواجد ممثلي الحزب الشيوعي الفرنسي في حكومة الائتلاف الثلاثي بفرنسا. إذن في كل هذه التفسيرات التي تهم الحركة العمالية المغربية يعطي الأولية الاستراتيجية للطبقة العاملة الفرنسية وحركتها الاشتراكية. وبالطبع فإن هذا النوع من التأويل يؤدي

إلى ضرب من «الأممية الأبوية» التي واجهها انجلز ذاته داخل الأممية الثانية (6) والتي تدخل في إطارها معارضة القوات التقدمية الفرنسية ـ معارضة طالت سنين عديدة ـ لتكوين منظمة نقابية عمالية مغربية مستقلة. (في كل ما يتعلق بمدلول الصراعات بين النقابيين الوطنيين والنقابيين الشيوعين بالمغرب قبل الاستقلال السياسي (راجع الصفحات من ص.19 إلى ص.59 من الكتاب الذي نقدم له). وفي رأينا أن الارتباط مع الحركة العمالية الفرنسية وأن الوضع الدولي مسائل كلها أثرت في الحركة العمالية المغربية ولكن ليست هي العوامل المتحكمة في نمو وتطور هذه الحركة. وإننا لا نستصغر هنا الدور الإيجابي الذي لعبته الحركة العمالية الفرنسية في مواجهة الاستغلال الرأسمالي بالمغرب، كما أننا لا نقلل من المجهود النظري لألبير عياش ولا من مساهمته الثمينة والمستمرة في تأريخ الحركة العمالية بالمغرب (7). ولكن نريد أن نبين أن إعطاء الأولوية للحركة العمالية الفرنسية في رسم أفق تطور الحركة العمالية المغربية وتحديد دورها الاجتماعي والوطني فرضية تعتمد شروطاً تاريخية ظرفية وتظل سجينة بنية هذه الشروط غير مراعية لاتجاه التطور. وبعبارة أخرى نريد أن نثبت بأن فرضيات مثل هذه هي ذاتها ضحية ظروف تاريخية لم تتبلور فيها بعد الطبقة العاملة المغربية ولا وعيها الطبقي ولا دورها الخاص والمتميز. والجدير بالذكر أن خصوم الطبقة العاملة من قوى رجعية واستعمارية اعتمدوا نفس الأطروحة ليحرفوا الحركة العمالية المغربية عن خطها التحرري. فمن المعلوم أن مقيما عاما كإريك لابون كان من الذين يشجعون، في السر والعلانية، العمال المغاربة على الانخراط داخل الاتحام العام للنقابات الموحدة U.G.S.C.M. وذلك في الوقت الذي كان يحارب فيه شرعية

---

6) راجع نص انجلز في الصفحة 40 من كتاب المنوني الذي نقدم له.

7) إن ألبير عياش من المناضلين النقابيين والمثقفين القلائل الذين ما زالوا مستمرين في التعريف بتطور الحركة العمالية وبإشكالية نشأتها بالمغرب. ونذكر على سبيل المثال مقاله حول الشيوعيين بالمغرب سنة 1978، في دراسة جماعية تحمل عنوان الحركة العمالية الشيوعية والحركات الوطنية في العالم العربي.

وجود تنظيمات نقابية وطنية. كما تجدر الإشارة إلى أن القوى الرجعية بالمغرب تستغل اليوم هي الأخرى النظريات اللاتاريخية لمحاربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإبقاء الأوضاع على حالها.

والإشكالية الثانية التي ينتقدها المنوني ويعتبرها عائقا في تطور الحركة النقابية المغربية هي إشكالية النزعة النقابية الفوضوية في الشروط المغربية؛ خاصة صيغتها النظرية والعملية بعد الاستقلال السياسي لبلادنا التي جسدتها ممارسات جهاز الاتحاد المغربي للشغل على الخصوص منذ 1961. وينعت المنوني هذا الاتجاه تارة بِـ Pan syndicalisme، أي ما يمكن تسميته بالتغلغل النقابي الدائم، وتارة أُخرى بالامبريالية النقابية.

وفي كلتا الحالتين فإنه يقصد الاتجاه الذي يعطي الأولوية الاستراتيجية للعمل النقابي على العمل السياسي وبالتالي أولوية النقابة على الحزب. وإذا كانت الأُطروحة الأُولى لا تعطي الأهمية - الموضوعية - لارتباط الطبقة العاملة المغربية وحركتها بالفصائل الأُخرى لحركة التحرر الوطني، فإن أُطروحة هذا الاتجاه بالعكس من ذلك تنظر إلى الحركة العمالية ومصيرها في إطار هذا الارتباط ولكن من منظور ميكانيكي يعتبر النضال الاقتصادي المنطلق لكل نضال طبقي؛ أي من منظور يعتبر جميع الأشكال الأُخرى من النضال الطبقي مجرد امتداد للنضال الاقتصادي. فحسب «الامبريالية» النقابية إن النضال السياسي يجب أن يخدم النضال النقابي وأن التنظيم الحزبي يجب أن يخدم النقابة وأن يكون عمله مُرَاقَباً من طرفها؛ ذلك أن الحزب ما هو إلا مجرد امتداد سياسي للنقابة التي من الممكن أن تمتد منها تنظيمات أُخرى مختصة في أوساط الشباب والنساء مثل الشبيبة العاملة والاتحاد التقدمي للنساء المغربيات. ولهذا يمكن القول بأن الشروط التاريخية الملموسة لتؤكد أن المشكل الذي طرح في الساحة المغربية، فيما يخص علاقة الاتحاد المغربي للشغل بالحزب، ليس هو سيطرة هذا الأخير على النقابة

كما يدعي البعض وإنما هو إرادة النقابة لفرض هيمنتها على الحزب (8). وعلى الصعيد الإيديولوجي فإن «الامبريالية» النقابية تتميز بنفورها من كل تنظير وباستهتارها بالمثقفين وبأهمية الثقافة والفكر الاشتراكيين. فشعار «النضال» فقط من أجل الخبز الذي عمل به جهاز الاتحاد المغربي للشغل، والذي قيل عنه الكثير، لا يجسد فقط إرادة هذا الجهاز في عدم تسييس العمال وفي التخلي عن المساهمة في النضال التحرري، وإنما يجسد أيضا إرادته في عدم تثقيف العمال وتكوينهم النظري والاشتراكي لإبقاءهم مهمشين إيديولوجيا (وبالتالي تابعين إيديولوجيا) وسياسيا.

وإذا كان المنوني يُعَرّي إشكالية النزعة النقابية الفوضوية بالمغرب والتي يسميها «الإمبريالية» النقابية ويوضح خطورتها على تطور الحركة النقابية المغربية فإنه يفعل ذلك لا من حيث أنه في بعض الأحيان ـ أي في مرحلة ما من مسلسل الترابط الجدلي بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني ـ يكون العمل النقابي حافزاً ووسيلة للتأثير والرفع من قيمة العمل السياسي، وبالتالي تكون النقابة عاملا مهما وضروريا في دفع حركة التحرر الوطني إلى الأمام كما كان الشأن إبان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959، وإنما يفعل ذلك من حيث أن هذه النزعة تعطي الأولوية بشكل دائم ومتحجر للعمل النقابي؛ أي من حيث أنها نزعة ميكانيكية لا تقر بأية جدلية بين العمل النقابي والعمل السياسي فبالأحرى أن تعطي، في إطار هذه الجدلية، الأولوية الاستراتيجية للعمل السياسي كما تؤكد ذلك التجربة النضالية للطبقة العاملة والرصيد النظري للاشتراكية العلمية.

---

8) ويكفي مثال وحيد من بين عدة أمثلة للتدليل على ذلك وهو أن التقرير الذي حضره الشهيد المهدي بن بركة ليكون أرضية مذهبية للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد عوض بتقرير آخر تحت ضغط عناصر الاتحاد المغربي للشغل. نرى إذن من خلال هذا المثال كيف أن النقابة كانت تريد فرض توجيهها على الحزب.

إن أطروحة المنوني المركزية التي توضح الإشكالية التي يطرحها (إشكالية تطور الحركة العمالية والقوة الدافعة لهذا التطور) هو أن عنصر الحركة والتقدم أي عنصر التغيير داخل الحركة العمالية المغربية كامن بالأساس في ارتباطها الجدلي والموضوعي بحركة التحرر الوطني. ويعتمد المنوني لدعم استنتاجه المركزي هذا على كثير من الأحداث الدالة التي لم تخص فترة بعينها، كما قلنا سابقا، وإنما شملت مسلسل تطور الحركة العمالية منذ نشأتها سنة 1920 إلى غاية سنة 1975. فكاتبنا ينطلق من القوانين العامة التي أقرها الفكر الاشتراكي. ومن دروس ممارسة الطبقة العاملة ذاتها فيعطي الأولوية الاستراتيجية للعمل السياسي على العمل النقابي في إطار تفاعلهما الجدلي، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية التناقض الأساسي في المغرب الذي هو تناقض استعماري وطني. ولقد أظهر المنوني كيف أن هذا الارتباط أو إعادة الارتباط الجدلي، في فعاليته وعمقه، بين الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني، هو الذي يفسر لنا أساسا مختلف التحولات النوعية التي تخللت تطور الحركة العمالية المغربية وكذلك التجاوز الذي عرفته هذه الحركة عندما مرت من حركة نقابية ترتكز بالأساس على الارستقراطية العمالية وترفع أطروحات أجنبية في إطار الاتحاد العام للنقابات الموحدة U.G.S.C.M. إلى حركة نقابية وطنية بتأسيس سنة 1955 الاتحاد المغربي للشغل. والمقصود بالارتباط هنا ليس هو الارتباط الإداري الفوقي للنقابة بالحزب وإنما هو النضال الفعال في إطار الخط الموحد لحركة التحرر الوطني (9). فكل تقدم يحرز عليه جناح من أجنحة حركة التحرر الوطني، سياسياً كان أم نقابيا، يعمق الصراع من أجل التجاوز النوعي داخل حركة التحرر الوطني ويحضر تحولات عميقة في الحركة. وعلى هذا

9) للإحاطة بآراء الكاتب في كل ما يخص مسألة استقلال النقابة عن الحزب ارجع إلى عرضه المميزات التاريخية للحركة العمالية بالمغرب المنشور بجريدة الديمقراطية العمالية عددي 24 و25 وإلى عرضه التطور السياسي للحركة العمالية بالمغرب المنشور بمجلة الثقافة الجديدة عدد 13 السنة الرابعة 1979. وهما منشوران في هذا الكتاب.

الأساس يمكن القول بأن المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الذي انعقد سنة 1975، بما جاء به من توضيح إيديولوجي متقدم ومن خطة ترتكز على النضال الديمقراطي الجماهيري من أجل الاشتراكية وبما يشكله من رصيد إيديولوجي وسياسي، عجل بالتحولات الكيفية داخل الحركة النقابية ذاتها.

وبعبارة أخرى يمكن اعتبار هذا المؤتمر ـ بكل موضوعية ـ جزءا من المسلسل الذي أدى فيما بعد إلى تكوين المنظمة النقابية الديمقراطية الوحدوية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. كما يمكن القول أيضا بأن كل تعزيز وكل إغناء لمكتسبات هذا المؤتمر سيؤدي إلى تعزيز الخط التصحيحي داخل الطبقة العاملة المغربية وإلى كسب أوسع الجماهير لهذا الخط. وإذا كانت الحركة النقابية هي جزء لا يتجزأ؛ جزء متفاعل مع حركة التحرر الوطني كما رأينا فإن قضايا «الوحدة» و«التشتت» و«الانشقاق» لا تطرح ـ الطرح العملي والصحيح ـ إلا على هذا المستوى؛ أي في إطار النظرة الشمولية لحركة التحرر الوطني ككل. إذاك سيتمكن كل ذي بصيرة من لمس الحقيقة التالية : ان الانشقاق الفعلي للطبقة العاملة المغربية قد بدأ في الوقت الذي أعطت فيه القيادة النقابية توجيها نقابيا وسياسيا معارضا بل ومعاديا للتوجيه العام لحركة التحرر الوطني. فالتجربة التاريخية الملموسة قد أظهرت بجلاء بأن التوجيه الذي سلكته هذه القيادة ابتداء من سنة 1961 هو الذي أدى إلى إضعاف الحركة العمالية وإلى تشتيتها وضرب كثير من مكاسبها وهو الذي جعلها في آخر المطاف لا تتمكن حتى من الحفاظ على الخبز في إطار سياسة الخبز (10). والواقع الحالي للحركة العمالية يظهر هو الآخر كيف أن إعادة ارتباطها مع حركة التحرر الوطني التي جسدها تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قد شكلت انطلاقاً ونهوضا عماليا تعذر حتى على خصوم

---

10) ويعطي المنوني في كتابه صورة دقيقة للتقهقر الكمي للمنخرطين (والعاطفين) داخل الاتحاد المغربي للشغل،كما يعطي نفس الصورة لتقلص المساحة التنظيمية النقابية هذا التقهقر الذي أضر بالحركة النقابية وساعد على تشتيتها عندما استفادت منه نقابات صورية.انظر على الخصوص ص.122 وما بعدها.

الطبقة العاملة نكرانه. وخلاصة القول إن التربة التي تغذي الحركة العمالية المغربية، في اعتبار المنوني، هو ارتباطها بحركة التحرر الوطني. وبالتالي، فعنده، إن كل ابتعاد للحركة النقابية عن حركة التحرر الوطني (وقد أظهرت التجربة سواء إبان الحماية أو بعد الاستقلال السياسي بأن إيديولوجية الابتعاد هاته بغلافاتها المختلفة هي فعلا إيديولوجية تقسيم الطبقة العاملة) يفقد للحركة العمالية أصالتها إما بأن تصبح مندمجة في حركة أجنبية كما كان الشأن في فترة الحماية وإما بأن تحتمي بقوات معادية للطبقة العاملة كما حصل ذلك ابتداء من 1961. وعليه يكون التقسيم ـ أي تقسيم الطبقة العاملة ـ عند المنوني هو فك الارتباط بين الحركتين وتكون الوحدة هي إعادة هذا الارتباط وتماسكه.

اللحظة والحركة

إن «كتاب الحركة النقابية العمالية بالمغرب» إذا كان يهتم بالمسلسل التطوري للحركة العمالية كما قلنا سابقا فإنه للتمييز بين مراحل هذا المسلسل يقف عند اللحظات المحظوظة التي يتم فيها التحول؛ أي عند تلك اللحظات التي تلتقي فيها العوامل والشروط التي تجعل من مشكل تحول الحركة النوعي مشكل الوجود النقابي ذاته. فأطروحة الكتاب المركزية التي أبرزناها هي شديدة الاتصال بمسألة تحديد المراحل (La periodisation). فالمنوني لم يضع مراحل لتطور الحركة العمالية بطريقة تعسفية وإنما من خلال لحظات التطور المحظوظة ومن التحولات العميقة والتجاوزات النوعية التي عرفتها الحركة. ويمكن القول بأن الحركة العمالية المغربية عرفت ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى وهي : التي تمتد منذ نشأة النقابات الأولى بالمغرب بتأطير وتوجيه العمال الأجانب إلى غاية سنة 1943. وهي اللحظة التي تم فيها بروز

س.ج.ت. الفرنسية في شكل جديد تحت اسم الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب .U.G.S.C.M.

المرحلة الثانية وهي : التي تمتد من هذه اللحظة إلى اللحظة 1951 ـ 1955. نقول اللحظة 51 و55 لأن 1951 عرفت حصول الوطنيين النقابيين على الأغلبية في المؤتمر الرابع لِـ س.ج.ت. والمصادقة على ملتمس يقرر خلق تنظيم نقابي وطني، ولأن 1955 هو تاريخ تأسيس هذه المنظمة الوطنية أي الاتحاد المغربي للشغل؛ هذا التأسيس الذي هو في عمقه امتداد واكتمال للتحول الذي طرأ سنة 1951. ونلمس هنا سذاجة أولائك الذين كانوا ينعتون عملية ميلاد الاتحاد المغربي للشغل بعملية انشقاق للطبقة العاملة وإضعاف لوحدتها وكفاحيتها. إذ أن هذا التأسيس شَكّلَ نهاية المسلسل التحرري من وصاية وهيمنة النقابات الأجنبية على الحركة العمالية وهو في نفس الوقت تجذير وتعميق للعلاقة بين حركة التحرر الوطني والحركة العمالية.

المرحلة الثالية وهي : التي تمتد من لحظة تأسيس الاتحاد المغربي للشغل إلى لحظة المخاض التاريخي الذي سيؤدي سنة 1978 إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ولقد تميزت هذه المرحلة بالتحول الذي حصل سنة 1961 في اتجاه الاتحاد المغربي للشغل وذلك بفك ارتباطه بحركة التحرر الوطني. والجدير بالذكر أن هذا التحول الذي عرفه الجهاز النقابي اقترن بتحول آخر وقع على مستوى الحكم سنة 1960 حيث تم إقصاء العناصر الوطنية من تسيير شؤون البلاد والدخول في سياسة التبعية. ولقد شكل التحول الأول، أي فك الارتباط، وسيلة حيوية لتعبيد الطريق ولتمرير التحول الثاني الحاصل في طبيعة وسياسة الحكم. وبعبارة أخرى فإن التحول الذي عرفته الحركة النقابية ابتداء من سنة 1961 هو في الواقع جزء من ظاهرة ما سمي آنذاك بانفراد الإقطاع بالحكم. فتحييد الطبقة

العاملة الذي هو نتيجة طبيعية لفك الارتباط مع حركة التحرر الوطني وشعار استقلال النقابة عن الحزب،كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى احتكار السلطة من طرف الإقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية.

إذن الاعتماد على هذه اللحظات لتحديد المراحل يبين التحولات العميقة التي طرأت على الحركة العمالية. ففي سنة 1943 مرت من حركة عمالية ذات أطروحات استعمارية إلى حركة نقابية تدافع عن المساواة بين العمال المغاربة والأجانب وتشجع دخول العمال المغاربة في العمل النقابي، ولكن في إطار غير وطني يتبنى أطروحات أبوية أجنبية. وفي اللحظة 1951 ـ 1955 تكونت نقابة ذات أفق وطني. وفي اللحظة 1978 أصبحت الحركة ذات أفق اشتراكي.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن لحظات التحول النوعي هاته عرفت ما يمكن تسميته حزاما وقائيا مساعدا يتمثل في الوقفة الجماهيرية التي تصاحب هذه التحولات والتي تقي عملية التحول النوعي من محاولة الرجعية لإجهاضه،وفي نفس الوقت، تشجع الطليعة العمالية بالقيام بهذا التحول. فالتحول الذي حصل سنة 1943 على الحركة النقابية بالمغرب واكبته تعبئة جماهيرية واسعة إذ يجب أن لا ننسى أن الشعب المغربي بقيادة حركته الوطنية كان مقبلا آنذاك على وثيقة المطالبة بالاستقلال. والتحول الذي حصل في اللحظة 1951 ـ 1955 واكبته تعبئة جماهيرية واسعة تمثلت على الخصوص باندلاع المقاومة المسلحة ضد الاستعمار. كما أن اللحظة 1978 أي ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل صاحبته الوقفة الجماهيرية في إطار التعبئة الوطنية من أجل استرجاع صحرائنا والدفاع عن الوحدة الترابية لبلادنا. وإن هذه التعبئة بالذات لمن العوامل الأساسية التي شلت مؤقتا الطبقات الحاكمة ومكنت الحركة العمالية من إنجاح طفرتها،وذلك بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.



الحركة النقابية العمالية
وإشكالية الديمقراطية في المغرب

يطرح مشكل الديمقراطية قضية أولية، وهي : من أي زاوية يمكن التطرق إليه ومعالجته بطريقة ملموسة، طريقة تجنب رجل الممارسة السقوط في التبسيط الساذج أو في التأويل التجريدي البعيد عن الواقع ؟ ذلك أن البحث في المشكل الديمقراطي وبصفة خاصة البحث الذي يتوخى إبراز علاقة نضال الطبقة العاملة بإشكالية الديمقراطية، في إطار تاريخي واجتماعي كالمغرب، تكتنفه عدة صعوبات نظرية وعملية، وهي صعوبات ترتبط في مجملها بالشكل الذي اتخذه النضال الديمقراطي في بلادنا.

وسنقف بالأساس في مستهل دراستنا هاته عند الصعوبات التي تخص مفهوم الديمقراطية ذاته، ونعني بذلك الغموض القائم حول مضمون وأبعاد هذا المفهوم. إن أسباب هذا الغموض، رغم تنوعها، ترجع أساسا إلى تجاهل طبيعته التاريخية الاجتماعية، فهذا التجاهل هو الذي يقلص في الأخير مفهوم الديمقراطية ليحصره في مجموعة من المبادئ العامة المجردة. فالديمقراطية كمفهوم وكممارسة لها

جذورها التاريخية المتغلغلة في القدم. فلقد برزت أول الأمر في المجتمعات الطبقية الأولى (إذ غير خاف أن كلمة ديمقراطية استعملت أول الأمر في المجتمع اليوناني القديم،وكانت تطلق على تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي معين عرفه في فترة ما المجتمع العبودي) واستعملت فيما بعد لتطلق على منظومات سياسية واجتماعية أخرى وجردت بالتالي من مضمونها التاريخي الاجتماعي المحدد. هذا بالإضافة إلى أنها وصلتنا، نحن، عن طريق النظام الرأسمالي وإيديولوجية الطبقة المسيطرة فيه أي البورجوازية؛ وصلتنا في صيغة اكتمال أو توسيع أو تحسين للديمقراطية ،كما عرفها المجتمع اليوناني العبودي وليس في صيغة تجاوز نوعي، له أسسه الاجتماعية التاريخية. إن مسلسل استقلال المفهوم هذا « le processus d'autonomisation du concept »، الذي تحقق على هامش المعرفة العلمية جعل الكثير يعالج الديمقراطية وكأنها في جوهرها غير مرتبطة بمجتمع واقعي ملموس، له مرتكزاته الاجتماعية الملموسة، وكأنها معطى لا تاريخي غير خاضع للزمان والمكان. هناك عامل آخر يلعب دوره على الساحة المغربية ـ ولربما على الساحة العربية أيضا ـ في غموض مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بنضال الطبقة العاملة، وهو عامل مرتبط بالتطور التاريخي الخاص لمجتمعنا. فمسألة الديمقراطية في المغرب ارتبطت، ولمدة طويلة، بالنضال الوطني ضد الاستعمار وكانت محط تحالف طبقي واسع في شروط تميزت بقيادة البورجوازية المغربية للكفاح الوطني وبغياب الاستقلال التنظيمي والإيديولوجي للطبقة العاملة. هذا العامل أدى بدوره إلى إسدال الحجب القائمة حول مفهوم الديمقراطية وعلى الخصوص حول الطبيعة الخاصة لعلاقة نضال الطبقة العاملة بالديمقراطية. هذا بالإضافة إلى أن مسلسل تطور الحركة العمالية المغربية، الذي اتسم ابتداء من سنة1961بفك ارتباط نضالها عن نضال حركة التحرر الوطني والذي أدى إلى «تحييدها» وتهميشها وقتا طويلا وفتح المجال واسعا لانتشار إيديولوجية البورجوازية بين صفوف العمال، قد عرقل بدوره ـ وإلى غاية تأسيس الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل (نونبر 1978) ـ عملية بلورة المفهوم الاشتراكي للديمقراطية والطريق الخاص التي تميز الطبقة العاملة في النضال الديمقراطي. ولقد دفعت الطبقة العاملة المغربية والجماهير الكادحة ثمن هذه التصورات والممارسات الخاطئة، دفعت ثمنها فيما مس المكتسبات، في مجال الحريات الديمقراطية ـ التي أحرزت عليها في بداية الاستقلال السياسي لبلادنا ـ من تراجعات عديدة.

إن هذه الأسباب المتضافرة هي التي تكمن وراء الغموض الذي يكتنف مفهوم ومضمون الديمقراطية،ذلك الغموض الذي ساد ويسود على الساحة السياسية والإيديولوجية. فصفوف التقدميين هي الأخرى لم تنج منه كما يتجلى ذلك في تأرجح بعضهم بين موقف الاحتقار الكلي لإمكانية النضال الديمقراطي داخل المؤسسات المنتخبة، وبالتالي التخلي عن البحث عن وسائل عملية ملموسة لتوسيع هذه الإمكانية وربطها (في إطار مسلسل كلي وشامل لنضال الطبقة العاملة من أجل التحرر والاشتراكية) بالإمكانيات الأخرى، وبين التشبث المرضي بضرورة الاعتماد على الإمكانية البرلمانية مهما كانت الظروف والأحوال،وبالتالي التخلي عن كل نظرة وممارسة شاملة للصراع الطبقي. والجدير بالذكر أنه مهما بدا الاختلاف ظاهرا بين الموقفين فهما في العمق يلتقيان في نظرتهما التقليصية « réductioniste » للمشكل. فكلاهما يخلط بين مسلسلين متفاعلين حقا ولكن أيضا متمايزين : مسلسل عام وشامل هو مسلسل النضال الديمقراطي الذي قد يتخذ أشكالا متنوعة برلمانية وغير برلمانية، ومسلسل آخر يمكن أن نسميه مسلسلا انتخابيا، ونعني به مسلسل النضال الجماهيري الذي قد تسمح به الانتخابات والذي قد يؤدي إلى بعض المكاسب أو قد لا يؤدي إليها، أي قد يعزز النضال التحرري العام أو قد لا يعززه حسب طبيعة المرحلة وموازين القوى... وقد يتخذ هذا التباين الصوري بين الموقفين المذكورين شكل تباين بين دعاة البرلمانية والدفاع عن التواجد داخل البرلمان، وغيره من المؤسسات المنتخبة كيفما كانت الظروف

والملابسات، وبين من يعتقدون أنهم يناضلون حقا ضد النزعة البرلمانية عندما يكتفون بالنضال ضد التواجد داخل البرلمان في حد ذاته ويجعلون، بوعي أو بدون وعي، من ذلك المهمة المركزية المطروحة على حركة التحرر الوطني في الوقت الراهن. غير أنه إذا ما تعمقنا في الموقفين وجدناهما يلتقيان في النهاية في إعطاء الأولية للبرلمان، سلبا أو إيجابا، والتركيز عليه بدون أي تمييز وبعيدا عن التمكن الملموس من طبيعة المرحلة. وهكذا يقودنا تحليل الموقفين إلى أن اللا برلمانية في شكلها الطفولي هي مظهر من مظاهر البرلمانية. إن ما يوحد بين النزعتين البرلمانية واللا برلمانية الطفولية هو إهمالهما معا المهام النضالية الأخرى وصرفهما طاقة المناضلين في صراع الدخول أو عدم الدخول إلى البرلمان بشكل مجرد. ذلك أن قيمة التواجد داخل البرلمان، من منظور المصلحة الطبقية للطبقة العاملة وحلفائها، لا تقاس انطلاقا من اعتبارات عاطفية أو من مزايدات واختلافات فئوية أو من زاوية واقعية سياسية مزعومة وإنما تقاس أساسا بعلاقة هذا التواجد (داخل البرلمان والمؤسسات المنتخبة الأخرى...) ووظيفته في مسلسل الصراع الطبقي العام الذي تخوضه الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

إن علاقة الطبقة العاملة بالإشكالية الديمقراطية بالمغرب يشوبها، إذا، غموض له أسبابه الذاتية والموضوعية التي أوضحنا أهمها. وإذا كان من الضروري بالنسبة لرجل الممارسة رفع هذا الغموض، فمن الضروري أن يعالج إشكالية الديمقراطية من المنظور الطبقي. فالديمقراطية شكل تنظيمي وسياسي واقتصادي واجتماعي للمجتمع والدولة. فللتمكن منها معرفيا يجب إدراكها وفهمها في إطار نظرة شمولية. غير أن هذه النظرة الشمولية لتنظيم المجتمع ككل وعلى أصعدة متعددة انطلاقا مما هو سياسي ـ لأن الديمقراطية ترتبط أساسا بالسلطة والدولة ـ لا يمكن أن توجد إلا عند الطبقات التاريخية المؤهلة لقيادة المجتمع. والطبقات التاريخية في المجتمعات الرأسمالية هي الطبقة العاملة من جهة والبورجوازية من جهة أخرى.

أما البورجوازية الصغرى فهي عبارة عن طبقة (فئة) وسطية « Tampon » بين الطبقتين المذكورتين. فهي تارة تتقمص المنظور البورجوازي للعالم وللمجتمع وتارة أخرى المنظور البروليتاري. وهذا يعني أنها لا تملك منظورا طبقيا خاصا وإنما تستعيره حسب الظروف والملابسات وموازين القوى بين البروليتاريا والبورجوازية. ولا يعني ذلك أن البورجوازية الصغرى لا تملك مواقف خاصة بها في مشكل الديمقراطية أو غيرها من القضايا الوطنية الأخرى،بل يعني أن ما يميز تلك المواقف هو كونها عبارة عن خليط ونسيج لمواقف متناقضة ضيقة الأفق، نسيج فاقد للاتساق الداخلي والشمولية والوحدة، أي فاقد للخصائص الشكلية التي تميز كل منظور. وبعبارة موجزة، إذا كانت للبورجوازية الصغرى مواقف فليس لها منظور عام وهذا ما يفسر طغيان التجريبية في ممارستها.

إذا تركنا جانبا ومؤقتا موقف البورجوازية المحلية، في العالم الثالث، من مسألة الديمقراطية وحاولنا أن نميز السمات الأساسية ـ في نصاعتها ـ للمضمون الذي تعطيه البورجوازية للديمقراطية، وجدناها تتلخص في البحث عن توازن داخل النظام الرأسمالي؛ توازن يتحقق بواسطة فصل مزدوج : فصل بين الدولة والمجتمع، وفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية... ففصل الدولة عن المجتمع المدني يعبر عن استقلال الجانب السياسي le politique عن الجانب الاقتصادي ويشكل قفزة نوعية حققها تطور المجتمع بالنسبة للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي كان فيها الإقطاعي هو صاحب الأرض، وفي نفس الوقت، الحاكم الآمر والناهي. إذ الوسيلة التي ستحد من هذا الفصل أو هذه الاستقلالية هو النظام التمثيلي (بواسطة الانتخابات وتعدد الأحزاب...). وفي إطار هذا الفصل النسبي، تُقَدَّمُ الدولة من طرف البورجوازية كنتاج للعقلانية التي وصل إليها المجتمع وكعامل يوحد التنوع والصراع المتواجدين داخل المجتمع المدني. وبذلك لا تكون الدولة مجرد نتيجة العقلانية بل هي تحمل عقلانية عُلْيَا تمكنها من

استخراج «مصلحة عامة» تعلو على المصلحة الخاصة. وفي الحقيقة، إن هذه المصلحة العامة، أو ما تقدمه البورجوازية كمصلحة عامة، هي تركيب لمصالح مختلفة يصب في مصلحة خاصة، هي بالضبط المصلحة الطبقية للبورجوازية، ويضمن لهاته استمرارية وسيطرة نظامها. وهنا يبرز الطابع المتناقض لدور الدولة في المجتمع الرأسمالي باعتبارها أداة تخفف من حدة الصراع الطبقي وتضمن في آن واحد السيطرة الطبقية للبورجوازية؛ أي باعتبارها تبقي الصراع في حدود النظام الرأسمالي. أما فصل السلطات فإنه جوهر المفهوم الليبرالي للديمقراطية ويهدف إلى صيانة حرية الفرد التي تظهر بالأساس في حرية الرأسمال وحرية العامل في أن يبيع قوة عمله وفي حرية الملكية الفردية الخ... ويلعب البرلمان دورا مركزيا في هذا المفهوم إذ يهدف بالأساس إلى إبعاد الجماهير عن التقرير؛ إذ ما تسمح به المسطرة البرلمانية هو حق المواطنين في اختيار من سيمثلهم لمدة زمنية معينة ومن سيقرر في محلهم دون أن يطلب منه الرجوع في اتخاذ قراراته إلى منتخبيه ودون إعطاء هؤلاء إمكانية خلعه. لذلك كانت الديمقراطية في شكلها الليبرالي البرلماني وسيلة من وسائل استغلال العمل واستخراج فائض القيمة. فهي في العمق بالنسبة للبورجوازية وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. بطبيعة الحال إن الفكر البورجوازي لا يقدم مسألة الديمقراطية بهذا الشكل، فهو يوهم الجماهير بأن الديمقراطية غاية في حد ذاتها، وهو بذلك يجردها من مضمونها التاريخي ومن وظيفتها الفعلية ويقلصها في مجموعة من المبادئ العامة المجردة المطلقة. وغير خاف على أحد أن هذا التشويه هو شكل من أشكال الصراع الطبقي يهدف إلى الحيلولة دون وعي الجماهير. وغالبا ما تفلح البورجوازية في زرع مغالطاتها تلك في صفوف فئات واسعة من البورجوازية الصغرى ومن الارستقراطية العمالية وحتى في صفوف بعض العمال المتخلفين وعيا وتسييسا. إن المفهوم البورجوازي للديمقراطية مازال يُغْرِي - مع كل الأسف - عددا من التقدميين خاصة وأن البورجوازية أصبحت تستغل وبشكل قوي عدم تمكن البلدان الاشتراكية من إبراز معالم ديمقراطية شعبية في إطار البناء الاشتراكي.

ذلك هو المضمون الطبقي للمفهوم الليبرالي للديمقراطية في نصاعته أي في صيغته النموذجية، غير أن البورجوازية يمكن أن تتخلى، حتى في المجتمع الرأسمالي ذاته (عندما تتهدد في مصالحها الطبقية على الخصوص مع نمو النضال البروليتاري) عن هذه الصيغة للديمقراطية كما يتجلى ذلك في الأنظمة الفاشية وكما يتجلى في عملية استعمار واضطهاد الشعوب من طرف الإمبريالية. أما بالنسبة للبورجوازيات المحلية في «العالم الثالث» فالتجربة التاريخية تثبث أنها تابعة وأنها في الأغلب لا تومن بالديمقراطية حتى في شكلها الليبرالي،والقاعدة العامة عندها هي أن تحرم الشعب حتى من مجرد عملية اختيار من يمثله في البرلمان أو في مجالس أخرى. وعندما تضطر إلى تنظيم انتخابات فإنها تزورها بطريقة مكشوفة وما النسب التي تعلن (من 90 ٪ إلى ما فوق...) من طرف البورجوازيات التابعة إلا دليل على عدم قدرة اعتمادها على اللعبة الديمقراطية في شكلها الليبرالي.

وأما الطبقة العاملة فإنها، بخلاف البورجوازية، تعطي للديمقراطية مضمونا آخر. إذ الديمقراطية بالنسبة لها ليست مبادئ فارغة بل هي واقع حي يعاش، فمفهوم الطبقة العاملة الخاص للديمقراطية يتصف بجذريته وباستمرارية صفة الجذرية هاته، فالديمقراطية بالنسبة لهذه الطبقة هي أولا وقبل كل شيء وسيلة ضد استغلال الإنسان للإنسان ووسيلة لقلب ميزان القوى في أفق بناء مجتمع اشتراكي،لذلك كان النضال الديمقراطي عندها يركز على إقرار الحريات الجماعية مثل حق الإضراب وحق التظاهر،وعلى إعطاء مضمون ملموس وتاريخي للديمقراطية.

أولا : الأبعاد الديمقراطية للنضال اليومي للطبقة العاملة

بعد أن أوضحنا القضايا الأساسية التي تمكننا ـ في ضوء النضالات الحالية للجماهير المغربية وقواها التقدمية ـ من الإشراف على صعوبات التطرق بطريقة

ملموسة إلى مشكل الديمقراطية في علاقتها بالطبقة العاملة نتساءل الآن، وعلى مستوى آخر، هل للحركة العمالية كحركة نقابية طريق خاص في النضال الديمقراطي، وبالتالي هل تمتلك مطالب خاصة ديمقراطية ترتبط إلى حد ما بالمطالب الديمقراطية لمجموع الجماهير الشعبية ؟

ما يجب أن نسجله في البداية هو أن العمل النقابي المطلبي اليومي الذي يخوضه العمال داخل مؤسسات الإنتاج،هو بطبيعته،عمل يهدف إلى تحسين وضعية العمال،إذ يرتبط بنضالهم من أجل اقتسام فائض القيمة مع الرأسمال. فهو لا يهدف في حد ذاته إلى القضاء على الاستغلال وعلى النظام الرأسمالي. ولكنه مع ذلك عمل يتضمن، حتى على هذا المستوى الأولي المتواضع طابعا ديمقراطيا واضحا باعتباره يقف في وجه تطاولات الرأسمال. إنه نضال من أجل المساواة المادية، لا المساواة الشكلية القانونية فقط، فهو يرمي إلى الرفع من المستوى المعيشي للعمال ويتوخى في عمقه الحد من الفوارق الطبقية وأن ليس بوسعه كعمل نقابي محض تحقيق ذلك. فمن المعلوم أن عملية توالد الرأسمال وبصفة عامة توالد الهياكل الرأسمالية تتضمن على المدى المتوسط والبعيد اتجاها لا رجعه فيه نحو تفقير متزايد للكادحين وتضخم عددهم مقابل إغناء متزايد للرأسماليين والتقليل من عددهم. ففي المغرب رغم كفاحية الطبقة العاملة المغربية على الصعيد النقابي، والتي اتخذت في بعض القطاعات شكل اضرابات قوية وطويلة النفس، فإن الجماهير الشعبية (بما فيها الطبقة العاملة) تعرف مسلسل تفقير متزايد وانخفاضا في مستوى معيشتها وقدرتها الشرائية كما بينت ذلك الدراسات الأخيرة، خاصة دراسات الأستاذ حسن الصبار. وبموازاة مع ذلك يعرف مجتمعنا اتجاها نحو تبسيط بنيته الطبقية بتضخم صفوف الجماهير البروليتارية والمبلترة من عاطلين وشبه عاطلين على حساب الحرفيين والفلاحين الفقراء،وبتكديس الثروات في يد طبقة بورجوازية تابعة للرأسمال الدولي. وما نستنتجه من ذلك فيما يخص الطابع الديمقراطي الذي

يتضمنه النضال النقابي اليومي هو كونه محدودا، فهذا النضال يتوجه في شكله المباشر والفوري إلى النتائج عوض الأسباب وبالتالي لا يلغي النتائج ذاتها وإن كان يحد منها لأن إلغاء النتائج لا يتأتى إلا بإلغاء الأسباب.

الاعتبار الثاني الذي يجعل النضال النقابي ذا طابع ديمقراطي،هو كونه نضال الأغلبية ضد الأقلية. هذا أمر واضح في المجتمعات الرأسمالية المصنعة حيث تكوّن الطبقة العاملة مع المأجورين الأغلبية الساحقة من المجتمع. أما في الدول التابعة فإن الطبقة العاملة وإن مازالت تكون أقلية عددية داخل المجتمع فإنها ترتبط مع فئات أخرى (فلاحين فقراء وحرفيين وتجار صغار) بعرى تضامن وثيق ومتنوع.وما المواقف الملموسة التي وقفتها هذه الفئات بجانب الطبقة العاملة،والتي وقفتها هذه الأخيرة بجانب تلك الفآت (تضامن مع فلاحي تمارة - حوادث بني ملال وقبلها حوادث أولاد خليفة...) سوى علامة على هذه الصلات الوثيقة.

الاعتبار الثالث الذي يجعل النضال النقابي نضالا ديمقراطيا هو أن المكاسب التي تحققها الطبقة العاملة،والخاصة بالحريات النقابية كحق الإضراب وكحق تكوين نقابات... لا يعبّر توفرها في بلاد ما على وجود حد أدنى من الديمقراطية فيه فقط - إذ لا يمكن أن تتوفر حقوق مثل حق التنظيم النقابي وحق الإضراب وغيرها من الحقوق في إطار نظام فاشيستي - بل يتضمن أيضا وجود حريات ديمقراطية أخرى في صالح المواطن كمواطن وغير خاصة فقط بالطبقة العاملة. وبعبارة أخرى إن الحريات النقابية جزء من بنية عامة وتدخل في علاقات جدلية مع الحريات الديمقراطية الأخرى. فبقدر ما تتوسع الحريات النقابية بقدر ما تتوسع الحريات الأخرى التي تهم الجماهير الشعبية. والعكس صحيح أيضا، فحرية التجمعات والانتماء السياسي وحرية إصدار صحيفة وحرية الرأي تؤثر وتوسع من الحريات النقابية. وهذا يعني أن النضال اليومي النقابي للطبقة العاملة هو في

صلبه نضال ديمقراطي،ويتضح ذلك على الخصوص عندما يتعلق الأمر بالنضال ضد التمييز بين العمال مثل التمييز الذي تعرض له العمال المغاربة عن العمال الأجانب أثناء فترة الحماية، ومثل التمييز الذي تتعرض له المرأة العاملة عن الرجل العامل،وإلى حد ما التمييز الذي يذهب ضحيته بصفة عامة الشباب العامل.

وأخيرا إن النضال النقابي للطبقة العاملة ليس ضد الاستغلال ومن أجل تحسين مستوى المعيشة فقط بل هو أيضا نضال ضد الاضطهاد والقهر الممارس على العمال داخل المؤسسات الإنتاجية ذاتها والذي يتخذ أشكالا مختلفة. فعلى سبيل المثال، لم يكن نضال الطبقة العاملة المغربية إبان الاستعمار نضالا ضد الاستغلال الرأسمالي فقط بل كان أيضا في حد ذاته نضالا ضد الاضطهاد الوطني وضد الاستعمار، فصاحب المعمل كان يجمع آنذاك بين صفته الرأسمالي والأجنبي. وعلى المستوى العملي اقترن النضال من أجل الرفع من مستوى المعيشة بالنضال من أجل مساواة العمال المغاربة مع العمال الأجانب في الأجور وفي حق الانخراط النقابي وفي حق تكوين نقابة وطنية الخ... وبعيدا عن هذه الاعتبارات التاريخية التي لها دلالتها، فإنه يمكن القول بأن عمليتي الاضطهاد والنضال ضده،لها جذورها الموضوعية التي تأتي من الضرورة التي يوجد فيها الرأسمال، وبصفة عامة النظام الرأسمالي، مع توسع الإنتاج وتراكم الرأسمال وتوسع وحدات الإنتاج وارتفاع قوى الإنتاج،الذي يتخذ في إطار النظام الرأسمالي شكل تقوية توزيع العمل داخل المؤسسة الإنتاجية،ومن ضرورة التنسيق بين المهمات الجزئية والمتكاملة داخل الوحدات الإنتاجية الكبرى. إن كل ذلك يتطلب مراقبة هذه المهمات والرفع من الإنتاجية بغض النظر عن الحدود الجسمانية والفكرية للعمال،ويطرح بالتالي ضرورة وضع جهاز بيروقراطي داخل المؤسسة الإنتاجية من «كابرانات» ورؤساء الفرق وقسم الموظفين... جهاز بيروقراطي من مهامه مراقبة العمال داخل المؤسسة والضغط عليهم والسهر على تطبيق تعاليم صاحب المعمل. وهذا ما يفسر كون عدد

كبير من المؤسسات،خاصة المؤسسات الكبرى،تعين على رأس قسم العمال والموظفين رجالا سبق لهم أن اشتغلوا كرجال سلطة إما الشرطة أو الداخلية : فعلى سبيل المثال أثناء الاستعمار وابتداء من سنة 1948 طلبت الإقامة العامة من أصحاب المعامل تعيين «مستشارين اجتماعيين» يتكلفون بقضايا اليد العاملة أغلبيتهم ممن سبق له أن اشتغل رجل سلطةومنهم من كان مراقبا مدنيا.ونجد نفس الظاهرة في الستينات في مؤسسات إنتاجية كبرى مثل لاسامير (عميد شرطة سابقا) والمكتب الوطني للشاي والسكر (قائد سابقا) والمكتب الوطني للنقل (عميد شرطة سابقا) ومؤسسة طارق للتراكتورات (خليفة سابقا) إلخ... ونعتقد أنه إذا ما أُجْرِي إحصاء دقيق لرؤساء المصالح الإدارية خاصة التي تتعلق باليد العاملة داخل المؤسسات لوجدنا أن الظاهرة مازالت قائمة حتى الآن. والغاية من وقوفنا على هذه الأمثلة هو إبراز أنه مع تطور الرأسمال، وبالضبط في بلادنا، خلقت بنية قمعية لمراقبة واضطهاد الطبقة العاملة داخل المؤسسات الإنتاجية ذاتها، بنية يزداد دورها القمعي مع الأزمة الرأسمالية. وهذا ما يجعل النضال النقابي اليومي يتخذ شكل نضال من أجل الحريات داخل المعمل وشكل نضال ضد الاضطهاد. خاصة وأن هذه البنية الإدارية القمعية التي يمتلكها الرأسماليون داخل المؤسسات الصناعية مساندة من طرف القانون المعمول به الذي يخول لها اتخاذ قرارات قمعية مختلفة ضد العمال داخل المعامل. إن النص القانوني الذي تعتمده في اتخاذ مختلف القرارات الزجرية هو ما يسمى بالقانون النموذجي « le Statut Type » للمؤسسات، وهو قانون صدر إبان العهد الاستعماري وبالضبط سنة 1948، أي في وقت كانت فيه الحركة النقابية معرضة لحملة مسعورة من القمع والاضطهاد مست عدة قطاعات خاصة عمال المناجم بالمغرب الشرقي (جرادة ـ وسيدي بوبكر «زلدجة»)، فلقد بلغ حقد الإدارة الاستعمارية على الحركة العمالية المغربية وعلى حركة التحرر الوطني درجة كبيرة، خلال تلك السنة، إلى درجة أن الكاتب العام لعمال جرادة آنذاك تعرض للاعتقال والحكم عليه بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، فلا غرابة

إذن أن يتضمن هذا القانون «النموذجي» عدة فصول ومقتضيات تخول سلطات واسعة لصاحب المعمل «وتقنن» عمليا سلطته شبه المطلقة داخل المعمل. فهذا القانون الجائر والاستعماري، الذي مازال معمولا به حتى الآن وبعد 24 سنة من الاستقلال السياسي، يخول لصاحب المعمل حق إعطاء الإنذارات والتوبيخات للعمال،وحق توقيفهم والخصم من أجورهم الخ... هذا في الوقت الذي لا يطلب منه (أي صاحب المعمل) حتى مجرد إلزامية إخبار العمال بمضمون هذا القانون. وإذا تجاوزنا الجانب القانوني إلى الجانب العملي فكثيرا ما نجد خروقات حتى لبعض الحقوق البسيطة التي يخولها هذا القانون للعمال. فمناضلو الرباط وتمارة مثلا مازال عالقا بأذهانهم،كيف أن عمال معمل للنسيج بتمارة استعمل في أوائل السبعينات في حقهم السياط وكيف أن أجور بعضهم لا تسدد إليهم مباشرة وإنما إلى ذويهم (الأب مثلا) كعملية ضغط إضافية. فمن الناحية الفعلية هناك معامل كثيرة مازالت تستعمل لقمع العمال الوسائل الوحشية والإقطاعية،التي عرفتها مرحلة التراكم البدائي للرأسمال. ويدخل في هذا الإطار ظاهرة الاعتماد في بعض القطاعات على تشغيل النساء وظاهرة تشغيل الأطفال تحت غطاء ما يسمى بالتمرين « l'apprentissage » لاستغلالهم والاستغناء عنهم عندما يصلون سن العمل القانوني لإبدالهم بأطفال آخرين. هذا بالإضافة إلى كون القانون النموذجي لا يضمن استقرار العمل. والأمر لا يتعلق فقط بالحد من حريات العمال ومن نشاطهم النقابي والسياسي والثقافي،بل أيضا بحرمانهم حتى من الحد الأدنى من الراحة داخل العمل بل وإلزامهم بالعمل خارج ساعات العمل إذا ما رأى صاحب المعمل ضرورة ذلك. أما القوانين المتعلقة بالعمل النقابي داخل المعمل فإنها، لحد الآن، لا تعترف بتنظيم المكاتب النقابية داخل المؤسسة وتكتفي فقط بالإشارة إلى ممثلي العمال « les délégués » داخل المعامل التي توظف أكثر من 12 شخصا دون إعطائهم الوقت الكافي للقيام بمهمتهم النقابية ، بل أكثر من ذلك بدون إعطائهم كل الضمانات القانونية التي تحميهم من انتقام صاحب المعمل. وإذا أضفنا إلى ذلك

كله عدم احترام عدد كبير لهذا القانون نفسه،تبين لنا أن أغلبية المؤسسات الصناعية والتجارية لا تجد السلطة المطلقة لأصحابها مقاومة عمالية منظمة ولو في شكلها البسيط أي تواجد الممثلين les délégués.

نخلص من كل ما سبق أن مشكل الحريات الديمقراطية داخل المؤسسات الإنتاجية هو مشكل قائم،وينتج عن ذلك ضرورة طرح مسألة الديمقراطية في إطارها الشمولي. إذ لا يكفي أن تُطرح على الصعيد الوطني الحريات العامة وحرية المواطن كمواطن فقط بل يجب الانتباه إلى ضرورة توسيع الحريات داخل المؤسسات الإنتاجية والوقوف ضد الخروقات وضد القمع المسلط على العمال. وإذا كانت هذه المهمة موكولة بالأساس إلى التنظيمات النقابية العمالية،فهذا لا يلغي بتاتا مسؤولية المنظمات السياسية التقدمية التي من واجباتها الأساسية الاهتمام بهذه الحريات الخاصة بالطبقة العاملة في نضالها اليومي. فإذا كان من الضروري على تنظيم نقابي عمالي أصيل أن يربط نضاله اليومي بالنضال الوطني العام ومطالبه الخاصة بالمطالب العامة، فإنه من الضروري كذلك على الأحزاب التقدمية أن تربط نضالها الوطني ومطالبها الديمقراطية العامة بنضال ومطالب الطبقة العاملة الخاصة.

وعلى ذلك فمن المطالب الديمقراطية الأساسية فرض تغيير القانون النموذجي،بل وتغيير جميع القوانين المنظمة للمؤسسات. وهذا أمر أثبته نضال العمال الملموس. فلقد بين هذا النضال ومنذ سنين أن مشكل تغيير القوانين المنظمة للشغل ـ سواء ما تعلق منها «بالقانون النموذجي» أو بقوانين تنظيم مؤسسات كبرى مثل السكك الحديدية والمكتب الوطني للفوسفاط والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وقطاع الحافلات والطاقة والمكتب الوطني للسكر والشاي... ـ مطروح وبإلحاح على الجماهير العمالية الواسعة في القطاع الخاص وفي القطاع الشبه العمومي. إن هذه المراجعة ضرورية لتوسيع حريات العمال

النقابية والغير النقابية وتمكينهم من مزاولة عملهم بمسؤولية أكثر،أي ضرورية للقضاء على الوضعية التي تجعل العامل مجرد «آلة حية» تتمم الآلة في المصنع. هناك ضرورة إعطاء العمال إمكانية للتحرك والتأثير أكثر في المعمل : وهذا يقتضي تمكين العامل أثناء عمله من تعويض تعبه بتحديد أوقات الاستراحة خاصة في القطاعات الشاقة مثل المناجم وتعبيد الطرق ـ والحافلات... كما يقتضي تمكين ممثلي العمال من الوقت الكافي ومن إمكانيات الاتصال والإخبار ومزاولة عملهم النقابي داخل المعمل ذاته. ويجب أن يعطى لهم «حق الفيتو» في بعض قرارات الإدارة خاصة في ميدان الأمن الصحي للعمال (مثلا آلة خطيرة أو مادة مسمومة...). ويجب توفير، خاصة في المؤسسات الكبرى، انقطاعات نقابية يتحمل مصاريفها صاحب المعمل، انقطاعات عمال ترشحهم النقابة بالطبع وهذه المسألة مهمة لأنها ستعزز على مستوى الأطر المسيرة للنقابة الطابع البروليتاري للحركة النقابية في مجموعها وتعطي للبديل النقابي أي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أبعادا جديدة. وسيكون لهذه الأبعاد مدلولها النضالي عندما تفرض الطبقة العاملة. كما هو الشأن على سبيل المثال في فرنسا منذ 1968 ـ مكاتب نقابية داخل المؤسسات من مهامها مؤازرة مندوبي العمال ومراقبتهم والربط بين العمل النقابي داخل المؤسسة وبين العمل النقابي الإقليمي والوطني، وهنا بالضبط نلمس الجدلية القائمة بين النضال الديمقراطي اليومي للطبقة العاملة وبين نضالها من أجل التجسيد الفعلي للبديل النقابي وتعزيزه باستمرار.

إذا كانت مسألة تغيير القانون النموذجي وتغيير القوانين المنظمة للمؤسسات من المطالب الديمقراطية الأساسية، كما سبق توضيح ذلك، فيجب على الحركة العمالية المغربية وعلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل دراسة هذه المطالب المتعددة والمتنوعة لاستخراج أرضية أساسية مطلبية في هذا المجال من أجل توسيع النضال حول هذه المطالب وبلورة وعي نقابي بأهميتها وإبراز دلالتها الطبقية، إذ

القوانين المعمول بها تشكل إحدى الوسائل التي تيسر المردودية الرأسمالية وبالتالي تكرس وتعمق الاستغلال. ومن بين المطالب الضرورية ضمان استقرار العمل بالنسبة للعمال،وذلك بالحد من حرية صاحب المعمل في الطرد وفي إقفال المؤسسة وبتدخل النقابة، كنقابة، على مستوى التشغيل « l'embauche » ذلك أن استقرار الشغل للعمال، في الشروط المغربية الحالية التي تتميز بتفاحش البطالة وبتعسف الرأسمال يشكل، من زاوية مصلحة الطبقة العاملة، أحد المطالب الديمقراطية الأساسية الوطنية.

إن تغيير القوانين المنظمة للمؤسسات يجب أن يتخذ شكلا معينا يعتمد في كثير من القضايا صيغة عقود جماعية يقع التفاوض على مضمونها بين النقابة وإدارة المؤسسة أو القطاع. لأن المهم في العقود الجماعية لا يكمن فقط في كونها تحقق امتيازات نقابية للعمال غير منصوص عليها في القانون الحالي ـ إذ تصبح هي القانون المعمول به بين العمال وصاحب المعمل ـ بل أيضا في كونها تحقق الاعتراف الفعلي بحق النقابة، كتنظيم وطني، في نقاش بنود عقدة العمل واستبدال عقدة العمل الفردية بالعقدة الجماعية. وفي هذا الإطار يلزمنا أن نشير إلى أن عدد العقود الجماعية المعمول بها حاليا بالمغرب لا يتعدى 20 عقدة،وإلى أن المجلس الأعلى للعقود الجماعية الذي تم تكوينه سنة 1959،والذي أنيطت به مهمة دفع أصحاب المعامل والنقابات إلى توقيع العقود الجماعية،لم يجتمع منذ 1960 !

أما في قطاع الوظيفة العمومية فمسألة توسيع الحريات الديمقراطية ومشاركة المأجورين في القرارات مطروحة أيضا. ونكتفي بالإشارة إلى بعض المهام المطروحة على الحركة النقابية،وهي ضرورة توسيع اختصاصات اللجان الثنائية وإعطاء النقابة ذات التمثيلية الحقيقية حقها في إيفاد مندوبين عنها للمشاركة في هذه اللجان،وتوسيع دور الممثلين في هذه اللجان وتمكينهم من إبداء «حق الفيتو»

في بعض القضايا الدقيقة وعلى الخصوص منها القضايا التأديبية. هناك أيضا ضرورة السهر على إحياء عدد من المؤسسات التمثيلية المهنية وتوسيع اختصاصاتها وإعادة النظر في تكوينها،مع التركيز على طابعها الديمقراطي مثل المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية...

إن النضال اليومي من أجل كل المطالب النقابية ذات الطابع الديمقراطي، في اختلافها وتعقيدها في القطاعات الثلاثة (القطاع الخاص والقطاع الشبه العمومي وقطاع الوظيفة العمومية) يتطلب بالأساس حركة نقابية أصيلة تتوفر على بُعد نظر وبالتالي تركز على الرفع المستمر من مستوى تكوين مناضليها وأطرها ومن مستوى وعي مجموع العمال،وتركز على ممارسة فعلية للديمقراطية الداخلية ومشاركة العمال الفعالة والمسؤولة في اتخاذ قراراتها واختياراتها. إن غياب هذه القضايا داخل الاتحاد المغربي للشغل كان من الأسباب التي عطلت، ولسنين طويلة، مسيرة نضال الطبقة العاملة حتى في مجال تحقيق مكاسبها الديمقراطية داخل المؤسسات. وإذا كان تكوين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي تم ضد الاستغلال الطبقي وضد الاضطهاد وضد الممارسات النقابية المنحرفة قد فتح آفاقا جديدة لنضال الطبقة العاملة في هذا المجال،فمطروح عليها صياغة أرضية متماسكة للمطالب الديمقراطية وتعبئة العمال والرأي الوطني لصالحها.

ثانيا : الحركة العمالية النقابية ومعضلة ترسيخ المكاسب الديمقراطية

لقد رأينا كيف يشكل نضال الطبقة العاملة، الفوري والمباشر، ضد الاستغلال والاضطهاد في عمقه نضالا ديمقراطيا. لنتساءل الآن، وعلى مستوى آخر من التحليل، هل توجد علاقة بين هذا النضال العمالي الفوري ذي الطبيعة الديمقراطية

الخاصة وبين النضال الديمقراطي العام الوطنيي الذي تقوده الجماهير الشعبية وقواها التقدمية ؟ ثم إذا كانت هناك علاقة، فما هي وظيفة النضال الديمقراطي الوطني العام بالنسبة للنضال النقابي الفوري الذي يخوضه العمال يوميا داخل وحدات الإنتاج ؟ وأخيرا، هل يمكن للطبقة العامللة أن تحافظ على مكتسباتها الديمقراطية داخل المؤسسة أو وحدة الإنتاج بالاكتتفاء فقط على النضال النقابي الفوري ؟

من الناحية النظرية لا يمكن للحركة العماليية أن تحافظ على مكتسباتها وأن توسع منها وتخلق آفاقا وإمكانيات جديدة لنضالها إلا إذا ربطت نضالها النقابي الديمقراطي اليومي بالنضال الديمقراطي العام على الصعيد الوطني. فمنطقيا إن مطالب ديمقراطية تهم أساسا الحركة العمالية مثل المساواة في الأجور بين المرأة والرجل وعدم تشغيل الأطفال والحد من قرارات، الطرد وتوسيع الحقوق القانونية لمندوبي العمال والتي هي كما رأينا مطالب تناضل من أجلها يوميا الطبقة العاملة داخل المؤسسات الاقتصادية،هي مطالب غير خاصة بمؤسسة فقط بل تهم جميع المؤسسات ووحدات الإنتاج وبالتالي ذات طابع وطني. وكذلك تحقيقها لا يتأتى إلا بقرار من السلطات المركزية أي بقرار سياسي. وينتج عن ذلك أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تحرز على مثل هذه المطالب إلا إذا ناضلت من أجلها وطنيا بجانب القوى السياسية التقدمية الأخرى. ونفس الخلاصة نصل إليها إذا ما استقرأنا التجربة التاريخية للحركة العمالية المغربية ومكاسبها الديمقراطية خاصة بعد الاستقلال السياسي لبلادنا. بصفة عامة يمكن القول بأن هذه الحركة مرت بمرحلتين : مرحلة 1956 ـ 1961 التي تميز فيها نضال الحركة العمالية بارتباطه مع نضال حركة التحرر الوطني ومرحلة ما بعد 1961 التي انفصل فيها النضال النقابي للطبقة العاملة، خاصة بعد إضراب الموظفين سنة 1961، عن نضال حركة التحرر الوطني فأهم المكتسبات التي حصلت عليها الطبقة العاملة وحركتها

النقابية، وهي مكتسبات لم يقع تجاوزها إيجابيا مثل الظهير الخاص بالعقود الجماعية والظهير الخاص بتكوين النقابات المهنية (1957) والظهير الخاص بالضمان الاجتماعي (1959) والظهير الخاص بالسلم المتحرك للأثمان والأجور (1959)، كلها مكاسب تحققت في المرحلة الأولى (أي قبل 1961) نتيجة مسلسل نضالي وطني شاركت فيه الجماهير الشعبية ومن ضمنها بالطبع الطبقة العاملة. كما أن المكاسب التي حصلت عليها الأداة النقابية من برص الشغل ومنقطعين وتعاضديات واعتمادات التسيير كلها تحققت خلال هذه المرحلة. وهذا يعني أن الطفرة التي حققتها الطبقة العاملة في الميدان المطلبي والحريات النقابية الديمقراطية كانت بالأساس نتيجة تفاعل نضال حركة التحرر الوطني. وعلى العكس من ذلك، فإن المرحلة الثانية سجلت تراجعات عن المكاسب السابقة. فظهير السلم المتحرك للأجور والأثمان جمد ابتداء من سنة 1963،وكذلك الشأن بالنسبة لظهير العقود الجماعية وغيره من النصوص الأخرى، كما عرفت الحريات النقابية تراجعات قانونية وخروقات فعلية. إن هذه المرحلة اتسمت برفع الجهاز النقابي شعار سياسة الخبز أي الانسحاب العملي من الميدان السياسي. وهو انسحاب اتخذ أشكالا متنوعة مثل اتخاذ مواقف متناقضة مع مواقف حركة التحرر الوطني خاصة في الاستشارات الإنتخابية. وإن ما نستخلصه من درس في هذا الباب هو أن فك ارتباط الحركة العمالية النقابية مع حركة التحرر الوطني كان الشرط الأساسي الذي مكن الطبقات الرجعية من تسديد ضربات قوية ليس فقط إلى الحركة الديمقراطية بالمغرب بل وأيضا إلى المكاسب النقابية الديمقراطية التي حصلت عليها الحركة العمالية في مرحلة بداية الاستقلال عندما كان كفاحها مرتبطا بكفاح القوى التقدمية الأخرى. ولم تنج الأداة النقابية ذاتها من هذه الضربات. إذ وقعت تصفية بعض الجامعات خاصة في قطاع الوظيفة العمومية وفي قطاع الشبه العمومي. كما أن عدد المنخرطين تضاءل تدريجيا (من 650.000 سنة 1959 إلى أقل من 200.000 سنة 1970). هذا بالإضافة إلى كون هذه الخطة الانعزالية فتحت المجال واسعا أمام

الرجعية المغربية لتخلق نقابات ذيلية. يتضح، إذن، من خلال التجربة التاريخية ومن طبيعة القضايا النقابية ذاتها أن السبيل للحفاظ على المكاسب الديمقراطية الخاصة بالطبقة العاملة وأداتها النقابية،هي الربط بين النضال النقابي اليومي ذي الطابع الديمقراطي وبين النضال السياسي الديمقراطي العام. غير أن التأكيد على ضرورة هذا الارتباط لا يكفي بل من اللازم توضيح طبيعته، ذلك أنه إذا ما انتقلنا في بحثنا من ميدان المباشرة « l'immédiateté » إلى ميدان الواقع « le concret » تبين لنا ارتباط النقابية الضيقة بخطة سياسية معينة وهي خطة الحكم وقواه الرجعية. ويتبيَّن لنا جليا أن الأهم بالنسبة لإشكالية الممارسة هو التأكيد على طبيعة الارتباط لا الارتباط ذاته. فما تسجله التجربة التاريخية، في إطار النضال الديمقراطي، على حساب قيادة الاتحاد المغربي للشغل، ليس هو كما يظهر لأول وهلة ـ أي على مستوى المباشرة ـ عدم ربط النضال النقابي اليومي بالنضال الديمقراطي الوطني العام وإنما هو الطبيعة الميكانيكية التي أعطته في حقيقة الأمر لهذا الربط. وهي طبيعة تنطلق من اعتبار العمل السياسي مجرد نتيجة للعمل النقابي وتتميما له؛ نتيجة للعمل النقابي، إذ أنها تعتقد أو تريد أن تعتقد أن العمل النقابي بديناميكيته الخاصة يتحول في مرحلة ما وفي مستوى معين إلى عمل سياسي. وهنا يتضح أن النظرة النقابية الضيقة، باعتبارها نظرة تعاقبية ميكانيكية تؤدي في نهاية المطاف إلى انتظارية سياسية وإلى انتظارية في مجال النضال الديمقراطي الوطني العام، مما يسمح بقلب ميزان القوى لصالح الطبقات المعادية للديمقراطية بل ويجعل المكاسب النقابية الديمقراطية البسيطة عرضة للمس والتراجعات كما رأينا. وقد يحصل أن تتغلف هذه الانتظارية بشعارات سياسية متطرفة كما تجلى ذلك في موقف مقاطعة المشاركة في برلمان 1963 في الوقت الذي قررت فيه الأحزاب التقدمية وفي طليعتها حزبنا المشاركة فيه لمواجهة الخصم الطبقي في إحدى واجهات النضال. أما غياب الاتحاد المغربي للشغل في انتخابات يونيو 1977 وفي الاستفتاءين الأخيرين، فدليل آخر على

تخلي هذه المنظمة عن المساهمة في النضال الديمقراطي العام. فمعارضة هذا الاتحاد اللفظية للبرلمان بل وحتى لإمكانية استعماله كواجهة نضالية، تغلف، في الواقع، غيابه في ساحة النضال الديمقراطي الوطني واستمراره في خطة تحييد الطبقة العاملة. إن ما يُوَحِّدُ، في الحقيقة، مواقف الاتحاد المغربي للشغل في المجال الديمقراطي رغم اختلافها الظاهري هو إرادة قادته في إبراز موقف عمالي ضيق متميز عن موقف حركة التحرر الوطني بل ومعادٍ له. ومن الطبيعي أن خطة منهجية مثل هاته تعتمد التمايز والخروج عن صف حركة التحرر الوطني لابد وأن تسقط في شباك الرجعية وأعداء الطبقة العاملة. وما يعبر عن النظرة التعاقبية، التي تكمن وراء خطة الاتحاد المغربي للشغل في النضال الديمقراطي الوطني، بطريقة تزيل كل غموض، هي طبيعة مشاركته في البرلمان الحالي. فهذه المشاركة (بـ 6 أعضاء) لم تأت نتيجة نضال سياسي متميز بذاته قامت به المنظمة بجانب القوى التقدمية الأخرى وإنما عن طريق العمل النقابي. فنواب الاتحاد المغربي للشغل وقع انتخابهم، كما نعلم، بواسطة هيأة انتخابية تتكون من مندوبي العمال وأعضاء اللجان الثنائية. نلمس في طبيعة هذه المشاركة إذن المفهوم التعاقبي الميكانيكي للنقابية الضيقة. فأولا، العمل النقابي (ويتعلق الأمر هنا بانتخاب ممثلي العمال والمستخدمين) ثم ثانيا العمل السياسي (أي انتخاب النواب في البرلمان كنتيجة للانتخاب النقابي الأول، أو على الأصح استخراج النواب البرلمانيين التابعين للاتحاد المغربي للشغل من مندوبي العمال وممثلي المستخدمين). وبالضبط، إن هذه النظرة التعاقبية هي التي تفسر لنا لماذا يمكن للاتحاد المغربي للشغل أن يكون في نفس الوقت ضد المشاركة ومع المشاركة في البرلمان.

ومن جهة ثانية، إن النقابية الضيقة تعتبر العمل السياسي (في إطار نظرتها التعاقبية الميكانيكية التي تنفي الاستقلال النسبي للعمل السياسي كعمل متميز

بذاته) مجرد عمل متمم للعمل النقابي لكونه يهدف بالأساس، حسب زعمها، إلى ضمان المكاسب النقابية للطبقة العاملة، وتنحصر غايته فقط في ضمان المجال النقابي. وهذا يفسر لماذا إذا كان الاتحاد المغربي للشغل قد قاطع الانتخابات البرلمانية لسنة 1963 ونفض يديه من انتخابات 1977 فإنه شارك مع ذلك في الانتخابات البلدية لسنة 1960 وقدم لائحة مرشحيه في الانتخابات البلدية لسنة 1963 كما شارك رسميا في الانتخابات البلدية لسنة 1976. فمشاركته على هذا المستوى ترجع إلى ما للبلديات من علاقات بمنْح بُرَصِ الشغل والاعتمادات إلى الاتحادات الجهوية. كما يفسر ذلك لماذا يفضل نوابه الحاليون في البرلمان الامتناع عن التصويت في كثير من القضايا التي تهم الجماهير الشعبية، ولماذا كانوا من السباقين إلى التدخل واتخاذ مواقف عندما تعلق الأمر بقضية التعاضدية العامة للتربية الوطنية وبمسألة تكوين مكتب وطني لتسيير «مطار النواصر».

وأخيرا، فإن منظور النقابية الضيقة للنضال الديمقراطي هو، في واقع الأمر، نتيجة لنفوذ الفكر البورجوازي في وسط الطبقة العاملة الذي يعمل، في الشروط المغربية، على احتكار النضال السياسي من طرف البورجوازية والذي لا يؤدي، على صعيد النضال الديمقراطي، حتى إلى تحقيق الحريات الأساسية في شكلها الليبرالي ولمدة طويلة. ذلك أن البورجوازية الحاكمة في المغرب هي بورجوازية تابعة للامبريالية، أي لمنظومة اقتصادية واجتماعية وسياسية،لا يمكن أن تضمن استمرارية توالدها إلا بقمع الشعوب والمس بالحريات الديمقراطية الأساسية.

لذلك لا يمكن للطبقة العاملة وحركتها النقابية أن تضمن مكاسبها وأن توسع منها إلا إذا اعتمدت أيضا النضال السياسي الديمقراطي بجانب الجماهير الشعبية الأخرى وبتفاعل تام مع حركة التحرر الوطني. إن مشاركة الحركة العمالية النقابية كحركة في النضال السياسي الديمقراطي العام بجانب حركة التحرر الوطني لِمَنْ

شأنها أن تضيف إلى نضالات الجماهير الأخرى مساهمة ثمينة لا تعوض وأن توسع من النضال الوطني وتجذره، وتعطيه استقراراً وتزرع فيه روح المسؤولية والانضباط، وتعمل على شل النزعات الانتهازية المتذبذبة والنزعات المرضية الطفولية التي تظهر في صفوف حلفائها. ويجب أن لا ننسى، في هذا الصدد، أن تدفق العمال داخل الحركة الوطنية، ابتداء من سنة 1947،من العوامل التي وسعت آنذاك من الطموحات الديمقراطية الوطنية لهذه الحركة، والتي ضبطتها وأعطتها أبعادها التحررية. ولقد كان الإضراب الرابع العام التاريخي الذي شنته الحركة العمالية سنة 1952 احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد نموذجاً حيّاً لشكل من أشكال النضال، ينصهر فيه بطريقة جدلية العملُ النقابي والعملُ السياسي. نفهم من كل ما سبق لماذا تشكل الحركة التصحيحية التي تجسدها الكونفدرالية الديقراطية للشغل، ضرورة تاريخية فرضها نمو الوعي الديمقراطي للطبقة العاملة، ونمو الوعي بضرورة إخراج هذه الطبقة من التهميش المفروض عليها. فلقد خلق ميلاد هذه المنظمة النقابية طريقا جديدا أمام النضال النقابي الديمقراطي في بلادنا. وما المواقف التي اتخذتها إثر الاستفتاءين الأخيرين 23 و30 ماي 1980 بجانب القوى السياسية التقدمية إلا دليل على إرادتها القوية في تعبئة الطبقة العاملة، كحركة نقابية في مسلسل النضال الديمقراطي الوطني العام، بالإضافة إلى نضالها النقابي الخاص، غير أن هذا النضال الديمقراطي الوطني العام، إن كان ضروريا أيضا، للحركة النقابية ذاتها، فهو ليس نضالاً مجرداً لا ينطلق من مطالب ديمقراطية معينة، وإنما هو ينمو ويتطور انطلاقا من أرضية نضالية ديمقراطية هي، بالضبط، أرضية نضال حركة التحرر الوطني في أفق اشتراكي. ويمكن إيجاز عناصر هذه الأرضية في :

1 ـ مراجعة الدستور الحالي مراجعة شاملة من أجل أن يكون أداة للحكم في مصلحة الجماهير الكادحة، ومن أجل تمكين ممثلي الشعب من سلطات فعلية في التشريع والمراقبة ضمن ديمقراطية فعلية حقيقية.

2 ـ تأسيس حكومة قوية مسؤولة تعكس بصدق القوى الوطنية الحقيقية في البلاد وتتجسم في رجالها إرادة الإنقاذ والتغيير وتتكلف خلال فترة محدودة من الزمن بالمهام الرئيسية التالية :

أ ـ اتخاذ التدابير الضروية الهادفة إلى إيقاف مسلسل التدهور والتفقير، ووضع اللبنات الأولى للمجتمع المغربي الجديد على أساس اختيارات تحررية واضحة ودقيقة ترمي إلى إنشاء قاعدة صناعية متينة، وتطبيق إصلاح زراعي حقيقي، وتحقيق عدالة اجتماعية حقة، وبناء تعليم وطني متفتح على المكاسب العلمية الإنسانية، والمحافظة على هويتنا الحضارية والقومية والاستجابة لمتطلبات التنمية والتحرر وتحضير بلادنا لمواجهة تحديات القرن 21.

ب ـ إجراء انتخابات حقيقية، ينتفي فيها الضغط الإداري والتزوير، وإعطاء حق التصويت لكافة المواطنين البالغين سن الثامنة عشرة، وقانون اتخاذ جميع التدابير العملية لتطهير الإدارة من العناصر الفاسدة وضمان حياد الجهاز الإداري على جميع المستويات.

جـ ـ نهج سياسة خارجية مبنية على استراتيجية وطنية تقدمية، والعمل الوطيد في كل الواجهات الدبلوماسية من أجل تمتين مكاسبنا الوطنية، وتحصين وحدتنا الترابية، ودرء محاولات الطامعين والتوسعيين.

د ـ مراجعة قوانين الشغل في أفق توسيع الحريات النقابية، وإشراك الطبقة العاملة بحزم ومسؤولية في عملية التنمية.

ثالثا : المسألة الديمقراطية والاستراتيجية الاشتراكية

إذا كان النضال الديمقراطي الوطني ضروريا بالنسبة للحركة النقابية باعتباره يرتبط أيضا باهتماماتها ومشاكلها اليومية كما رأينا، فإنه لا يتحقق ـ من

زاوية مصلحة الطبقة العاملة - بكل أبعاده الحقيقية إلا إذا وُضِع في إطار استراتيجية اشتراكية. ومن الضروري التذكير هنا بأن النضال الديمقراطي الذي تقوم به الطبقة العاملة في إطار حدود النظام الرأسمالي يمكن أن يُصادَر من طرف البورجوازية والبورجوازية الصغرى على الخصوص، التي تتميز في شروط كشروط مجتمعنا بطابع راديكالي نوعاً مَّا وتشكّلُ مواقفُها في الغالب خطا تقريبيا « asymptotique » لمواقف البروليتاريا. هذا التقارب الموضوعي (الذي لا يشكل اندماجاً كلياً) يمكن أن يؤدي في حالة ضعف الحركة العمالية من الناحية النظرية والتنظيمية إلى أن تُصَادَر مواقفُها. **ذلك أن الطبقة العاملة ليست معرضة فقط لمصادرة فائض القيمة الذي تنتجه، وإنما أيضا لمصادرة مواقفها ونضالها الديمقراطي الوطني في إطار استراتيجية غير استراتيجيتها.**

ففي بلاد مثل المغرب، حيث تحتل البورجوازية الصغرى مواقع اقتصادية ومراكز سياسية تاريخية مهمة، فإن الطبقة العاملة وتنظيماتها - بما في ذلك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - تكون عرضة إما للاحتضان الذي يؤدي إلى الجمود اليائس تارة، وإلى الشغب الأهوج تارة أخرى، وإما للاحتواء الكلي الذي ينزع عنها المبادرة ويمحي هويتها التقدمية. لذلك، فإن على التنظيمات العمالية - بما فيها الكونفدراية الديمقراطية للشغل - أن تُدْخِل في مسلسل نضالها، كمسألة واحدة متشابكة ومتكاملة، نضالَها من أجل استقلالها كحركة عمالية تقدمية وملتزمة، بدون أن تنعزل عن التيارات التقدمية الأخرى، بجانب نضالِها النقابي الوطني. إن تكامل - هذا النضال وكذلك ضرورة الاعتماد على الذات بدون إغفال التحالفات الضرورية أو الاستهانة بها - هو الثمن اللازم دفعُه من أجل بناء حركة نقابية أصيلة بالمغرب.

وفي حالة انعدام هذا الشرط تتحول الحركةُ النقابية إلى مجال مضاربات يساوم فيها السياسيُّ النقابيَّ والنقابيُّ السياسيَّ، مضاربات تَفرغ فيها عمليةُ التفاعل الجدلي بين الطرفين من مدلولها الإيجابي، لتصبح نوعاً من التفاعلات الجامدة والمجمِّدة، كما يتجمع بداخلها كلُّ أصناف الانتهازيين والطفوليين، ومَنْ لاَ انتماءَ طبقيَ لهُمْ. وقد تكون نزعةُ تشخيص المسؤوليات، وخلقِ الزعامات الواهية والغير المستحقة مؤشراً لحالة الشلل والأعطاب المتواصلة.

لذلك كان من الضروري على الحركة العمالية أن تربط بين النضال الديمقراطي الذي تقوده محلياً ووطنياً، وبين نضالها من أجل بناء مجتمع اشتراكي. غير أن الإقرار بهذه الحقيقة لا يكفي وحده، ويلزم التأكيد على الطبيعة الخاصة لنضال الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية الذي هو بطبيعته نضال واع، أي يتطلب مستوى عالياً من الوعي الطبقي.

فإذا ما قارنا بين مسلسل التغيرات، التي قامت بها البورجوازية، عندما كانت ثورية (أي في نضالها ضد الإقطاعية لإقامة مجتمع رأسمالي)، وبين ما تطمح إليه الطبقة العاملة من تغيرات اشتراكية، نجد أنه لم يكن مطروحا على البورجوازية آنذاك القضاءَ النهائي على استغلال الإنسان للإنسان، وبالتالي القضاء على وجودها الطبقي كطبقة، على عكس البروليتاريا، التي يقترن نضالها من أجل الاشتراكية بنضالها من أجل تصفية المجتمع الطبقي، بما في ذلك تصفية ذاتها كطبقة. لقد اقترن نضال البورجوازية ضد الهياكل الإقطاعية ببناء علاقات إنتاج رأسمالية، داخل المجتمع الإقطاعي نفسه، ولم تطرح عليها ضرورة الربط بين مصالحها الفورية وغايات بعيدة المدى، إذ لم يكن لها قط، بالضرورة، مشروع بناء مجتمع جديد. والمشروع هنا يتضمن عنصرين أساسيين : عنصرُ الوعي، وعنصرُ

التغيير. فغياب عنصر الوعي الشامل لدى البورجوازية في مرحلتها الثورية هو الذي يفسر كون الثورة البورجوازية الأولى (الثورة الفرنسية) انطلقت دون اعتماد على الأحزاب السياسية، بل إن هذه الأخيرة ظهرت كنتيجة لها، عندما طرحت ضرورة مشروع شامل لقيادة المجتمع. أما الطبقة العاملة، عكس ذلك، فإن عنصر الوعي أمر ضروري بالنسبة لها، لأن بناء الاشتراكية لا يتأتّى، كما كان يظن الاشتراكيون الطوبويون، داخل المجتمع الرأسمالي، وإنما على أنقاضه، وبالتالي على أنقاض البروليتاريا، كطبقة داخل المجتمع الرأسمالي. لذلك تكون مسألة ربط نضالها من أجل المكاسب الديمقراطية (في حدود الهياكل الرأسمالية)، بنضالها من أجل الاشتراكية، واردةً باستمرار لديها. وهذا الهدف البعيد هو خاص بالطبقة العاملة، ولم يطرح على البرجوازية ولا على أية طبقة أخرى، مما يحتم عليها التسلح بنظرية، وبمشروع للمجتمع الجديد الذي تريد بناءه. وربطٌ مثل هذا بين المهام الفورية للطبقة العاملة، ومهامها الاستراتيجية، هو الذي يفسر لنا لماذا كانت الحركة العمالية محط اتجاهين : اتجاه إصلاحي، وآخر ثوري.

أما السبب الثاني، الذي يفرض على الحركة العمالية التسلح بنظرية، والتمكن من المعارف العلمية، هو أن النظام الرأسمالي، وبصفة عامة الاقتصاد البضاعي، يخلق ويغذي كثيرا من الأوهام لتغطية جوهره، الذي يكمن في استغلال قوة العمل في شكل استخراج فائض القيمة. إن الميكانيزمات الاقتصادية للرأسمال تباعد أكثر بين المباشرة L'immédiateté والواقع، وتقدم المباشرة وكأنها الواقع ذاته، وهذا مما يفسر وجودَ اقتصادٍ سياسي برجوازي، ونقدِ الإقتصاد السياسي كعلم اقتصادي. وأساس هذه الأوهام هو بالطبع ما يعرف بفيتيشية البضاعة. إننا إذا اقتصرنا على المباشرة تستحيل علينا معرفة آليات الاستغلال الرأسمالي. فالمباشرة تقدم لنا، على سبيل المثال، العاملَ كفرد يتمتع بحريته، أي أنه حرٌّ في أن يشتغل، وحر في أن يعقد اتفاق شغل على قدم المساواة مع صاحب المعمل، وأنه

يتقاضى أجراً مقابل عمله، كما يتقاضى صاحب المعمل ربحا مقابل رأسماله. وبالجملة تقدم لنا المباشرة العمل كتشارك بين العامل والمشغّل. إذن، من الضروري أن تتسلح الطبقة العاملة بنظرية، وبالوعي المعرفي، لتجاوُزِ ما تقدمه المباشرةُ الرأسمالية من أوهام، وعلى جميع الأصعدة. وليس صدفة، ولا من الغرابة أن تستهتر النقابية الضيقة (التي ليس من أهدافها تجاوز النظام الرأسمالي) بالنظرية، وبحامل هذه النظرية، أي المثقفين، ولا زلنا نتذكر ما كان يَنْعَتُ به، في المغرب، قادةُ الاتحاد المغربي للشغل المثقفين التقدميين بـ «ماركس ونيتشه». ويجدر التذكير هنا بأن النضال الديمقراطي، المفصول عن المشروع الاشتراكي، يؤدي إلى السقوط في نفس الأوهام، والاعتماد على التجريبية بشكل أعمى. ومن المؤسف أننا مازلنا نلمس هذا الاتجاه، في المغرب، حتى لدى بعض التقدميين الذين ما فتئوا يعتبرون، في ممارستهم الفعلية، النظريةَ والتسلحَ بها ضرباً من الترف الفكري، لا طائلة منه، وهم لا يدرون أن في مثل هذا التصور إجهاضاً لـ «مشروعهم».

لذلك كان من اللازم على الطبقة العاملة، وحركتها النقابية، عدمُ الاكتفاء بمطالبها الديمقراطية، بل تعدي ذلك إلى صياغة مشروع متكامل للمرور للاشتراكية.

إن رسم معالم هذا المشروع مهمة مطروحة، وبإلحاح، على القوى التقدمية ببلادنا. وإذا كانت هذه المهمة نظرية قبل أن تكون عملية، في الشروط الحالية المغربية، فإن ضرورتها لا تقل عن ضرورة النضال من أجل توسيع الحريات الديمقراطية. وهنا أيضا يجب تجاوز النزعة المرحلية، أو ما يمكن تسميته **بالمرحلانية (أو التعاقبية).**

هذه مهمة جماعية، بالطبع. وللحركة العمالية أن تنكب عليها إلى جانب القوى التقدمية الأخرى. وقد يكون عرض مثل هذا المشروع محط دراسة لاحقة.



بعض ما كتبه المؤلفان

من وثائق اعتمدتها الحركة النقابية التصحيحية المغربية

إن الوثائق، التي يتضمنها هذا الملحق، تتوفر جميعها على صبغة نقابية، موضوعا وتنظيما، باستثناء الوثيقة الأخيرة (ما العمل لتمتين الروابط بين رجال التعليم العالي والحركة التصحيحية العمالية) التي، إن كان موضوعها ذا أهمية نقابية وتنظيمية من غير شك، فإنها قُدّمت كأرضية للنقاش، داخل تنظيمات «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، الذي يشار إليه بكلمة (الحزب) في الوثيقة ذاتها.



تقرير حول حركة النقابات الوطنية المقدم للجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للجامعة الديمقراطية(☆)

إن الاجتماع التاريخي الذي تعقده اليوم النقابات الوطنية، بعد سلسلة من الاتصالات التنسيقية والأعمال المشتركة لهو حدث ذو دلالات متعددة.لذلك يجب علينا أن نقف عنده وقفة تأمل من أجل توضيح الطريق الذي يلزم على حركتنا التصحيحية أن تسلكه في سعيها الرامي إلى بناء منظمة نقابية جامعة جماهيرية وديمقراطية.

إن اجتماعنا ليعكس مستوى النضج والعمق الذي وصلت إليه النقابات الوطنية في مسيرتها الهادفة إلى إنجاز المهمة التاريخية الملحة والمتمثلة في خلق بديل تاريخي لحركة 20 مارس 1955،وإلى إعادة الوحدة النضالية والفعالية النقابية إلى صفوف الطبقة العاملة المغربية. وقد اظهرت النضالات الأخيرة

☆) الجامعة الديمقراطية هي التسمية الأولية والمؤقتة التي تم إطلاقها على الحركة النقابية التصحيحية بالمغرب، في شكل النقابات الوطنية المستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل، وهي التي أصبحت، ابتداء من نوفمبر 1978، تحمل اسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الشاملة، خاصة تلك التي خاضها رجال التعليم وعمال الفوسفاط، مدى الإقبال والتعاطف الذي تحظى به النقابات الوطنية لدى جماهير العمال والفئات الواسعة من الشعب المغربي، كما أن الاجتماعات الأولية التنظيمية والاستشارات القاعدية التي تخللت أعمال النقابة الوطنية للبريد والنقابة الوطنية للصحة قد افرزت نفس الظاهرة فضلا عن كونها أظهرت روحا ديمقراطية جديدة داخل التنظيمات العمالية.

بالإضافة إلى هذا فإن اجتماعنا يعكس بكل. وضوح أن الممارسات البيروقراطية المتخاذلة المدعمة من طرف الحكم والرأسمال طيلة سنين عديدة لم تتمكن ـ عكس ما كانت ترمي إليه ـ من القضاء على روح المقاومة والكفاح في نفوس العمال المغاربة. وهذه النتيجة الأولية التي توصلت إليها تجربة النقابات الوطنية،ليست بغريبة على المناضلين الذين واكبوا تطور الحركة النقابية ببلادنا. فالبيروقراطية النقابية رغم ما حظيت به من سند من لدن القوات المعادية للطبقة العاملة،ورغم استغلالها للظروف والملابسات فإنها واجهت، ومنذ بداية الاتحاد المغربي للشغل، معارضة زادت حدتها مع مرور الأيام من لدن الأطر النقابية النزيهة والاتجاه الوطني التقدمي المتواجد داخل الحركة النقابية والحريص على تطبيق مبادئ الديمقراطية داخل التنظيمات العمالية كوسيلة لتركيز الخط التقدمي. ولاستجلاء هذه المقاومة المرتبطة بمغزى اجتماعنا اليوم، يتحتم علينا الرجوع قليلا إلى الوراء لتحليل الظروف التي تم فيها تكوين الاتحاد المغربي للشغل.

وفي هذا الإطار فأول ما يجب التذكير به هو أن إنشاء الاتحاد المغربي للشغل كان نتيجة مسلسلين مختلفين، فالاتحاد المغربي للشغل هو نتيجة مسلسل نقابي محض؛ إذ أن الأطر النقابية الوطنية عندما أقدمت على تكوينه كان عملها

تطبيقا عمليا لمقررات المؤتمر الرابع للاتحاد العام للنقابات الموحدة المغربية (U.G.S.C.M)،القاضية بتكوين منظمة نقابية مركزية مغربية مستقلة عن س.ج.ت (C.G.T) الفرنسية،ومفتوحة في وجه جميع العمال المغاربة منهم والأجانب بدون استثناء. كما أن الاتحاد المغربي للشغل كان أيضا نتيجة مسلسل آخر،إذ كان وليد الثورة الوطنية التي حققت الاستقلال السياسي للمغرب وبصفة أدق كان نتيجة المجهودات التي بذلها المقاومون المغاربة من أجل استكمال بناء جديد لحركة التحرر الوطني المغربية ذات الأفق التقدمي،يُكَوِّنُ الاتحاد المغربي للشغل أحد مكوناتها بجانب المقاومة المسلحة وجيش التحرير المغربي. وللدلالة على ذلك فالاتحاد المغربي للشغل وقع تكوينه في 20 مارس 1955 في حي بوشنتوف وهو حي شعبي بالدار البيضاء كانت المقاومة قد توصلت آنذاك إلى مراقبته.

وكانت المقاومة المغربية وحركة التحرر الوطني في تلك الفترة الدقيقة واعية كل الوعي بالأخطار التي تحدق بالمنظمة النقابية الجديدة من جراء الرواسب البيروقراطية التي كانت تطبع بعض الأطر النقابية الوطنية التي عملت في السابق في صفوف س.ج.ت المغربية، ومن جراء النزعة النقابية الضيقة التي يمكن أن تسقط فيها الحركة النقابية المغربية. غير أن حركة التحرر الوطني أوكلت اتقاء أخطار الانحراف إلى الممارسة اليومية،إذ اعتبرت أن تعميق الكفاح العمالي واستمرار الارتباط بين كل فصائل الحركة والعمل الديمقراطي داخل الطبقة العاملة،عناصر أساسية من شأنها تطوير الحركة النقابية في اتجاه تقدمي لا رجعة فيه. ولكن الظروف التي حصل فيها المغرب على الاستقلال السياسي وعلى الخصوص منها اتفاقية إكس ليبان أعطت نفسا جديدا للعناصر المعتدلة داخل الحركة الوطنية وللقوى الرجعية في بلادنا. كما أن الظروف التي وقع فيها ابتداء من سنة 1956، بناء الجامعات النقابية وإنشاء الاتحادات المحلية داخل الاتحاد المغربي للشغل،مكّنت ـ بسبب الغموض والسرعة التي كانت تطبعها ـ عناصر

منحدرة من البورجوازية تفتقر في غالبيتها إلى ممارسة نضالية وطنية،من ولوج مراكز المسؤوليات معزِّزَة بذلك الأخطار التي واكبت نشأة الاتحاد المغربي للشغل والتي تكلمنا عليها من قبل.

ولقد تدخل الحكم بدوره ليجعل من الانقطاعات والبرص والتعاضديات وسائل لتركيز الاتجاه النقابي الضيق الذي كان يسعى، تحت غطاء «الواقعية»، إلى فصل نضالات الطبقة العاملة عن النضالات الوطنية العامة الهادفة إلى تصفية رواسب الاستعمار،من تحقيق للجلاء وتطهير للإدارة وتأميم للمرافق الأساسية للاقتصاد الوطني وسن لديمقراطية حقيقية تعترف بالشعب كمنبع للسلطات في إطار المطالبة بمجلس تأسيسي. ومما ساعد هذا الاتجاه المنحرف كون المكاسب النقابية الأساسية التي حصلت عليها الطبقة العاملة المغربية في بداية الاستقلال، كالضمان الاجتماعي والظهير المتعلق بالسلم المتحرك للأسعار والأجور والاتفاقات الجماعية والظهير حول النقابات المهنية الخ.. لم تأت كلها نتيجة نضالات نقابية واسعة بقدر ما كانت حصيلة النضال الوطني العام وموازين القوى السياسية آنذاك. وبتعبير آخر، كانت ثمرة مجهودات ومبادرات قامت بها العناصر الوطنية التقدمية في الحكومات الأولى من الاستقلال. ومن دون شك، فمجرى الأحداث هذا لم يكن عاملا مشجعا على تعميق الوعي العمالي بالمهام الجديدة والخطيرة الملقاة على عاتق الحركة النقابية المغربية،كما أنه لم يحدث التغييرات الضرورية على مستوى تجديد الأطر، داخل التنظيمات العمالية.

ولهذه الأسباب كلها استطاعت البيروقراطية النقابية، ابتداء من سنة 1958، أن تفرض سياسة الجمود داخل التنظيمات القاعدية،وأن تتجه إلى التمسك بالجهاز كغاية في حد ذاتها. والكل يتذكر تدخل الجهاز البيروقراطي في نوفمبر 1958 من أجل توقيف الإضراب الذي كان شنه، بطريقة تلقائية، عمال الفوسفاط ضد

اعتقال قادة المقاومة. وفي سنة 1961، خضع الجهاز البيروقراطي إلى مساومة الحكم،وأقدم على محاولته لتوقيف الإضراب المشروع الذي كانت قد تعبأت من أجله الأغلبية الساحقة من نقابة الوظيفة العمومية. وفي المؤتمر النقابي العام لسنة 1963، عبرت القيادة النقابية، وبكل وضوح، عن عزيمتها في فصل العمل النقابي عن العمل السياسي،وفي سن «سياسة الخبز». وكلنا يعرف النتائج السلبية الخطيرة التي أدت إليها هذه السياسة من إضعاف للتنظيمات الجامعية والمحلية، ومن مس بالديمقراطية الداخلية، ومن خلق للظروف المشجعة لبروز التفرقة داخل العمال التي اتخذت شكل نقابات صورية ذيلية لها مهمة عرقلة النضال النقابي.

ولكن هذا الاتجاه المنحرف، عن المبادئ الوطنية والديمقراطية لانتفاضة مارس 1955، قد خلق منذ بروزه مقاومة، كانت في بدايتها من طرف الجماهير العمالية، تجلت على الخصوص في تخلي فئات من العمال عن المشاركة في الحياة الداخلية للنقابات،ثم اتخذت هذه المقاومة شكلا أكثر إيجابية عندما تجسدت في مواقف بعض الجامعات أو الاتحادات المحلية التي كانت تقودها أو تعمل بها أطر نقابية تقدمية. فالحركة التصحيحية ظهرت أول مرة في شكلها التنظيمي المستقل عن البيروقراطية سنة 1963، عندما بدأت الجامعة الوطنية للبريد، وهي تتمتع بنفوذ داخل القاعدة العمالية، وتطرح ضرورة خوض نضالات نقابية هادفة إلى تحصين المكتسبات العمالية والدفاع عن الحريات النقابية. وفي سنة 1965، تكونت النقابة الوطنية للتعليم،كرد فعل عملي، للعناصر الواعية المرتبطة بنضالات الحركة الوطنية التقدمية، ضد التعفن والجمود واللا مسؤولية التي صبغت ممارسات الجامعة الوطنية للتعليم. وكانت هاتان الانتفاضتان رغم استقلالهما عن البيروقراطية لا تخرجان عن العمل من أجل إصلاح الاتحاد المغربي للشغل من الداخل. والشاهد على ذلك أن القوانين الأساسية لكلا النقابتين قد استمرت في التمسك بالانتماء إلى الاتحاد المغربي للشغل. ولكن تجربة السنوات الأخيرة من

العمل النقابي،واستمرار البيروقراطية في ممارسة خطها اللا مسؤول بكل مضاعفاته الخطيرة، على مستوى معيشة الطبقة العاملة وعلى حساب حقوقها الأساسية، أظهرت بجلاء أنه لا فائدة في البقاء داخل الاتحاد المغربي للشغل، خصوصا في مرحلة لم يعد يتمتع فيها بأدنى اعتبار من لدن العمال، وأن السبيل الوحيد، لإصلاح الأوضاع النقابية والوفاء لمبادئ انتفاضة 20 مارس 1955، يحتم ضرورة خلق تنظيمات نقابية مفتوحة في وجه العمال كيفما كان اتجاههم. تنظيمات تعمل على أسس من الوضوح والديمقراطية من أجل الدفاع عن مصالح العمال وضمان وحدتهم. فكان ميلاد النقابية الوطنية للفوسفاط وكان أيضا المؤتمر الاستثنائي الأخير للنقابة الوطنية للتعليم الذي أدمج هذه المنظمة العتيدة، من الناحية القانونية، في مسيرة العمل النقابي خارج الاتحاد المغربي للشغل.

فإذا كنا قد ارتأينا إعطاءكم هذه النبذة التاريخية فذلك لإبراز أن حركتنا هاته؛ حركة النقابات الوطنية، ليست بحركة ظرفية ولا بحركة فئوية وإنما هي حركة أصيلة تاريخية، تستمد جذورها من انتفاضة مارس 1955 وتستوعب الرصيد النضالي للحركة النقابية المغربية، هادفة إلى إعادة توحيد الطبقة العاملة وتمكينها من احتلال مكانها الطبيعي على رأس النضال الوطني التحرري الذي تخوضه جماهير شعبنا المناضل.

والآن، وبعد أن حددنا المغزى العميق لحركتنا، نتساءل عن الأسس التي يجب أن تنبني عليها الجامعة الديمقراطية التي نتوخى بناءها؛ تلك الأسس أو المبادئ التي من شأنها أن تجعل من جامعتنا بحق البديل التاريخي للحركة النقابية التي انطلقت بفضل انتفاضة 20 مارس 1955. ويمكن، بصفة عامة، أن

نوجز هذه المبادئ في أربعة : الديمقراطية، الطابع الجماهيري، التوجيه التقدمي والوحدة.

1) **الديمقراطية** ونعني بها المشاركة الفعلية للقاعدة العمالية في اختيار المسؤولين على جميع الأصعدة،وكذلك المشاركة الفعلية في التقرير والتوجيه الذي ستسير عليه هذه الجامعة العمالية. وعلى هذا التنظيم أن يعمل بمبدأ خضوع الأقلية للأغلبية وخضوع جميع التنظيمات للقرارات الصادرة عن المؤتمر العام. كما أن الديمقراطية تتضمن العمل وبكل صدق من أجل تطبيق المبدأ الفدرالي الذي يمنح لكل نقابة وطنية وفي إطار الاختيارات التي صودق عليها من طرف المؤتمر العام نوعا من الاستقلال (Autonomie) في تسيير شؤونها الداخلية.

2) **الطابع الجماهيري** ونعني بذلك أن الجامعة ستكون مفتوحة في وجه جميع العمال كيفما كانت اتجاهاتهم السياسية أو العقائدية. على أن من الواجب على الأعضاء في إطار عملهم النقابي الالتزام بمقررات المؤتمر العام وعدم المس بالقوانين الأساسية للنقابات. كما أن احترام الآراء والعمل بالحوار الدائم بين القاعدة والقيادة وبين التنظيمات الأفقية والعمودية لا ينبغي أن يؤدي إلى تكوين تكتلات تعمل في تعارض مع التنظيمات الشرعية للجامعة الديمقراطية. وهذا الطابع الجماهيري يتضمن استقلال الجامعة عن كل التنظيمات والمؤسسات السياسية كيفما كانت اتجاهاتها. وهذا الاستقلال هو قبل كل شيء استقلال تجاه الحكم وتجاه أرباب المعامل ومنظماتهم وهو استقلال لا يتضمن العداء للقوات التقدمية والوطنية،بل بالعكس من ذلك يفترض التعاون من أجل بلوغ الأهداف المشتركة انطلاقا من الحقيقة الآتية : وهي أن الحركة النقابية رغم خصوصيتها (وفي إطار احترام هذه الخصوصية) هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني. لذلك كان الوفاء لهذا الانتماء من الشروط الضرورية التي تمكن الطبقة العاملة من القيام بدورها الطليعي في النضال ضد الاستغلال والاضطهاد، كما أن هذا الوفاء يجعل

الطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية تتمتع بالإشعاع الوطني وبالتعاطف الجماهيري الذي له مكانة أساسية في فعالية النضال النقابي نفسه.

3) **التوجيه التقدمي** ونعني بذلك النضال من أجل الاستقلال الوطني وإرساء أسس التقدم الاجتماعي في بلادنا. وهذا النضال يمر عبر صراع ضد الوجود الامبريالي، وعبر صراع طبقي هدفه بناء مجتمع اشتراكي، تسوده الديمقراطية والعدالة الاجتماعية،ويكون فيه الشعب المغربي متحكما في خيراته وفي تسيير شؤونه.

4) **الوحدة** ونعني بذلك وحدة الطبقة العاملة. وهي ليست بالوحده الجامدة والصورية، التي تبرز فقط في الاستعراضات والتجمعات الموسمية والتي تتخذ كبرهان للتمثيلية، وإنما المقصود بالوحدة هنا وحدة النضال كأساس لمواجهة المشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة وباقي الفئات الشعبية.

هذه هي أيها الإخوان الأسس التي نرى من اللازم أن تقودنا في بناء هذه الجامعة العمالية التي نطمح إليها. ولكي يكون عملنا مطبوعا بالجدية ومنطلقا من ضرورة إشراك الطبقة العاملة في كل تظاهرة جماهيرية، وجب علينا أن نعطي لاجتماعنا كل الضمانات الضرورية التي من شأنها أن تجعل فكرة خلق البديل النقابي التاريخي فكرة تتوفر على جذور عميقة داخل الطبقة العاملة ولدى أطرها المخلصة. لذلك، نقترح عليكم أن تتشكل اللجنة التحضيرية من جمعنا هذا وأن تتكلف مستقبلا بالدراسة والتقرير في كل ما يتعلق بمهام التحضير والتنسيق المرتبطة بإنشاء الجامعة. وعلى لجنتنا التحضيرية، أن تجتمع مرة أخرى، على الأقل،قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي، وذلك لكي تحدد، بصفة نهائية، تاريخ المؤتمر وكل التدابير الأخرى المتعلقة بالمؤتمر التأسيسي. كما نقترح عليكم أيضا تكوين

هيأة تنسيقية منفذة لقرارات اللجنة التحضيرية تتركب، على الأقل،من الكتاب العامين للنقابات الوطنية، ويرأسها منسق عام، وتتوفر على أمين للمال ومكلف بالدعاية والنشر ومكلف بالعلاقات مع الخارج. ويكون لهذه الهيأة المنفذة الحق في استدعاء اللجنة التحضيرية.

ولا نحتاج هنا إلى التأكيد على الأهمية البالغة التي يكتسيها عمل لجنتنا، وعلى الخصوص هيأتها المنفذة في المرحلة التي تفصلنا عن انعقاد مؤتمرنا التأسيسي. فهذه الهيأة التي يجب أن تتوفر فيها شروط الاستقرار والاستمرار والتدبير والفعالية ستكون بمثابة الدماغ والمحرك لعملنا التحضيري. فعليها أن تنظم تجمعات عمالية، تشمل جميع القطاعات التي تتواجد فيها النقابات الوطنية، من أجل التفسير والتوضيح ودحض أطروحات الخصوم. وعليها أيضا أن تتوجه إلى الطبقة العاملة من أجل توفير الشروط المادية الضرورية لعقد المؤتمر. فلا جامعة ديمقراطية أصيلة إذا لم نقم بكل المجهودات، كمناضلين وأطر نقابية، من أجل التخلص من أية فكرة فئوية ضيقة وإذا لم نعمل ابتداء من اليوم كعناصر تتحمل مسؤولية لمّ الشتات وتوحيد الطبقة العاملة المغربية على أسس ديمقراطية حقيقية.

على أنه من الواجب علينا، ونحن مشرفون على انعقاد المؤتمر التأسيسي للجامعة، أن نتفق على الخطوط العريضة والمبادئ العامة ـ على الصعيد الوطني والنقابي ـ التي ستكون بمثابة الضابط لعملنا المشترك.

ونقترح أن تكون هذه الخطوط العريضة شاملة، على الصعيد النقابي، للنقط التالية :

1) الحفاظ على الحريات النقابية وتوسيعها وفرض تطبيق كل الضمانات المعترف بها في قانون الشغل وفي القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

2) مشاركة ممثلي العمال في تسيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

3) رفع القدرة الشرائية للطبقة العاملة.

4) مراجعة قانون الشغل حتى يطابق التشريع المصادق عليه دوليا، في إطار منظمة العمل الدولية، وحتى يضمن للطبقة العاملة المغربية استقرار الشغل وتوسيع الحريات النقابية وعلاقات شغل جديدة، داخل المؤسسات، مبنية على المشاركة الفعلية لممثلي العمال.

5) العمل على تكوين أطر نقابية تقدمية.

أما على الصعيد الوطني فيجب أن يتضمن برنامجنا النقط التي ما فتئت تشكل أهدافا أساسية لنضال الطبقة العاملة والتي تكوّن الإطار الضروري لتطبيق برنامجنا النقابي ونوجز هذه الأهداف كما يلي :

1) توسيع الحريات الديمقراطية وضمان الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين.

2) النضال من أجل تصفية الجو السياسي.

3) تغيير الهياكل في اتجاه ديمقراطي وطني وتقدمي يضمن استقلال البلاد وسيادة الشعب.

4) ربط وتمتين العلاقات مع كل المنظمات العمالية العربية والدولية الديمقراطية على أساس النضال ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم الاجتماعي. وستكون مساندتنا اللا مشروطة للنضال البطولي، الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الإمبريالية والصهيونية والحلول الاستسلامية، عنصرا رئيسيا في سياستنا الخارجية.

إن تطبيق هذه البرامج وبناء جامعة نقابية ديمقراطيـة يفرض علينـا أكثر من السابق التمسك بالحذر والتعبئة الدائمة والاتصال المستمر بالقاعدة العمالية الواسعة. وعلى مناضلينـا العمل ابتـداء من الآن تكثيف جهودهم في جو من الوعي والحماس والمسؤولية من أجل خلق تجربة نقابية جديدة تكون في صـالح الطبقـة الكـادحـة والشعب المغربي.

ومن دون شك فإن نجاح اجتماعنا هذا على مستوى المشـاركـة النشيطـة في القرارات والتوصيات ليشكل اللبنة الأولى لهذه المحاولة التاريخية.

عاشت الطّبقة العاملة
عاشت النقابات الوطنية
عاشت اللجنة التحضيرية



بيان موجه، من طرف اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للجامعة-الديمقراطية، إلى جماهيرنا العمالية المناضلة، وإلى أُطرها النقابية النزيهة.

أيها العمال المناضلون، أيتها الأُطر النقابية النزيهة .

إنكم تعيشون، منذ مدة، تجربة الانتفاضة التاريخية التي أدت، في جو من الحماس والمسؤولية والوعي، إلى انبثاق نقابات وطنية ديمقراطية مفتوحة فى وجه جميع العمال، هدفها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وإرساء أُسس متينة للتقدم الاجتماعي ببلادنا. وقد شملت هذه التجربة قطاعات اقتصادية واجتماعية، لها أهميتها الكبرى في الإنتاج الوطني، وتلعب دورا أساسيا في بناء الحركة النقابية المغربية وتجذيرها وسط الجماهير الواسعة من العمال، مثل قطاعات : الفوسفاط، والتعليم، والبريد، والسكر والشاي، والسكك الحديدية، والصحة.

ويأتي هذا الحدث التاريخي في وقت عرفت فيه الحركة النقابية المغربية ـ ولمدة غير قصيرة ـ أزمة خانقة، من جراء الممارسات الانتهازية المتخاذلة للجهاز النقابي البيروقراطي التي أدت إلى تجميد الكفاحات وإضعاف التنظيمات وبروز

التفرقة، متجاهلة بذلك الأهداف الوطنية والديمقراطية التي واكبت انتفاضة 20 مارس 1955. ولقد استمر الجهاز البيروقراطي، ومنذ 1961، في نهج خطة، أملتها عليه مصالحه الضيقة، تبلورت، على الخصوص، في فصل النضال النقابي عن النضال الوطني التحريري، مما أدى إلى عزل الطبقة العاملة وتهميشها في الساحة المغربية واضمحلال الكثير من المكاسب النقابية وتطاول الرأسمال على الحقوق العمالية. ولم يبق هذا التخاذل مستترا كما كان عليه الأمر في الماضي، ولكنه أصبح مكشوفا،سواء في مساوماته على حساب الكفاحات العمالية أو مواقفه اليمينية التي يتخذها داخل البرلمان بجانب الذين يساندون،بدون تحفظ،النهج الرأسمالي الليبرالي،المسؤول عن الأزمة العامة التي تعاني منها بلادنا وعن الوضعية المأساوية التي تتخبط فيها الطبقة العاملة المغربية.

لذلك، فإن حركة النقابات الوطنية ليست حركة ظرفية، وإنما حركة واعية فرضتها الظروف الموضوعية والذاتية للطبقة العاملة المغربية؛ حركة جاءت لتبدد الملل والتشتت ولتبعث الأمل والثقة لدى الجماهير العمالية في إمكانياتهم وفي جدوى نضالهم.

إن الإضرابات الأخيرة، التي خاضتها الطبقة العاملة داخل نقاباتها الوطنية من أجل الدفاع عن مطالبها المشروعة، لتشكل ـ بالمساهمة القاعدية الواسعة التي صاحبتها وبالتعاطف الذي حظيت به من لدن كل الفئات الشعبية ببلادنا ـ تجسيدا لبداية النهوض الجديد الذي تعيشه الطبقة العاملة المغربية،وتطرح ضرورة تلاحم صفوفها في تنظيم ديمقراطي يعيد لها الوحدة، التي أضرت بها الأساليب الغير المسؤولة والمنافية للتقاليد النضالية للطبقة العاملة التي مارستها الأجهزة البروقراطية النقابية الفاسدة.

واليوم وقد وصل هذا المسلسل التاريخي، الذي يرمي في عمقه إلى توحيد صفوف الطبقة العاملة في إطار اختياراتها الوطنية التقدمية، إلى مرحلة من التقدم والنضج، وجب معها تكوين إطار نقابي موحد ديمقراطي مفتوح لجميع العمال كيفما كان اتجاههم السياسي أو العقائدي؛ إطار مبني على حق الأعضاء في اختيار المسؤولين، على كل المستويات، وفي التقرير وفي التوجيه العام الذي سيسير عليه.

لذلك فإن الأُطر العمالية التي حظيت بشرف تأسيس النقابات الوطنية، وعيا منها بأن مبادرتها ذات بعد تاريخي غير فئوي ضيق وغير ظرفي، واستنادا إلى الظروف الدقيقة التي يعيشها كل قطاع على حدة والحركة النقابية بمجموعها، قررت في جو من الحماس والمسؤولية إنشاء ـ على أسس من التمثيلية ـ لجنة تحضيرية تسهر على توفير الشروط الضرورية لخلق جامعة عمالية ديمقراطية.

وتأتي هذه المبادرة الجديدة في ظروف تعرف فيها بلادنا أزمة عامة من جراء الاتجاه الليبرالي الرأسمالي الذي نهجه الحكم منذ سنة 1961. وقد أدى هذا الاتجاه إلى تفقير مستمر للجماهير الشعبية في الوقت الذي مكن فيه كمشة من المحظوظين من السيطرة على خيرات البلاد وتكديس الثروات وربط اقتصادنا الوطني أكثر من السابق بعجلة الرأسمال الأجنبي. وما ضياع المكاسب العمالية؛ من تخل عن تطبيق ظهير 1959 المتعلق بالسلم المتحرك للأُجور والأسعار، ومراجعة ظهير 1957 المتعلق بالنقابات المهنية والمساس المستمر بالحريات النقابية التي تتجلى أساسا في التنقلات والتوقيفات التعسفية للأُطر النقابية وكذا في الطرد الفردي والجماعي للعمال، إلا جزءاً من النتائج التي أدى إليها الاتجاه الرأسمالي الليبرالي في بلادنا. وفي ظل هذه الشروط فإن تطبيق سياسة التقشف المزعومة لا

يمكن إلا أن يثقل كاهل عمالنا بمزيد من الحرمان رغم ما بذلوه من مجهودات وتضحيات جسيمة لبناء اقتصادنا الوطني واسترجاع صحرائنا.

ولقد واكب هذا الاتجاه الرأسمالي تنكر مستمر للحريات الديمقراطية، كان من أبرز مظاهره في المدة الأخيرة التزوير السافر للانتخابات، رغم ما تدعيه أبواق الحكم الرسمية من إرادة في بناء مغرب جديد؛ الشيء الذي فوت على بلادنا فرصة أخرى للدخول في تجربة ديمقراطية حقيقية، تعيد للمغرب وزنه الدولي وتقطع الطريق على الطامعين في صحرائنا، وعلى المتربصين بوحدة ترابنا الوطني.

إن فكرة تكوين جامعة عمالية ديمقراطية، وهي التي تفرض نفسها في هذه الظروف، لتعد بمثابة مواجهة عملية للوضعية المتردية التي تعيشها بلادنا، كما أنها تعد مساهمة أصيلة، من طرف الطبقة العاملة المغربية، في النضال العام الذي يخوضه الشعب المغربي ضد السيطرة الأجنبية ومن أجل الاستقلال الوطني ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

أيها العمال المناضلون :

أيتها الأطر النقابية النزيهة التي لم تضعف عزيمتها أمام الممارسات البيروقراطية !

إن قوة الطبقة العاملة تكمن في وحدتها ومتانة تنظيمها وفي توجيهها التقدمي، لذلك نناديكم جميعا للالتفاف حول اللجنة التحضيرية للجامعة

الديمقراطية،وذلك من أجل قطع الطريق أمام الانتهازيين والسماسرة والمتخاذلين، ومن أجل أن تتمكن الطبقة العاملة من القيام بمهمتها التاريخية في النضال الوطني والاجتماعي.

عاشت الوحدة النضالية للطبقة العاملة.
عاشت اللجنة التحضيرية للجامعة الديمقراطية.

يوليوز 1978

ما العمل لتمتين الروابط بين رجال التعليم العالي والحركة التصحيحية العمالية ؟ (☆)

إن المشكل المطروح حاليا هو بدون شك ليس فقط علاقة النقابة الوطنية للتعليم العالي بالكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بقدر ما هو أساسا ـ وفي أفق نضالي تحرري وديمقراطي ـ علاقة الطبقة العاملة المغربية بقطاع التعليم العالي، وبصفة أدق بفئة المثقفين التقدميين : ما يمكن أن يقدمه المثقفون في الشروط المغربية الحالية لمسيرة الطبقة العاملة ولحركتها التصحيحية. وبالمقابل ما هي التحولات التي يمكن أن تطرأ على رجال التعليم العالي على مستوى نضالهم الثقافي ونوعية ارتباطهم بالجماهير وقدراتهم الثقافية الإبداعية. ومن الأكيد أن هناك جدلية في طبيعة هذه الارتباطات (رجال التعليم بالطبقة العاملة) تؤثر في التحولات الداخلية لكل قطاع في مسيرته المشتركة، وفي نوعية مستوى مساهمته في حركة التحرر الوطني ذات الأفق الاشتراكي.

هذه هي النقطة التي يجب الانطلاق منها لدراسة السبيل التاريخي الذي سيمكن من تمتين روابط النقابة الوطنية للتعليم العالي بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل. والشيء الذي يجب الوقوف عنده، في هذا الإطار، هو أن

هناك ضرورتين موضوعيتين تدفعاننا كقطاع حزبي لمحاولة إعادة تقييم هذه الروابط :

1) ضرورة ظرفية، وهي تتمثل في اقتراب انعقاد المؤتمر الثاني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، المزمع تنظيمه خلال ربيع 1981. ومن الأكيد أن قضية علاقة النقابة الوطنية للتعليم العالي بالتنظيمات العمالية الأخرى، وخاصة منها (ك.د.ش) ستكون من النقط المهمة التي سيتطرق لها هذا المؤتمر سواء في جلساته العامة أو ضمن لجانه. ومن الأكيد أيضا أن إثارة هذه النقطة ستكون مناسبة ـ في الشروط الراهنة ـ لإبراز وجهات نظر مختلفة في هذه النقطة. ولهذا وجب على قطاعنا أن يتخذ موقفا سليما يرتكز على المعطيات الراهنة، وفي أفق خطتنا العامة، وفي مدة زمنية معقولة قبل انعقاد المؤتمر.

2) ضرورة التنسيق النضالي بين قطاعات التعليم العالي والتعلم الثانوي والابتدائي في وقت يطرح فيه تفاقم الأزمة العامة مشاكل التعليم في شموليتها، ويطلب لمواجهتها ـ من طرف القوى الجماهيرية النقابية ـ تجنيداً واعياً منسّقاً من أجل حلول جذرية وإجمالية لمشاكل التعليم. والذي يزيد في الإلحاح على هذا التنسيق هو أن الرجعية المغربية طرحت على الساحة الوطنية مشاريع خطيرة تريد من ورائها الانقضاض على ما تبقى من مكاسب جماهيرنا في ميدان التعليم وعلى مصالح العاملين في هذا القطاع.

ونستخلص من هذا ضرورة تطوير العلاقة بين النقابة الوطنية للتعليم العالي، و(ك.د.ش). ومن دون شك فإن المؤتمر الأخير للنقابة الوطنية للتعليم العالي الذي انعقد منذ سنتين بفاس، عندما قرر الخروج من الاتحاد المغربي للشغل، قد فتح المجال منطقيا لأشكال متقدمة للتعاون مع (ك.د.ش)، كما أنه شكل مرحلة

تاريخية نحو أفق الانصهار مع هذه المنظمة. غير أنه، في نفس الوقت، باعتباره لم يقرر الاندماج مع (ك.د.ش)، أبرز معارضة بعض أوساط رجال التعليم وتخوفاتهم من هذا الاندماج، مما يحتم علينا طرح السؤال التالي : إلى أي حد تغلبنا على هذه المعارضة ؟ وإلى أي حد بددنا هذه التخوفات، وجعلنا من الوحدة مع (ك.د.ش) أفقا مقبولا من طرف الأغلبية الساحقة من رجال التعليم ؟ ومشروعية هذه التساؤلات تنبع من كون المنظور التقدمي للوحدة لا يجعل منها نتيجة قرار إداري فوقي، وإنما نتيجة تحولات في وعي الجماهير الواسعة، هذه التحولات التي تضمن استمرارية وحدة رجال التعليم، وفعالية أداتهم النقابية، وتهميش أداة الانعزال والتقهقر. إن الإجابة على السؤال المذكور يتطلب التطرق إلى فحص الوضع الذاتي للتنظيم الحزبي وقدراته على تلبية هذه الشروط، وفحص وضعية (ك.د.ش) للتأكد في المرحلة الراهنة، وباعتبار ظروفها الحالية،إلى أي حد تكون بؤرة استقطاب رجال التعليم العالي كما هو عليه الشأن في القطاعات العمالية الأخرى.

1) إن التنظيم الحزبي للتعليم العالي، رغم كونه لا يتأثر بسلبيات الأزمة الحالية الداخلية لحزبنا بنفس المستوى والقوة التي تتأثر بهما قطاعات أخرى، لم يتمكن مع ذلك بعدُ من توسيع تنظيماته بالقدر المطلوب ليغطي بعض الكليات والمعاهد والفروع. كما أن كثيرا من الخلايا الحزبية في قطاعنا لم تتحول بعد إلى أدوات فعالة ترتبط جدليا ونضاليا بمؤسساتها. هذا مع العلم بأن الأزمة الحالية الداخلية لحزبنا، والتي اتخذت أحيانا أبعادا خطيرة، تقلص من حظوظ التغلب على هذا النقص، وتمنعنا من الاستفادة من حملات التضامن المتوالية التي نظمت مع مناضلي (ك.د.ش).

2) أما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فإنها، بعد الموجات الاستقطابية الواسعة التي عرفتها في السنتين الأوليين، قد دخلت في مرحلة تعزيز تأطير هذه

الجماهير، والرفع من تكوين أطرها، مما جعلها تصطدم بصعوبات مؤقتة، هي مؤشر على أزمة نمو طبيعية، ستتغلب عليها، بدون شك، وستتغلب عليها بسرعة وسهولة أكثر، في حالة ما إذا تغلب الحزب على أزمته الداخلية. إن هذه المرحلة التراكمية المستترة، التي تعرفها (ك.د.ش) جعلتها ظاهريا، في أعين رجال التعليم العالي، غير المدركين لهذه الظروف، ولهذا المنطق، تبدو في مرحلة ركود، مما خفف من حماسهم، وتعاطفهم معها، كما كان عليه الشأن إبان المؤتمر السابق. ومن الأكيد أن انخفاض الحماس، هذا، مؤقت، ولن يدوم، للأسباب التي ذكرناها، ولكنه مع ذلك يصبُّ موضوعيا في أطروحات خصوم وحدة النقابة الوطنية للتعليم العالي مع (ك.د.ش)، وهو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار.

إن تظافر هذين العاملين، وارتباطهما يقودان إلى التساؤل : إلي أي حد تقلصت النزعة الانعزالية داخل رجال التعليم العالي ؟ إن هذه النزعة الانعزالية ظاهرة قارة، رغم اختلاف قوتها وتأثيرها في صفوف عدد غير يسير من رجال التعليم العالي، بحكم الواقع الموضوعي لفئة رجال التعليم العالي. وإذا كنا خلال مؤتمر فاس السابق قد عرفنا كيف نوظف هذه النزعة في مسلسل التقارب مع (ك.د.ش) بالانفصال عن الاتحاد المغربي للشغل، وإذا كنا عرفنا كيف نقلصها ونستفيد منها في آن واحد، فإن هذه النزعة، في المرحلة الحالية قد أخذت تتقوى من جراء الأزمة الداخلية الحزبية، والوضعية الراهنة التي تعرفها (ك.د.ش)، المشار إليها، وفي وقت أصبحت معطى موضوعيا يعوق تطبيق خطتنا الوحدوية.

بعد استجلاء هذه الوضعية، بمعطياتها الجديدة، نخلص إلى سؤالنا الرئيسي : ما العمل إذن ؟ هل نستسلم للتشاؤم والتواكل ؟ هل من المحتم أن نؤجل مسألة الوحدة ؟ كلا إن أولية الأولويات هي العمل والنضال من أجل وحدتنا مع (ك.د.ش)، وذلك يعني خلق كل الظروف وتوسيع كل الشروط لتمتين الربط

النضالي بين (ك.د.ش) وبين نقابتنا. وفي هذا الصدد يجب الانتباه إلى أن تجارب تضامن نقابتنا مع (ك.د.ش) قد شكلت أمثلة حية لما يمكن أن نعمله في إطار البلوغ إلى هذه الوحدة، من توسيع الإخبار عن نضالات (ك.د.ش)، وتوضيح طبيعة المرحلة التنظيمية التي دخلت فيها، والتنسيق معها نقابيا وإعلاميا. وعلى الصعيد الحزبي يجب أن نعمل في اتجاه ارتباط ملموس مع رفاقنا في التعليم الثانوي والابتدائي. وقد يكون تنظيم ندوة حزبية حول أزمة التعليم عنصرا إيجابيا في هذا الاتجاه. إن الدخول في هذا المسلسل بخطى حازمة ومسؤولة، والتأكد من نتائجه، هو الذي سيجعلنا نتخذ موقفا في هذه النقطة شهرا قبل انعقاد المؤتمر.

يناير 1981

(☆) على خلاف الوثائق المتضمنة في هذا الملحق، قُدّمتْ هذه الوثيقة لحلقة تنظيم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» داخل التعليم العالي. وأهميتها تنبع من كونها تمثل لحظة من مسلسل توسُّع الحركة التصحيحية، لحظة تجسّدُ جملة من التوجهات الأساسية في العلاقات بين الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني في المغرب.

حول مفهوم العمل النقابي

إن توضيح مفهوم العمل النقابي في طبيعته ومداه هو مهمة نضالية وليس فقط مجرد اهتمام نظري، لأن العمل النقابي هو الذي يشكل الحياة اليومية للتنظيمات العمالية وهو الذي يضع هذه التنظيمات في الصيرورة الاجتماعية وهو الذي يضمن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها التاريخية.

والمقصود بالعمل النقابي، هنا، ليس تتبع حركة العمال ونضالهم بشكل مجرد، وإنما هو ذلك المسلسل الخصب والمعقد لتفاعل هذا النضال ببنية الطبقة العاملة وخصوصيتها الاجتماعية التاريخية، وبتقاليد الحركة العمالية، وبطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي الذي يجري فيه هذا النضال. ذلك أنه لا يكفي سرد أو استعراض بعض المفاهيم العامة للعمل النقابي، ولا حتى الأشكال التي يتخذها في هذا المجتمع أو ذاك، بل يتحتم علينا إبراز الخصوصيات التي يكتسيها في المجتمعات الخاضعة للهيمنة الإمبريالية، وبصفة خاصة، في المغرب.

وفي الأخير فإن العمل النقابي هو في نهاية التحليل، ذلك الترابط الكلي بين الحركة النقابية والتنظيمات النقابية والمراكز المادية للعمل النقابي (من برص

الشغل ـ تعاضديات ـ أطر نقابية متفرغة إلخ...) وتفاعلها الجدلي في مواجهة الاستغلال الرأسمالي.

I - تحديد مفهوم العمل النقابي

إن العمل النقابي هو شكل من أشكال الصراع الطبقي التي يعرفها المجتمع الرأسمالي،هو مسلسل نضالي له مراحله وحدوده النوعية (Les seuils). ولذلك يجب علينا لتحديده علميا معرفة أن له ارتباطات مع أشكال أخرى للصراع الطبقي ويتوفر في نفس الوقت على خصوصيات،على التحليل أن يبرزها.

1) تعريف العمل النقابي انطلاقا من مضمونه

أ) العمل النقابي هو نضال خاص (action autonome) بالطبقة العاملة في مواجهتها للرأسمال، يعني أن هذا النضال تخوضه الطبقة العاملة ـ على مستويات مختلفة محلية، قطاعية أو وطنية ـ بمفردها وهي التي تباشره، بخلاف العمل السياسي مثلا الذي تخوضه فئات منتمية إلى عدة طبقات. وهذا راجع إلى كون النقابة هي المنظمة التي تخص العمال وحدهم بخلاف الحزب الذي يضم كل من اتفق على برنامجه السياسي والإيديولوجي.

ب) العمل النقابي هو عمل معادٍ للرأسمالية يهدف إلى الحد من الاستغلال وتطاول الرأسماليين على حقوق العمال ومكتسباتهم. لذلك فهو يبرز في شكل دفاعي (caractère défensif). فمثلا، ان العمال لا يقومون بالإضراب من أجل الإضراب وإنما يضربون كرد فعل على تفاحش الاستغلال وعلى مختلف الأساليب ـ الظاهرة منها والمستترة ـ الهادفة إلى تخفيض قدرتهم الشرائية.

العمل النقابي، في هذا المنظور، لا يهدف إلى اكتساب امتيازات خاصة بالطبقة العاملة ـ كما هو الشأن بالنسبة للطبقات الأُخرى،الإقطاع والبورجوازية، أثناء تشكلها ونموها ـ وإنما يهدف في أعلى مراحله إلى القضاء على كل أنوع الاستغلال وبالتالي يهدف إلى خدمة أوسع الجماهير المسحوقة التي تذهب ضحية النهب والاضطهاد الرأسماليين.

وفي البلاد الخاضعة للنفوذ الامبريالي كالمغرب، فإن العمل النقابي يكتسي طابعا مزدوجا ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الوطني (وسنعالج هذه المسألة عندما نتطرق إلى موضوع جدلية العمل النقابي والعمل السياسي).

جـ) العمل النقابي هو عمل ديمقراطي لأنه لا يهدف إلى خلق امتيازات خاصة ولأنه يتوخى رفع مستوى معيشة أوسع الجماهير. والجدير أن هذه الخاصية الموضوعية التي تطبع كل عمل نقابي،حتى ولو كان محدودا،فِهِمَتْها أيضا الأَنظمة البورجوازية المتطورة التي تقبل بالعمل النقابي وبالتنظيم النقابي باعتبارهما عنصرين من عناصر التخفيف من حدة الصراع الطبقي وضمان الاستقرار السياسي.

2) تعريف العمل النقابي بالمقارنة مع أشكال أُخرى من النضال

رأينا خصوصية العمل النقابي كشكل من أشكال الصراع الطبقي انطلاقا من مضمونه. الآن نتساءل بماذا يتميز العمل النقابي عن الأشكال الأخرى من النضال، خاصة عن العمل المهني (L'action corporatiste) وعن النضال السياسي

أ) - العمل النقابي والعمل المهني

المقصود بالعمل المهني هو ذلك العمل الذي برز - داخل التشكيلة الاجتماعية ما قبل الرأسمالية - عند التنظيمات الحرفية (Les corporations) في مواجهتها للقضايا المطروحة من طرف النظام الإقطاعي، ويتميز هذا النوع من العمل أو النضال عن النقابي في كونه يهدف إلى الدفاع على المهنة كمهنة أكثر من الدفاع عن العاملين فيها، لذلك كان يرتكز على الدفاع على مستوى المهارات داخل هذه المهنة،ويعمل على أن تبقى المهنة مقتصرة على عدد محدود لكي تحتفظ بقيمتها الاجتماعية مما جعله في بعض الحالات يلجأ إلى اتخاذ قرارات ضد أعضاء من داخل المهنة. إن العمل المهني في العمق، وبصفة عامة، هو عمل يتخذ طابعا دفاعيا ولكنه طابع دفاعي محافظ، على عكس، الطابع الدفاعي للعمل النقابي الذي يهدف إلى التغيير - إذ أنه يحافظ على مستوى المهنة وعلى قيمتها ويكرس الفوارق (La Hiérarchie) داخل المهنة (المعلم والمتعلم). وأخيرا فإن أفق هذا العمل محدود لا يتعدى المهنة ليشمل جميع القطاعات الأُخرى إلا في حالات استثنائية جدا.

وباختصار يمكن أن نقول بأن العمل المهني هو، بخلاف العمل النقابي، عمل في العمق غير ديمقراطي (وهذا ما يفسر اصطداماته مع البورجوازية : يجب أن لا ننسى أن الثورة الفرنسية هي التي أقدمت على حل التنظيمات الحرفية) ويدافع على امتيازات خاصة بالمهنة ولا يرتكز على التضامن الذي هو أساسي بالنسبة للعمل النقابي. وما يجب الانتباه إليه أن كل تفسخ للعمل النقابي يجعله يستقي بعض أساليبه من العمل المهني ويرجع، بالتالي، إلى الوراء (فمثلا ابتداء من 1961 فرض الجهاز النقابي على الممارسة النقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل تقهقرا أدى إلى عزل الطبقة العاملة وتحييدها وركز «هيارشية» بيروقراطية داخل النقابة).

ب) - العمل النقابي والعمل السياسي

إن العمل السياسي، بشكل عام، يتميز عن العمل النقابي بكونه أكثر شمولية واتساعا، إذ يهدف مباشرة إلى تغيير المجتمع وإلى أخذ سلطة الدولة ومراقبة أجهزتها ولا يقتصر في نضاله فقط على العمال ولا على الدفاع عن مطالبهم الخاصة فهو يضع نصب أعينه المجتمع ككل؛ سواء من أجل إبقاء هياكله كما هي، أم من أجل تغيير هذه الهياكل.

والعمل السياسي التقدمي إن كان يعتمد على القوة المادية للطبقة العاملة فهو غير قادر على تأدية المهمة التاريخية إلا إذا استنار بإيديولوجية الطبقة العاملة أي الاشتراكية العلمية. لذلك يجب التمييز بين الأحزاب العمالية (التي هي أحزاب بورجوازية في عمقها) وبين حزب الطبقة العاملة الذي يأخذ بالاشتراكية العلمية ويهدف إلى القضاء على الرأسمالية.

3) شروط العمل النقابي

أ) الديمقراطية : ونعني بها مساهمة جميع المنخرطين في انتخاب المسؤولين النقابيين، على جميع الأصعدة، وفي التسيير والتوجيه. والديمقراطية هي طريق لضمان استقلال التنظيمات النقابية في إطار مصالحها المرحلية والبعيدة، أي في إطار خط تقدمي. لذلك فقد أظهرت تجربة الحركة النقابية بالمغرب، أن الاستقلال التنظيمي بدون ديمقراطية داخلية تحول في نهاية الأمر إلى استقلال عن الحركة التقدمية وانسلاخ عن الطبقة العاملة ذاتها وتبعية ضمنية للقوى الرجعية وقبول للنظام الرأسمالي.

هناك إذن ارتباط عضوي بين الديمقراطية والخط التقدمي للتنظيم النقابي ذلك أن الطبقة العاملة ليس أمامها إلا اختيار وحيد للقضاء على الاستغلال الذي تتعرض له وهو طريق القضاء على الرأسمالية. غير أن الديمقراطية التي نعني هنا ليست فقط مجرد احترام بعض الآليات والمبادئ التنظيمية (كالانتخاب وحق النقاش وحق التقرير إلخ...) بل هي أكثر من ذلك تحقيق شروط تطبيق تلك الآليات والمبادئ وذلك بالرفع من مستوى تكوين العمال نقابيا وسياسيا ومن مستوى حسهم بالمسؤولية وتزويدهم بكل الأخبار، وفي هذا الصدد لقد أظهرت التجربة أن التهريج والديماغوجية هي في نهاية التحليل أساليب دخيلة عن الطبقة العاملة،إنها سلاح البورجوازية الصغيرة لتهميش العمال وممارسة الأبوية عليهم نقابيا وسياسيا.

ب) الجماهيرية : ونعني بها تلك الجماهيرية الناتجة عن النضال النقابي والديمقراطي الهادف للطبقة العاملة، وهي،أي الجماهيرية، تقاس بمدى المطالب المطروحة من طرف النقابة (أرضية المطالب) وبأشكال النضال والمواجهة مع متطلبات المرحلة التي يمر بها الصراع الطبقي ومع متطلبات الجماهير العمالية نقابيا وسياسيا، لذلك فالجماهيرية في بلاد متخلفة وتابعة كبلادنا **لا تعني فقط تعاطف العمال وارتباطهم بالتنظيم النقابي ولكنها تعني أيضا تعاطف أوسع الجماهير الشعبية (من عمال وغير عمال كالفلاحين الفقراء والتجار الصغار والمثقفين التقدميين والحرفيين الخ...) مع الحركة النقابية وتقديرهم للدور الذي تلعبه في المجال الوطني أي في حياتهم الخاصة، وبالتالي فالجماهيرية هي الأخرى مرتبطة بعمق الارتباط النضالي (لا البيروقراطي ولا حتى الإداري) وأصالته مع حركة التحرر الوطني**.(وهنا يعلمنا التاريخ أيضا أنه عندما فقدت الحركة النقابية جماهيريتها الواسعة، أي تعاطف الفئات الشعبية الأخرى السابقة الذكر ـ وبمعنى أوضح عندما

عزلت البيروقراطية الحركة النقابية عن حركة التحرر الوطني - فقدت الحركة النقابية جماهيريتها بالنسبة للعمال أنفسهم).

وأخيرا سيكون من الخطأ النظر إلى الجماهيرية فقط من زاوية العدد والكم وكأنها نتاج ميكانيكي لتصور في التنظيم أو لتطبيق صوري لبنود القوانين الداخلية للنقابة،إذ الجماهيرية بالمنظور العلمي هي ممارسة حية **لحركة نقابية متسلحة بخط نقابي تقدمي في تفاعل مع النضال النقابي الديمقراطي المسؤول.**

جـ) التطابق بين أشكال النضال والشروط الملموسة : المقصود بهذه النقطة هو التركيز على الدينامية الداخلية الموجودة بين أشكال النضال النقابي، فإذا كان الاستغلال الرأسمالي يفرض على التنظيم النقابي حركة مستمرة، فعلى هذا التنظيم أن لا يلجأ إلى شكل نضالي، بطريقة تعسفية، وإنما عليه أن يستعمل الشكل النضالي الملائم للشروط الموضوعية (كوضعية الإنتاج والتسويق والوضعية السياسية العامة ومستوى التنظيم العمالي وقوانين الشغل)، وبصفة خاصة، يجب الانتباه إلى أن الذي يجب أن يتحكم في اختيار هذا الأسلوب أو ذاك من النضال هو الظروف الموضوعية وليست الاعتبارات الذاتية، وفي هذا الصدد يجب التذكير بأن البورجوازية تستغل وتلعب على هذه الاعتبارات الذاتية إما لتنويم العمال بالوعود وإما لتستفزهم بالتحدي. ولما كانت تلك الشروط الموضوعية ليست جامدة وغير قارة وإنما متحولة، وجب على التنظيم النقابي المسؤول المرور، بمرونة وبجرأة، من شكل نضالي إلى شكل آخر؛ وبصفة عامة، فإن التشبث الدغماتيقي (L'attachement Dogmatique) بشكل من أشكال النضال يخفي إما انحرافا يمينيا (مثال U.M.T التي تتشبث منذ سنوات بالإضرابات الضيقة المحدودة وبالحوار الذي لا يرتكز على ميزان قوى ملائم)، وإما هروبا إلى الأمام. وفي كلتا الحالتين

يكون ابتعادا عن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة (فمثلا، بعد الإضراب التاريخي يومي 10 و11 أبريل 1979، وبعدما لجأت الحكومة إلى التدابير القمعية المعروفة، أصبحت المهمة الرئيسية المطروحة على التنظيم النقابي هي إنجاح، في الظروف الملموسة، عملية التضامن المادي والمعنوي مع المطرودين، كما أنه ليس من الصواب الاعتقاد بأن الاقتصار على التضامن وحده، وإن كان الاستمرار فيه ضروريا، صالح مهما تغيرت الظروف). وما يجب الانتباه إليه هو أن هذه الشروط الموضوعية التي تتحكم في اختيار الشكل النضالي الملائم ليست قدرا محتوما وإنما هي الأخرى قابلة للتأثر بفعالية التنظيم النقابي وقدراته الذاتية، لذلك وجب على التنظيم النقابي المركزي العمل على أن يكون قادرا باستمرار على أن يرجح هذه الشروط الموضوعية لصالح العمال.

وأخيرا يجب إبراز الوظيفة الخاصة التي يحتلها الحوار النقابي في أشكال العمل. فالحوار في الواقع، يسجل ميزان قوى معينا، ولذلك يجب تحضير شروط إنجاح الحوار وذلك بالنضال وإحكام التنظيم، وبمعنى آخر يجب نبذ نزعة الحوار من أجل الحوار.

II جدلية العمل النقابي والعمل السياسي

لقد درسنا هذه النقطة بتفصيل في عرض سابق نشر بمجلة الثقافة الجديدة العدد 13 (1979) تحت عنوان «التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب» انظر بصفة خاصة من ص 6 إلى 13 التي تطرقت إلى جدلية العمل النقابي والعمل السياسي سواء في الدول الرأسمالية المتقدمة أو في الدول التي تخضع - كالمغرب - لسيطرة الامبريالية.

ولقد أبرزنا انطلاقا من هذه النقطة وارتكازا على الشروط المغربية الملموسة ما تتضمنه أطروحة أو شعار «الوحدة النقابية» من زيف وتجاهل للقوانين التي تتحكم في صيرورة الحركة العمالية في بلادنا.

وما يجب التركيز عليه هو أن ما نقصده بجدلية العمل النقابي والعمل السياسي ليس التوازن بين هذين العملين وإنما تفاعل العمل النقابي والعمل السياسي في إطار أولية استراتيجية للعمل السياسي، **وخاصة في البلدان التابعة للنفوذ الامبريالي، وهذه الأولية الاستراتيجية لا تعني أن تقوم النقابة بالعمل السياسي وتنصب نفسها حزبا، غالبا ما يكون إصلاحيا، ولا تعني أن تكتفي النقابة بإصدار قرارات سياسية، وإنما تعني بالضبط أن تعمل النقابة بكل وعي ومسؤولية على إدماج نضالاتها النقابية في إطار الخطة العامة - أي السياسية - لحركة التحرر الوطني.** وعملية الإدماج هذه، ليست مجرد قرار إداري ولا مجرد نتيجة للانتماء السياسي للأطر، ولكنها تعني، بالأساس، إحكام التنظيم النقابي وتطوير التكوين والإعلام حتى يصبح إدماج النضال النقابي العام في إطار خطة حركة التحرر الوطني إدماجا فعليا لا صوريا.

III العمل النقابي والتغيير الاشتراكي

1) إن العمل النقابي وحده لا يكفي حتى للدفاع على المطالب والمكتسبات العمالية وقد اظهرت التجربة أن الرأسمالية تتوفر على وسائل اقتصادية متعددة للتراجع عن المكتسبات التي يمكن أن تفرضها نضالات العمال. ولقد أبرز تاريخ الحركة العمالية المغربية أن سياسة الخبز ظلت عاجزة حتى عن الدفاع عن الخبز.

ومن جهة أخرى، فإن العمل النقابي الضيق والمعزول يمكن احتواؤه من طرف الرأسمالية ليصبح عنصرا ضروريا لتطهير نظامها من الشوائب.

لذلك فمن الضروري على الحركة النقابية أن تضع نصب أعينها هدف محو الاستغلال الرأسمالي وبالتالي إقامة مجتمع اشتراكي.

2) ما هو الطريق الفعلي الذي يمكّن النقابة من المساهمة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي (أي إقامة المجتمع الاشتراكي) ؟

ما يجب التركيز عليه هو إبراز أن النقابة يجب أن تتجنب المنظور النقابي الفوضوي (L'anarcho-syndicalisme) الذي يريد أن يجعل من النضال النقابي وأشكاله ومن المنظمة النقابية،المنطلق والأداة الأساسية في التغيير الاشتراكي وأن تتجنب في نفس الوقت الخط الذي يريد أن ينفي أي دور للنقابة في التغيير الاشتراكي والذي يريد أن يجعل منها مجرد ذيل تابع لا يؤثر (هنا تتضح لنا أكثر عملية الإدماج التي أشرنا إليها سابقا إذ تعني الارتباط مع حركة التحرر الوطني ولكن ارتباط في تفاعل أي يقتضي التحالف والصراع).

3) إذا كانت حركة 20 مارس 1955ـ أي ميلاد الاتحاد المغربي للشغل ـ قد شكلت تاريخيا إحدى أدوات الاستقلال السياسي الوطني،فإن حركة 25 نوفمبر 1978 أي ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتشكل تاريخيا إحدى أدوات التحرر الوطني والتغيير الاشتراكي.

ماي 1980

تعريفات

(☆) C.G.T ـ الاتحاد العام للشغل، وهو أقدم مركزية نقابية فرنسية، تم تأسيسها في أواخر القرن الماضي، سنة 1897. وقد قامت ابتداء من 1930 في المغرب بالعمل على تنظيم العمال المغاربة والفرنسيين التابعين للقطاع الخاص، واحتلت دوراً بارزاً في الحركة الاجتماعية في المغرب، كما هو الشأن في بلدان أخرى من المغرب العربي مع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو الوقت الذي أصبح الشيوعيون يحتلون مراكز النفوذ والصدارة فيها.

وعادة ما نشير إليه في هذا الكتاب بـ : س.ج.ت.

(☆) U.G.S.C.M ـ الاتحاد العام للنقابات الموحَّدة بالمغرب. تأسس 1943 كامتداد في المغرب للاتحاد العام للشغل (الفرنسي)، وكتطوير لفرع للاتحاد العام للشغل، الذي أُسس سنة 1930، واختفى سنة 1938 مع حل الاتحاد العام للشغل بفرنسا.

لعب الشيوعيون الفرنسيون دورا مهما في تأسيس الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب الذي توفر ابتداء من 1951 على كاتبين عامين، الأول فرنسي والثاني مغربي.

(☆) الاتحاد المغربي للشغل (U.M.T). أول مركزية مغربية وقع تأسيسها في 20 مارس 1955 على يد نقابيين وطنيين تمرسوا داخل الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب، وناضلوا داخله من أجل تأسيس مركزية نقابية مغربية مستقلة كل الاستقلال عن الاتحاد العام للشغل (الفرنسي)، وتعمل بجانب القوى الوطنية، حزب الاستقلال خاصة، ثم حركة المقاومة المغربية، من أجل استقلال البلاد.

ونشير إليه أحيانا بـ : إ.م.ش.

(☆) الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (U.G.T.M). مركزية نقابية تأسست سنة 1960 كنتيجة للانشقاق داخل الاتحاد المغربي للشغل. وقد لعب النقابيون التابعون لحزب الاستقلال دورا مهما في هذا الحدث. إلا أن هذه المركزية النقابية، التي كانت تهدف، في سنواتها الأولى، إلى توفير قاعدة اجتماعية للسياسة الرسمية، وللنهج الليبرالي الاقتصادي داخل الطبقة العاملة، لم تتمكن من احتلال مكانة في كل من مسلسل النضال الاجتماعي، أو الصفة التمثيلية، باستثناء بعض القطاعات المحدودة جدا.

(☆) الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (C.D.T). تأسست في نوفمبر 1978، ضمن محاولة تجاوز ممارسة الاتحاد المغربي للشغل، ومن أجل إعادة الارتباط بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني في المغرب. انطلقت عملية التكوين هذه، خلافا لما كانت عليه تجربة الاتحاد العام للشغالين، من قطاعات مهمة وحيوية، اقتصاديا واجتماعيا، لعبت دورا رائدا داخل الحركة النقابية المغربية، على غرار قطاعات الفوسفاط والسكر والبترول والتعليم.

ونشير لها عادة بـ : ك.د.ش.

تنبيه

إن الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب نُشر بعضُها في مجلات وصحف مغربية وعربية، والآخر أُلقي في شكل عروض داخل تجمعات عمالية :

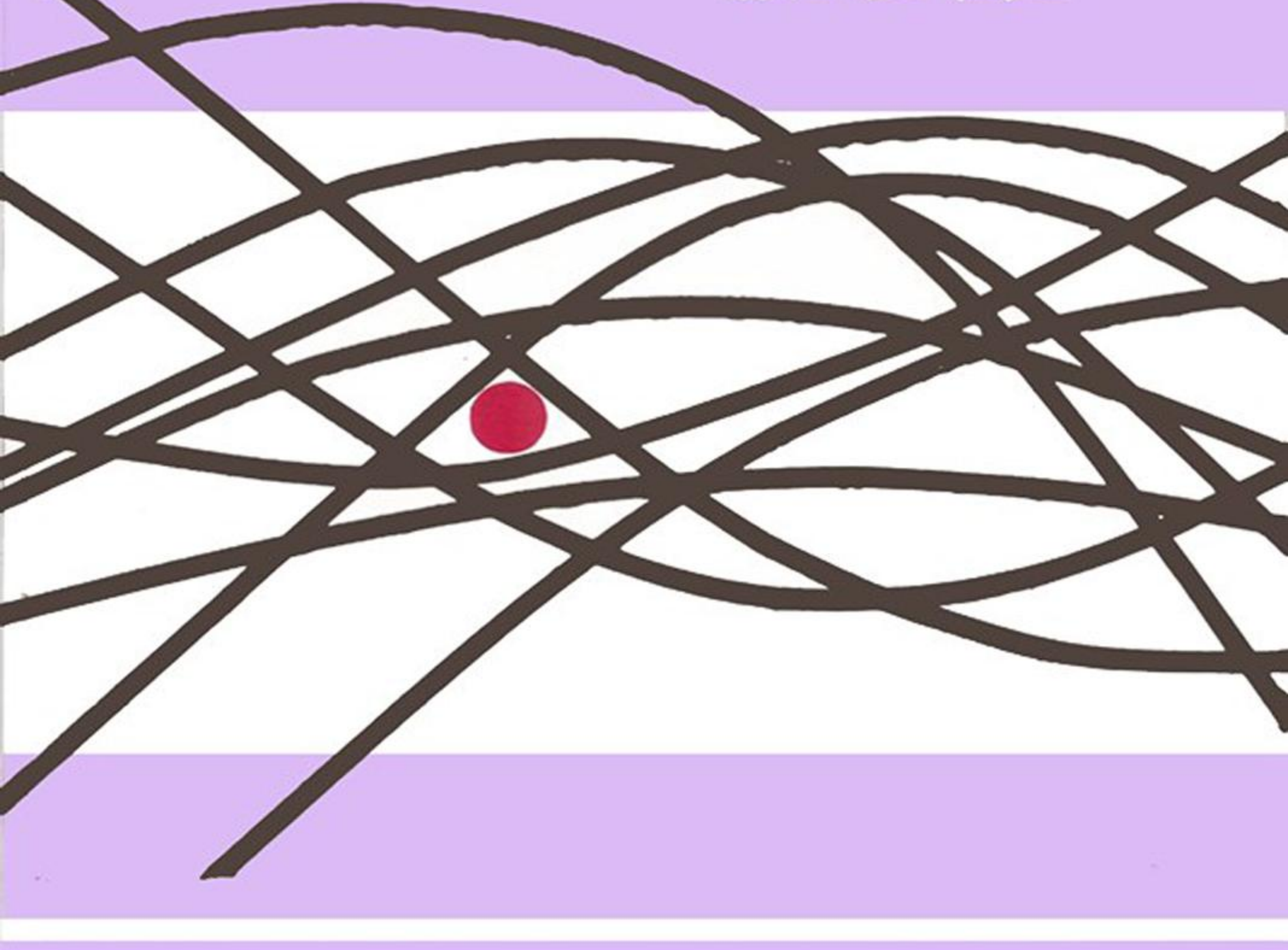
- التطور السياسي للحركة النقابية، دراسة نشرت في العدد 13، مجلة «الثقافة الجديدة» المغربية، السنة 4، 1979. ومجلة «الطريق» اللبنانية، ع 4/3، 1980.
- التحولات الراهنة داخل الحركة العمالية المغربية : أبعادها ومغزاها. نشرت بمجلة «المشروع» المغربية، ع 3، سنة 1979.
- مع كتاب «الحركة النقابية العمالية بالمغرب»، نشرت هذه الدراسة بالملحق الثقافي لجريدة المحرر، في تاريخ 31/30 مارس 1980، و7/6 أبريل من السنة ذاتها.
- أما دراسة «المميزات التاريخية للحركة العمالية المغربية» فقد كانت موضوع عرض أُلقي في إطار الندوة الأولى لتكوين الأطر النقابية المغربية، المنظمة من طرف «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» في شهر نوفمبر 1979.

وأخيرا فإن دراسة : «الحركة العمالية وإشكالية الديمقراطية» أُلقيت في شكل عروض خلال تجمعات عمالية في كل من جرادة ووجدة والناضور في شهر غشت 1980.

فهرس

والآن، وقد مرت سبع سنوات على تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المغرب، فإن التجاوز التاريخي الذي شكّله هذا التأسيس، سنة **1978**، قد أنجز مهمّته الأوليّة، لا بإعتباره بناء تلقائيًا، سحريًا، للبديل التاريخي، ولكن بإعتباره مجالا فتح أمام العمل التقدمي، داخل الحركة، إمكانية موضوعية للتجاوز. وبإعتباره أداة ربط هذه الحركة بحركة التحرر الوطني ببلادنا.

غير أن إعتماد مجرّد توفر هذا الشرط الأوّلي والضروري الذي شكّله التأسيس كافيا، سيكون من الأخطاء التاريخية التي لا تقلّ سلبية عن تلك التي سقطت فيها الأطر النقابية التي كبّلت الحركة إبتداء من الستينات، فضلا عن كون ما تحقّق لا يقي، وحده، الحركة العمالية من السقوط مرّة ثانية في نفس الممارسات التي كانت تستهدفها عملية التجاوز.



الموزع الوحيد في المملكة المغربية
الشركة الشريفة للتوزيع والصحف
(سوشبريس) ـ الدار البيضاء .